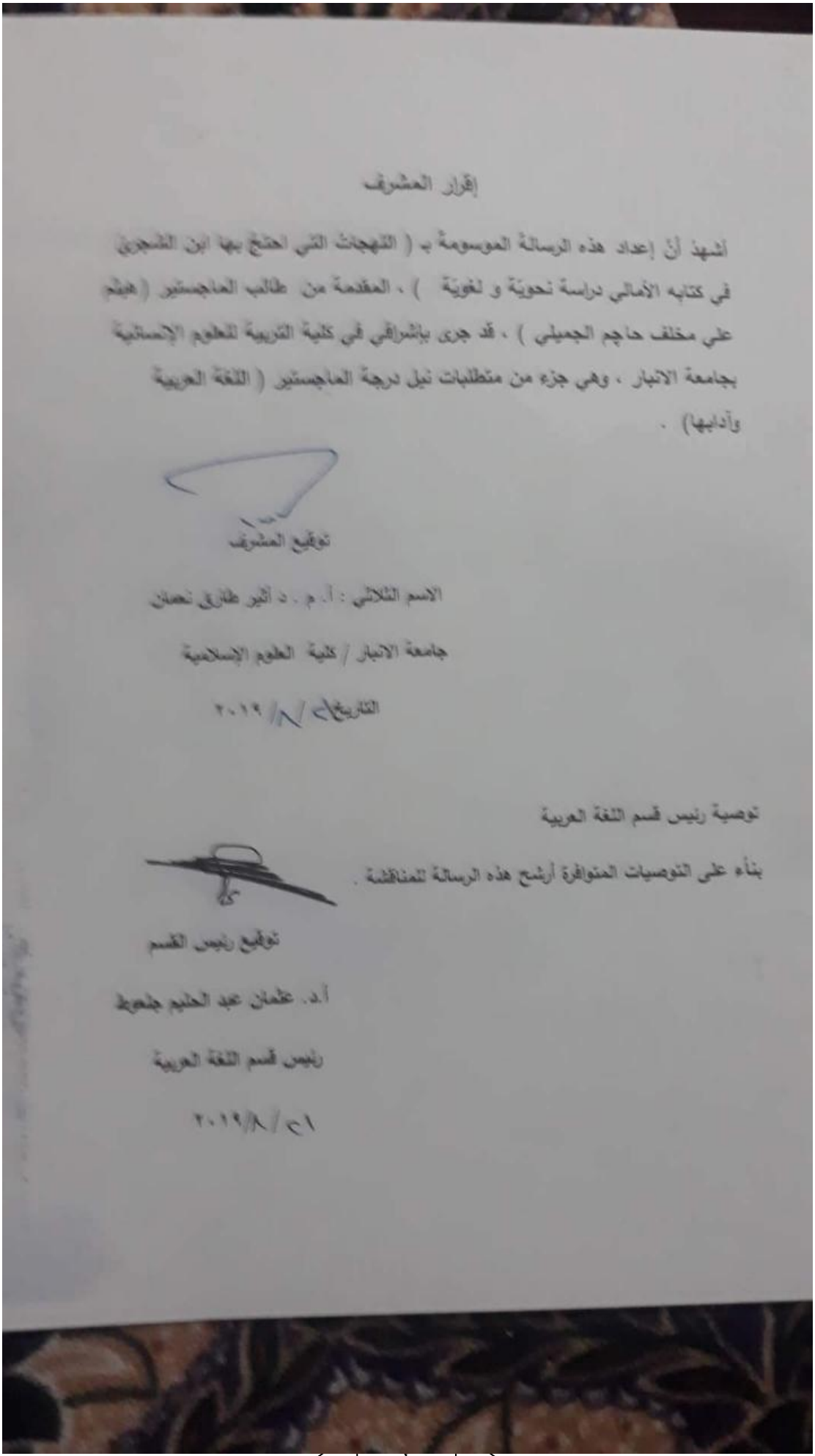

إقرار المشرف

اشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (النهجات التي احتج بها ابن الشجري في كتابه الأمالي دراسة نحوية و لغوية) ، المقدمة من طالب الماجستير (هيثم علي مخلف حاجم الجميلي) ، قد جرى بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الانبار ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير (اللغة العربية وآدابها) .

توقيع المشرف

الاسم الثلاثي : أ. م . د أثير طارق نعمان

جامعة الانبار / كلية العلوم الإسلامية

التاريخ ٢٠١٩/٨/٢١

توصية رئيس قسم اللغة العربية

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

توقيع رئيس القسم

أ.د. عثمان عبد الحليم جلعوط

رئيس قسم اللغة العربية

٢٠١٩/٨/٢١

إقرار المقوم العلمي

أشهد أني قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ (النهجات التي احتج بها ابن الشجري في كتابه الأمالي دراسة لغوية ونحوية) ، المقدمة من طالب الماجستير (هيثم علي مخلف حاجم الجمولي) الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية بجامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في (اللغة العربية / فرع اللغة) ، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية كما اتعهد بمراعاة الدقة في التقويم ، وعدم الاكتفاء ببحث الاطار العام للأطروحة أو الرسالة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية ، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية والطلب من الاطروحة او الرسالة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها ، وبخلاف ذلك اتحمل التبعات القانونية كافة ، ولأجله وقعت .

توقيع المقوم العلمي

الاسم الثلاثي : أ.م.د سعدون خلف عبد الحلبوسي

جامعة الفلوجة / كلية العلوم الإسلامية

التاريخ ١١ /١١/ ٢٠١٩

قرار لجنة المناقشة

نشهدُ نحن أعضاء لجنة المناقشة أنّنا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ ((اللهجاتُ التي احتجَّ بها ابن الشجريّ في كتابه الأمالي دراسة نحويّة و لغويّة) المقدمة من طالب الماجستير (هيثم علي مخلف حاجم الجميلي) ، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونعتقد أنّها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في (اللغة العربية وآدابها) بتقدير ( ) .

التوقيع

أ .م.د . عمار صبار كريم

رئيساً

التوقيع

أ.م.د. أيمن سعود متعب

عضواً

التوقيع

أ.م.د. محمود خلف حمد

عضواً

التوقيع

أ.م.د. أثير طارق نعمان

عضواً / مشرفاً

صدقها مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الانبار .

التوقيع:

عميد الكلية: أ. م. د. طه إبراهيم شبيب

التاريخ: /٢/٢٠٢٠

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، الوهّاب المعين، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا محمدٍ الأمين، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين وصحبهِ الكرامِ المتّقين، ومن سار على هديه إلى يوم الدّين ، أما بعد:

فإن هذا البحث يتطرق إلى دراسة (**اللهجات التي احتج بها ابن الشجريّ ت٥٤٢هـ في كتابه الأمالي دراسة نحويّة و لغويّة**)، والذي حملني على بذل الجهد في دراسة هذا الموضع الأسباب الآتية:

الأول: دراسة جهود ابن الشجريّ في اللهجات العربية روايةً وتحليلا دراسة لغويّة و نحويّة لا سيما أن ابن الشجريّ يمتلك ثقافة واسعة ومتنوعة وعقيلة متفتحة ودراية علمية باللهجات العربية القديمة مما يسهم في رفد المكتبة العربية بمصدر بحثي قادر على أن يقدم للقارئ ما يصبو إليه.

الثاني: الأهمية الكبيرة لدراسة علم اللهجات كونه يؤدي إلي فهم واسع لمراحل نشوء وتطور اللغة وبيان تاريخها.

الثالث: دراسة اللهجات العربية القديمة يساهم في تقليل الفجوة بين اللغة العربية الفصحى واللغة المستعملة الآن عن طريق التعرف على صفات اللهجات العربية القديمة وموازنتها باللهجات العامية الحديثة التي يمكن –أحيانا –إرجاعها بسهولة إلي لهجات عربية قديمة، وهو ما يصطلح عليه بـ (رد العامي إلى الفصيح). مما يساعد على تعميق التفاهم بين أبناء الأمة العربية؛ لأن اللغة من أقوى الدعائم لتوثيق الروابط بين الأفراد.

الرابع: النظرة اللغوية التاريخية تساعد على فهم نصوص اللغة العربية لا سيما القرآن الكريم على نحو أفضل، وتخلص النحو العربي من الخلاف والتأويل والتقدير.

ومن تحصيل الأسباب السابقة تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع الذي عالج المسائل الآتية على وفق منهج بحثي يبدأ بمقدمة وتمهيد وثلاثة فصول ثم تعقبه خاتمة لخصت أهم نتائج البحث.

فأمّا التمهيد فقد اشتمل على مبحثين، الأول: أخلصته للحديث عن اللهجة واللغة والعلاقة بينهما، واللهجات التي اعتمدها النحاة في كتب التراث اللغوي.

والثاني: صنعته للتعريف بابن الشجريّ ذاكراً تاريخ ولادته ووفاته ومذهبه النحوي ومكانته العلمية، وكانت دراستي مختصرة لا تتسع لتكون ترجمة لابن الشجريّ ، لأنَّي أجد أنَّ ترجمات ابن الشجريّ الحديثة غير قليلة، مما يجعل ما اقدمه اقتفاءً لأثر، لذا فعملي في مطلع التمهيد ليس أكثر من عتبة منهجية اتخذها مدخلاً لهذا البحث.

أمّا الفصل الأول فقد وضعته بعنوان **تحليل الظواهر المنهجية المتعلقة بالاحتجاج باللهجات عند ابن الشجري**، عرضت في مبحثه الأول **موارد الاحتجاج باللهجات عند ابن**

الشجريّ، وكان عملي فيه تتبع مصادر ابن الشجريّ التي استقى منها اللهجات التي احتج بها في كتابه الأمالي، فيما عرضت في مبحثه الثاني **طرائق ابن الشجريّ في عرض اللهجات**. من تفسير للألفاظ وموازنة بين اللهجات ونحو ذلك.

فيما جعلت الفصل الثاني للدراسة النحوية ، تضمن ثلاثة مباحث كذلك، الأول الاحتجاج بلهجات العرب في الأسماء، والثاني، في الأفعال والأخير في الحروف، وقد تضمن كل مبحث منها اللهجات التي احتج بها ابن الشجريّ في المسائل النحوية المتعلقة بكل واحد منها. **وخصصت الفصل الثالث** للحديث عن مظهر مهم من مظاهر اللهجات العربية القديمة وهو الصرف فكان بعنوان **الاحتجاج باللهجات عند ابن الشجريّ في المباحث الصرفيّة** ، حوى ثلاثة مباحث **الأول: الاحتجاج باللهجات في أبنية الأسماء والمصادر. الثاني: الاحتجاج باللهجات في أبنية الأفعال.** وقد عرضت في هذين المبحثين اللهجات التي احتج بها ابن الشجريّ في بيان أبنية الأسماء والمصادر والأفعال والفوارق اللهجية فيها. **وكان المبحث الثالث بعنوان: الاحتجاج باللهجات في مسائل صرفيّة شتى** ، تضمن مسائل شتى مما احتج به ابن الشجريّ من اللهجات كالتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. وقد اعتمدت في هذه الدراسة على طائفة من أمّات الكتب، فمن الواضح أن موضوعًا كهذا يتطلب من الباحث جهدًا مضاعفًا في التتبع والاستقصاء؛ لذلك كانت مصادره متنوعة توزعت بين المعجمات اللغوية التي ضمت طائفة كبيرة من الظواهر اللهجية المعزوة وغير المعزوة ، وكتب اللغة والنحو لا سيما كتاب سيبويه، وشرح المفصل لابن يعيش، وشروح ألفية ابن مالك، وأفدتُ كذلك من كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره لما تضمنته من ظواهر لهجية مختلفة .

ورجعتُ في تخريج النصوص الشعرية إلى دواوين الشعراء وأشعارهم مما تيسر لي منها، وأفدتُ من كتب الحديث في تخريج أحاديث النبي ﷺ، والصحابة والتابعين، ومن كتب الأمثال في تخريج أقوال العرب. وقد أغفلت الجانب الصوتي والدلالي وذلك لعدم وجود مسائل كثيرة تستحق الدراسة .

ومن أهم الدراسات السابقة التي تناولت العالم ابن الشجريّ هي :

١. صور الخروج على القاعدة النحوية في أمالي ابن الشجري دراسة تأويلية نحوية .أطروحة دكتوراه ، جامعة مؤتة .

٢. اعتراضات ابن الشجري على النحويين في الأمالي . عرض ودراسة ، أطروحة دكتوراه .

٣ـ ابن الشجري ومنهجه في النحو ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد .

٤ـ الخلاف النحوي في أمالي ابن الشجري ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤته .

٥ـ التحليل النحوي في الأمالي الشجرية ، رسالة ماجستير الجامعة المستنصرية / كلية الآداب .

٦ـ القراءات القرآنية وموقف ابن الشجري منها دراسة نحوية في كتابه الأمالي ، جامعة السابع من إبريل / كلية الآداب – الزاوية.

٧ـ المسائل النحوية والصرفية في أمالي ابن الشجري ،

٨ ـ الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصرفية والنحوية في أمالي ابن الشجري .

٩ـ أمالي ابن الشجري اللغوية .

١٠ـ الشاهد القرآني النحوي في حذف الفعل عند ابن الشجري .

١١ـ المباحث اللغوية في كتاب الأمالي .

١٢ـ علاقة التشكيل الصرفي بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصرفية (دراسة في أمالي ابن الشجري) .

١٣ـ القرائن النحوية في أمال ابن الشجري .

وفي الختام فإنّ من الاعتراف بالفضل والعرفان والجميل أنْ أقدم شكري الوافر لأستاذي المشرف على البحث الأستاذ المساعد الدكتور أثير طارق نعمان الذي كان وراء إنجاز هذا البحث عنايةً وإرشاداً وتقويماً حتى استقام هذا البحث على الأصول التي آثر إقامته عليها، فجزاه اللهُ عني خير واشكر كذلك السادة أعضاء لجنة المناقشة والخبير العلمي على جهودهم في تقويم ما زاغ من هذا البحث فجزاهم الله عني خير ما يجزي به عباده الصالحين، والله أسأل أنْ أكونَ قد قدمت بحثاً ينهض بمستوى هذا الموضوع إلى الغاية التي يرتضيها الأساتذة المتخصصون.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين وصلَّى اللهُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

التمهيد

المبحث الأول: اللهجة واللغة قراءة في المفهوم والعلاقة

المطلب الأول: تعريف اللهجة لغة واصطلاحا وموقف القدماء من اللهجات:

أولاً: تعريف اللهجة لغة واصطلاحا:

جاء في معجم العين: "اللهجة: طَرَفُ اللّسان، ويُقالُ: جَرْس الكلام، ويُقال: فصيح اللَّهْجَة واللَّهَجة: وهي لغته التي جُبِلَ عليها فاعتادها، ونشأ عليها"( )، والفتح في (لَهَجَ) أفصح( ). وفي المصطلح العلمي تعرف اللهجة بأنها: "مجموعة من الصفات اللغوية، تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل ، تضم لهجات عدّة ، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية، التي تيسّر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات"( ). ومن التعريف السابق نتوصل إلى أن اللهجة ليست انحطاطاً لغوياً( )، بل هي "علم لغوي أو سلوك لغوي"( )، واستعمال خاص في بيئة محددة تنشأ من اللغة وتتفرع منها( )، فهي في محصلتها النهائية تغيير لغوي ناشئ عن ظروف خاصة تتحكم بمصير كل لغة، كالانعزال بين بيئات الشعب الواحد، أو الصراعات اللغوية نتيجة الغزو أو الهجرات أو عوامل دينية أو اجتماعية إلى جانب عوامل تتعلق بعادات الشعوب في النطق والتعامل مع بنية الكلمة صرفاً أو نحوًا( ). وهذا التصور "يتفق مع ما ينادي به بعض المُحْدَثين من علماء اللغة، من أنه يستحيل على أية مجموعة بشرية تشغل مساحة شاسعة من الأرض، أن تحتفظ في لهجات الخطاب بلغة موحدة"( ).

ثانياً: موقف القدماء من اللهجات:

إنّ قبائل العرب لم تكن على منزلة واحدة من الفصاحة ، ووُصفت لهجة الحجازيين بأنها "اللغة الأولى القدمى"( ) و"هي اللغة العربية القديمة الجيدة"( ). فيرى ابن فارس(ت٣٩٥هـ) "أن قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة"( )، من هنا كانت لهجة قريش "مقياسا تقاس به فصاحة القبائل العربية الأخرى"( )، ومعياراً أو تقنيناً للصحة أو للخطأ في لغات أخرى"( ). قد كانت لهجة قريش التي تتصدر ثبت القبائل التي تؤخذ منها اللغة فيم امتنع القدماء عن الأخذ عن أهل المَدَر– كما أخذوا من أهل الوبر بسبب "ما عَرَضَ لُلغات الحاضرة وأهل المَدَرِ من الاختلال

والفساد والخطَل، ولو عُلِمَ أنَّ أهلَ مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر"( ). أي أنَّهم حصروا أخذ اللغة من أهل الوبر ولم يعتدوا بكلام أهل المدن لاختلاطهم وفساد لغتهم، ووصفوا بعض اللهجات بأنّها "رديئة جداً"( ) أو " لغة ضعيفة"( ). أو " لغة مَرْذُولة"( ). والمعيار الذي اعتمده النحاة لقبول بعض اللهجات واستحسانها دون غيرها هو قرب تلك اللهجات من الفصاحة على وفق معايير اعتمدها القدماءُ ومن معايير الأخذ باللهجات القوة في القياس والسعة في الرواية، وهما معياران يمثلان طريقة القدماء ومنهجهم في اعتماد اللهجة ، وفي ذلك قال ابن جنّي: "اعلم أنَّ سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أنَّ لغة التميميين في ترك إعمال(ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأنَّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويُخْلَد إلى مثله، وليس لك أن تَردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنَّها ليست أحقَّ بذلك من رسيلتها؛ لكن غاية مالَكَ في ذلك أن تتخيّر إحداهما؛ فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها، وأشدُّ أُنساً بها ،فأمّا رَدُّ إحداهما بالأخرى فلا"( ).

وهذه المعايير لم تكن على نسق واحد فقد تباينت بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية في اعتمادها، فموقف البصريين كان متزمتاً إزاء اللهجات( )، وأشار الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّهم "أسقطوا جانباً كبيراً من اللهجات العربية، وعزلوها عن نطاق الاستشهاد بالفصيح من كلام العرب"( ). أمّا الكوفيون فقد خالفوا البصريين "فاعتدوا بكثير من اللهجات التي أسقطها البصريون من حسابهم؛ لأنَّها في نظرهم تُمثّل جانباً من العربية، وأخذوا يتبعّون هذه اللهجات، ويتلقَّطون خصائصها، ويرصدون أساليب أهلها في مخاطباتهم"( ).

ثالثاً: لهجة أم لغة:

كان اللغويون القدامى يصطلحون على (اللهجة) بـ (لغة)، فتراهم يقولون: هذه لغة نجد، ولغة الحجاز، ولغة تميم، وهم يريدون بها لهجة قبيلة بعينها، فلم يستعملوا مصطلح (لهجة) المستعمل في دراسات المُحْدثين، وهذا واضح من قول ابن جني حين عدَّ لهجات القبائل العربية لغات مختلفة فقال: "وكيفَ تصرفت الحال ، فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"( ). لأنَّ (اللغة) مجموعة من اللهجات "وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة

عن غيرها من اللغات"( ). ويرى رمضان عبد التواب أن : "العلاقة بين اللغة واللهجة لم تكن واضحة في أذهان اللغويين العرب؛ ولذلك نجد بعضهم يخلط بينهما خلطا فاحشا ويعدّ اللهجات العربية لغات مختلفة"( )، ولا نظن أن هذا الأمر كذلك ؛ لأنَّه وجد أنَّ استعمال مصطلح (لغة) بدلا من (لهجة) هو منهج أكثر اللغويين والنحويين، وليس بعضهم، فلم يقولوا مثلا: هذه (لهجة قيس) و(لهجة تميم) وإنَّما كانوا يستعملون مصطلح (لغة)، وإن استعمال مصطلح (لغة) لم يكن تجوزا أو خلطا؛ لأنَّ علماء اللغة لم يتوافروا على دراسة (لهجة) كاملة من لهجات القبائل التي كان يتكلم بها الناس في حياتهم اليومية، وإنَّما كانت دراستهم للهجات تنصب في حدود الفصحى وبيان الفروق اللهجية التي دخلتها( ).

وأما ما يسميه المُحْدَثون بـ (اللغة)( ). فإن العرب القدماء كانوا يطلقون عله كلمة (اللسان) ويعضد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾( ).

فإذا كانت اللغة هي: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"( )، وكانت "اللهجة هي لغة من يتحدثها ووسيلة إلى التفاهم مع الآخرين، وهي إنما تجري على أسس وأصول مرعية يراعيها المتكلم في الصوغ القياسي حينا، وفي مراعاة المستوى الصوتي حينا آخر"( ). نتوصل إلى أن كل من اللهجة واللغة يشتركان في الهدف العام من جهة أنَّ كل واحدة منهما في حقيقتها وسيلة إنسانية إرادية معنية بتوصيل الأفكار على وفق أنظمة صوتية وصرفية ونحوية تراعى فيه أسس وضوابط متعارف عليها ومتوارثة( )، لكن الفرق بينهما أن اللهجة نظام لغوي تستعمله جماعة بشرية محدودة في بيئة محددة، وهي جزء من الجماعة الكبيرة التي تنتسب إليها اللغة التي تنتشر في بيئة أوسع من اللهجة( ).

إذن فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي علاقة بين العام والخاص، فاللغة تشتمل على لهجات عدة تكونت نتيجة ظروف مختلفة لكل منها ما يميزها، ولكن جميع هذه اللهجات تشترك فيما بينها بمجموعة من الصفات اللغوية المميزة والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات( ). "وما ذكرناه ينطبق على اللغة العربية، فالعرب يعيشون في شبه الجزيرة العربية، في بيئات مختلفة، فمنهم البدوي كبني تميم ومنهم الحضري كالحجازيين، والاختلاف بين اللهجات قد يكون في مخارج الأصوات، أو في التفاعل بين الأصوات أو في بنية كلمة، وقد يكون في اختلاف دلالة لفظة، أو في مسائل إعرابية كـ (ما) بين الحجازيين والتميميين ،أما في

التراث النحوي الموجود بين أيدينا ؛ فإن الباحث فيه يجد أثراً للهجات العربية موزعة على أبوابه المختلفة تدور ضمن محاور رئيسة هي:

– تنوع علامات الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال والحروف، ...

– الإعمال والإهمال.

– التعدد الوظيفي، أي تعدد القواعد النحوية في الظاهرة الواحدة، فقد تكون إحدى القواعد مستعملة وسواها أقل استعمالا أو مهملة"( ).

المبحث الثاني: ابن الشجريّ سيرته وكتابه الأمالي

المطلب الأول: سيرة ابن الشجريّ:

أبدأُ بالإشارة إلى أنَّ ابن الشجريّ كان قد نهض بالترجمة له كثيرٌ من الدارسين المُحْدَثين ممن تعرضوا لهذا العالم بدراسة جهوده أو تحقيق كتبه( )، وأرى أنَّ إطالة الكلام على ابن الشجريّ ستكون ترديداً لتلك الدراسات، وأجدُ أنّ اختصار الحديث عن سيرته والاتجاه إلى موضوع البحث أجدى وأنفع، لذا سأكتفي بالقول هنا بحدود حاجتي في التنويه به.

أولاً: اسمه ونسبه:

هو "أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة بن محمد بن عبدالله بن أبي الحسن بن عبدالله الأمين بن عبدالله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن علي بن أبي طالب))، العلويّ الحسنيّ المعروف بابن الشجريّ(٥٤٢هـ) . واختلفوا في تسميته بابن الشجريّ، فقد قال ابن خلكان: "والشَجَريّ: بفتح الشين والجيم وبعدها راء، هذه النسبة إلى شجرة، وهي قرية من أعمال المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وشجرة أيضاً اسم رجل، وقد سمت به العرب ومن بعدها، وقد انتسب إليه خلق كثير من العلماء وغيرهم، ولا أدري إلى من ينتسب الشريف المذكور منهما هل نسبته إلى القرية، أم إلى أحد أجداده كان اسمه شجرة "( ). في حين أن ياقوتاً الحمويّ(ت٦٢٦هـ) قال: "نسب إلى بيت الشجريّ من قِبَل أمه"( ). وذكر السيوطيّ(ت٩١١هـ) ذلك وأكد ما قاله الحمويّ بقوله: "قَالَ ياقوت: نسب إِلَى بَيت الشجريّ من قبل أمه، وَقَالَ بَعضهم: لِأَنَّهُ كَانَ فِي بَيته شَجَرَة، وَلَيْسَ فِي الْبَلَد غَيرهَا"( ).

وقد اختلفت الروايات في نسبته ، وأنا أُرجح الرأي القائل بتسميتهِ باسم رجل، أي أنّ أحد أجداده اسمهُ شجرة؛ لأنَّ العرب تسمي بهذهِ التسمية منذ القدم، وهذهِ التسمية لا تزال موجودة حتى هذا الوقت.

ثانياً: مولده ووفاته:

ولد ابن الشجريّ ومات في بغداد، إذ ذكر تلميذه أبو البركات الأنباريّ(٥٧٧هـ) ذلك وابن خلكان(ت٦٨١هـ) والذهبيّ(ت٧٤٨هـ) والسيوطيّ: "فكانت ولادته في بغداد في شهر رمضان سنة خمسين وأربع مئة، وتوفي في يوم الخميس السادس والعشرين من شهر رمضان سنة اثنتين وأربعين وخمس مئة، ودُفن في داره بالكرخ من بغداد، (رحمه الله تعالى) في خلافة المقتفي"( ) .

ثالثاً: نشأته:

نشأ ابن الشجريّ في جوٍّ ديني، وعلمي فتأثر بذلك الجو، وأصبحت له شخصيته الدينية المتميزة مما كان لها الأثر في مؤلفاته، وقد ذكر الحموي من صفاته أنه كان: "ذا سمت ، حسناً وقوراً ، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس"( ).

وقال فيه القفطيّ(ت٦٤٦هـ) : "وكان فصيحا حلو الكلام؛ حسن البيان والإفهام "( ). وقال عنه ابن خلكان: "وكان حسن الكلام حلو الألفاظ فصيحاً جيد البيان والتفهيم"( ) .

وقال فيه شمس الدين الذهبي(ت٧٤٨هـ): "ابْن الشَّجرِيِّ شَيْخ وَقته فِي مَعْرِفَةِ النَّحْو، دَرَّسَ الأَدب طول

عُمُرِهِ، وَكثر تَلاَمِذته، وَطَالَ عُمُرُهُ، وَكَانَ حَسَنَ الخُلُقِ، رفِيقاً "( ).

وقال فيه الصفديّ(ت٧٦٤هـ) :"كَانَ إِمَامًا فِي النَّحْو واللغة وأشعار الْعَرَب وأيّامها وَأَحْوَالهَا، كَامِل الْفَضَائِل متضلعاً من الْأَدَب"( ).

ونال احترام الناس الذين عاشرهم، وأصبح أهلاً لنقابة الطالبين بالكرخ نيابة عن الطاهر فتقلدها، ورعى شؤون أتباعه، ونظر في مظالمهم ، وحل مشكلاتهم( ).

رابعاً: ثقافته ومكانته العلمية:

تبوأ ابن الشجريّ مكانة علمية عالية، تبين ذلك من خلال توليه نقابة الطالبين بالكرخ نيابة عن والده الطاهر، بدليل ما قاله فيه تلميذه أبو البركات الأنباريّ: "فإنه كان فريد عصره، ووحيد دهره في علم النحو، وكان تام المعرفة باللغة، أخذ عن أبي المعمر يحيى بن طباطبا العلويّ،

وصنف في النحو تصانيف، وأملى كتاب (الأمالي)، وهو كتاب نفيس، كثير الفائدة، يشتمل على فنون من علوم الأدب، وكان فصيحاً حلو الكلام، حسن البيان والإفهام، وكان نقيب الطالبين بالكرخ نيابة عن الطاهر، وكان وقوراً في مجلسه، ذا سمت حسن، لا يكاد يتكلم في مجلس بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس، أو أدب درس"( ).

وقال فيه الحمويّ(ت٦٢٦هـ): "كان أوحد زمانه ، وفرد أوانه في علم العربية ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها ، متضلعاً من الأدب كامل الفضل. قرأ على ابن فضال المجاشعيّ والخطيب أبي زكريا التبريزيّ وسعيد بن علي السلاليّ وأبي المعمر ابن طباطبا العلويّ، وسمع الحديث من أبي الحسن المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفيّ وأبي علي محمد بن سعيد الكاتب وغيرهما، وأقرأ النحو سبعين سنة، وأخذ عنه تاج الدين الكنديّ. وكان نقيب الطالبيين بالكرخ نيابة عن الطاهر"( ).

خامساً: شيوخه وتلامذته:

تلقى أبو السعادات ابن الشجريّ العلم بفروعه كافة عن مجموعة من الشيوخ والعلماء الأجلاء، إذ ذكر ذلك في أماليه، وذكر بعضهم تلميذه أبو البركات الأنباريّ، وذكر بعضهم من ترجم له، وأهم الشيوخ والعلماء الذين تتلمذ عليهم هم:

١ . الشريف أبو المعمر يحيى بن محمد بن طباطبا العلويّ (ت٤٧٨هـ)، كان نحويّاً أديباً فاضلاً يتكلم مع ابن برهان في هذا العلم، أخذ عن علي بن عيسى الربعي وأبي القاسم الثمانينيّ، وعنه أبو السعادات هبة الله بن الشجريّ، وكان يفتخر به( ).

٢ . أبو زكرياء يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيبانيّ الخطيب التبريزيّ (ت٥٠٢هـ) كان أحد أئمة اللغة والنحو في زمانه( ).

٣ . أبو البركات، عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي ابن حمزة بن يحيى بن الحسين بن الشَّهيد زيد بن علي، العلويّ الزيديّ الكوفيّ الحنفيّ (ت٥٣٩هـ) من أَئِمَّة النَّحْو واللغة وَالْفِقْه والْحَدِيث، وَأخذ النَّحْو عن زيد بن علي الفارسي، وَعنهُ ابن الشجريّ( ).

وكان ابن الشجريّ يتمتع بمنزلة علمية كبيرة بين معاصريه مما كان لها الأثر الكبير في توجه طلاب العلم والمعرفة إليه من سائر الأمصار، لينهلوا من ذلك العلم والمعرفة التي يمتلكها، فكانت لابن الشجريّ حلقة دراسية في جامع المنصور يدرّس فيها، ومن أهم تلاميذه ما يلي :

١ . ابن زبرج النَّحويّ العتابي محمد بن علي بن إبراهيم بن زبرج العتابيّ أبو منصور ابن أبي البقاء النَّحويّ (ت٥٥٦هـ) كان إمامًا في النَّحو متصدراً لإقراء النَّاس وَيكْتب خطا مليحاً صَحِيحا قرأ النَّحو على ابْن الشجريّ( ).

٢ . عبد الكريم بن أبي بكر محمد بن أبي المظفر المنصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد بن جعفر بن أحمد بن عبد الجبار بن الفضل ابن الربيع (ت٥٦٢هـ)، كَانَ ابن الشجريّ جده لأمه وكَانَ فَاضلا شَاعِرًا، حفظ ديوَان المتنبي وَقَرَأَ الْأَدَب على أبي السعادات ابْن الشجريّ( ).

٣ . أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد المعروف بابن الخشّاب البغداديّ، (ت٥٦٧هـ) العالم المشهور في الأدب والنَّحو والتفسير والحديث والنسب والفرائض والحساب وحفظ الكتاب العزيز بالقراءات الكثيرة، وكان متضلعاً من العلوم وله فيها اليد الطولى، وكان خطه في نهاية الحسن، مَنْ يُضربُ بِهِ المَثَلُ فِي العربيَّة، حتى قيل: إِنَّه بلغ رُتْبة أبي علي الفارسيّ( ) .

٤. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات النحويّ كمال الدين ابن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، قدم بغداد في صباه وقرأ الفقه بالمدرسة النظامية، ثم صار معيداً بالنظامية، وكان يعقد مجلس الوعظ، ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقيّ (ت ٥٤٠هـ) ولازم الشريف ابن الشجريّ حتى برع وصار من المشار إليهم في النَّحو( ) .

سادساً: مذهبه النحويّ:

كان ابن الشجريّ من أتباع المدرسة البغدادية، وأصحاب المدرسة البغدادية كانوا يأخذون من المذهبين البصريّ والكوفيّ( )، ذكر أبو البركات الأنباريّ(ت٥٧٧هـ) سلسلة شيوخه قائلاً: "وعنهُ أخذتُ علم العربية، وأخبرني أنّهُ أخذهُ عن ابن طباطبا (ت٤٧٨هـ)، وأخذهُ ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربعيّ(٤٢٠هـ)، وأخذهُ الربعيّ عن أبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، وأخذهُ أبو علي الفارسيّ عن أبي بكر بن السّراج(ت٣١٦هـ)، وأخذهُ ابن السّراج عن أبي العباس المبّرد(٢٨٥هـ)، وأخذهُ المبّرد عن أبي عثمان المازنيّ(٢٤٧هـ)، وأبي عمر الجرميّ(٢٢٥هـ)،

وأخذاهُ عن أبي الحسن الأخفش(٢١٥هـ)، وأخذهُ الأخفش عن سيبويه(ت١٨٠) وغيره، وأخذهُ سيبويه عن الخليل بن أحمد(ت١٧٠هـ)، وأخذهُ الخليل عن عيسى بن عمر(ت١٤٩هـ)، وأخذهُ عيسى بن عمر عن ابن أبي إسحاق(ت١١٧هـ)، وأخذهُ ابن أبي إسحاق عن ميمون الأقرن(ت بعد١٠٠هـ)، وأخذهُ ميمون الأقرن عن عنبسة الفيل(ت١٠٠هـ)، وأخذهُ عنبسة الفيل عن أبي الأسود الدؤلي(ت٦٩هـ)، وأخذهُ أبو الأسود عن أمير المؤمنين علي(ت ٤٠هـ) ( ) "( ).

ويظهر من سلسة شيوخ ابن الشجريّ أنهم كانوا بصريين، فلا عجب أن يميل إلى المدرسة البصرية ويتبنى كثيراً من آراء شيوخها وعلى رأسهم سيبويه، بدليل قولهِ :"ومن أدلة مذهبنا"( ). وحقيقة أن ابن الشجريّ كان يعتز كثيراً بهذهِ السلسلة ، فهو التزم منهجها ودافع عنهُ كثيراً في أماليهِ، فكان انتماءُ ابن الشجريّ إلى المذهب البصريّ واضحاً، ودلائله متعددة، أهمها:ـ موقفهُ من الخلاف بين سيبويه والكسائيّ في المسألة الزنبورية وانتصارهِ لسيبويه( ). ومن أدلة نصرته لمذهبهم قوله في ترجيح أن المحذوف من لفظة (اسم) هو لام الكلمة: "والصحيح ما ذهب إليه جماعة البصريّين"( ). وقال كذلك في الميم اللاحقة للفظة الجلالة (الله) في (اللهم): "وإنما لم يجمعوا بين الميم وحرف النداء؛ لأنهم إنما ضمّوا الميم إلى هذا الاسم، تعالى مسمّاه، عوضا من حرف النداء، هذا قول البصريّين، وهو الصّواب، لا ما ذهب إليه يحيى بن زياد الفّراء، من قوله: إن هذه الميم مأخوذة من فعل، وأنهم أرادوا: يا الله أمّنا بخير، أي اقصدنا، فحذفوا همزة (أمّ) تخفيفا"( ).

سابعاً: مصنفاته:

١. الأمالي: وهو أكثر مصنفاته شهرة وذيوعا، "وصنّف الأمالي، وهو أكبر تصانيفه وأمتعها، أملاه في أربعة وثمانين مجلساً"( ). وقد وصفه ابن خلكان بقوله: "فمن ذلك كتاب (الأمالي)، وهو أكبر تواليفه وأكثرها إفادة، أملاه في أربعة وثمانين مجلساً، وهو يشتمل على فوائد جمة من فنون الأدب، وختمه بمجلس قصره على أبيات من شعر أبي الطيب المتنبي، تكلم عليها وذكر ما قاله الشراح فيها، وزاد من عنده ما سنح له، وهو من الكتب الممتعة "( )، وهو من الكتب

المطبوعة ، حققه محمود محمد الطناحيّ وكانت طبعته الأولى في مكتبة الخانجيّ بالقاهرة عام ١٤١٣هـ – ١٩٩١م. وهي التي اعتمدناها في دراستنا.

٢ . الانتصار: كتاب صغير انتصر فيه لنفسه على تلميذه ابن الخشّاب(ت٥٦٧هـ)، وهو من الكتب المفقودة ، قال فيه الحمويّ: "والانتصار على ابن الخشّاب رد فيه عليه ما انتقده من الأمالي"( ). وقد وصفه القطفيّ بالقول: "ووقف الشريف أبو السعادات على شيء من الرد، فردّ عليه فيه، وبيّن موضع غلطه في كتاب سماه، الانتصار، وهو كتاب على صغر جرمه في غاية الإفادة، وملكته والحمد لله، بخطه رحمه الله، وقد قرأه عليه الناس"( ). وذكر ابن خلكان قصة تأليف كتاب الانتصار الذي ألفه بعد إكمال الأمالي إذ قال: "ولما فرغ من إملائه حضر إليه أبو محمد بن عبد الله المعروف بابن الخشّاب – المقدم ذكره – والتمس منه سماعه عليه فلم يجبه إلى ذلك، فعاداه ورد عليه في مواضع من الكتاب ونسبه فيها إلى الخطأ، فوقف أبو السعادات المذكور على ذلك الرد، فرد عليه في رده وبين وجوه غلطه، وجمعه كتاباً سماه (الانتصار) وهو على صغر حجمه مفيد جداً، وسمعه عليه الناس"( ).

٣ . الحماسة: "وهي مجموعة قصائد ومقطوعات وأبيات، اختارها ابن الشجريّ على غرار ما في الحماسات الأخرى، لا سيما حماسة أبى تمام، لشعراء الجاهلية وصدر الإسلام والعصرين الأمويّ والعباسيّ"( ). لم يكن كتاب الحماسة لابن الشجريّ أقل شهرة وصيتاً من الأمالي، فقد أثنى عليه العلماء، قال الحمويّ فيه: "وكتاب الحماسة ضاهى به حماسة أبي تمام، وهو كتاب غريب مليح أحسن فيه"( ). وكتاب الحماسة من الكتب المطبوعة، طبعته وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٩٧٠م، قام على تحقيقها عبد المعين الملّوحيّ وأسماء الحمصيّ.

٤ . كتاب الرد على أبي الكرم ابن الدبّاس(ت٥٠٠هـ): ورد ذكر هذا الكتاب في مقدمة كتاب الأمالي: "الردّ على أبي الكرم بن الدبّاس في كتابه الذى سماه (المعلم) وهذا الكتاب لم يذكره أحد ممن ترجموا لابن الشجريّ، أو كتبوا عنه، قديما وحديثا، وقد ذكره هو في المجلس الثاني والثمانين من (الأمالى). وهذا (الردّ) من الكتب المفقودة، وهو الكتاب الوحيد من بين مصنفات ابن الشجريّ

الذى أشار إليه في (الأمالى)"( ). إذ قال: "وهذه المسألة ممّا ذكرتها في الرّدّ على أبى الكرم بن الدّبّاس أغاليطه في كتابه الذى سمّاه: المعلم"( ).

٥ . شرح التصريف الملوكي لابن جني، وهو مفقود ولا توجد في كتب التراجم أي تفاصيل عنه( ).

٦ . شرح اللمع لابن جني، وهذا الكتاب من الكتب المفقودة كذلك، ولم تتضمن كتب التراجم شيئاً عنه( ).

٧ . مختارات أشعار العرب: ذكره الزركليّ الدمشقيّ من ضمن مؤلفات ابن الشجريّ( ). وهو من الكتب المطبوعة( ).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الأمالي:

أولاً: تعريف الأمالي لغة واصطلاحا:

الإملاء لغةً من "أمليتُ لَهُ إملاءً، إذا تجاوزتَ عَنهُ وأرخيتَ لَهُ طِوَلَه، وأمليتُ الكتابَ أُمليه، وَيُقَال أمللتُ بِمَعْنى أمليتُ"( ). و"أمليت الكتاب إملاءً وأمللت إملالاً، جاء القرآن بهما جميعاً، قال الله جل وعز: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾( ). فهذا من أمَلَّ، وقال جل ثناؤه: ﴿فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾( ). فهذا من أملى، فيجوز أن تكونا لغتين بمعنى واحد، ويجوز أن يكون أصل أمْلَيتَ أمْلَلْتُ، فاستثقلوا الجمع بين حرفين على لفظ واحد، فأبدلوا من أحدهما ياءً، فإذا كانتا أي لغتين بمعنى واحد، كان أصل أمليت من قولهم أمليت لفلان، وأملى الله له، أي: أطال له في العمر، ومنه: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾"( ) فيكون معنى أمليت الكتاب على فلان: أطلت قراءتي عليه في الحروف حتى يفهمها ويكتبها"( )

والأمالي: "هو جمع الإملاء، وهو: أن يقعد عالم، وحوله تلامذته بالمحابر، والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله – سبحانه وتعالى – عليه من العلم، ويكتبه التلامذة، فيصير كتابا، ويسمونه: الإملاء، والأمالي،...وعلماء الشافعية يسمون مثله: (التعليق)"( ).

وتعدُ طريقة الإملاء أعلى وظائف حفاظ الحديث واللغة كما قال السيوطي: "فصل وظائف الحافظ في اللغة أربعة: أحدهما وهي العليا: الإملاء، كما أن الحفاظ من أهل الحديث أعظم وظائفهم الإملاء، وقد أملى حفاظ اللغة من المتقدمين الكثير، فأملى ثعلب مجالس عديدة في مجلد ضخم، وأملى ابنُ دريد مجالس كثيرة رأيت منها مجلدا، وأملى أبو محمد القاسم بن الأنباري وولده أبو بكر ما لا يحصى، وأملى أبو علي القالي خمسة مجلدات، وغيرُهم"( ).

من التعريفات السابقة للأمالي تبين لنا أنها مشتقة من الفعل (أمليت الكتاب إملاءً، وأمللت إملالاً) وكلاهما وردا في القرآن الكريم ويجوز أن تكونا لهجتين بدلالة واحدة.

وكان ابن الشجريّ من بين علماء العربية الذين صنفوا بهذا الفن (الإملاء)، وتعد أماليه من أشهر وأجل مصنفاته وأكبرها، فقد وصف الرافعيّ ابن الشجريّ بطريقة الإملاء: أنه إمام العربية إذ قال: "ولكن يمكن أن يقال إن خاتمة أهل الإملاء على طريقة المتقدمين هو إمام العربية في عصره أبو السعادات ابن الشجريّ المتوفى سنة (٥٤٢هـ) ، وله كتاب (الأمالي) في فنون الأدب يقع في أربعة وثمانين مجلسًا"( ).

ثانياً: أهمية كتاب الأمالي:

يمكن الوقوف على قيمة كتاب الأمالي من وصف العلماء له ، إذ قال أبو البركات الأنباريّ فيه: "وأملى كتاب (الأمالي)، وهو كتاب نفيس، كثير الفائدة، يشتمل على فنون من علوم الأدب"( ). ووصفه الحمويّ بقوله: "وصنّف الأمالي، وهو أكبر تصانيفه وأمتعها، أملاه في أربعة وثمانين مجلساً"( ). وقال فيه الذهبيّ: "وصنَّف، وأملى كتاب (الأمالي)، وهو كتاب نفيس يَشتمل على فنون"( ). ووصفه ابن خلكان بالوصف نفسه إذ قال فيه: "لَهُ كتاب الأمالي وهو أكبر تآليفه وأكثرها فائدة أملاه فِي أربعة وثمانين مجلسا ، وهو يشتمل على فوائد جمة من فنون الأَدب ، وختمه بمجلسٍ قصره على شعر أبي الطيّب تكلم عليه وَذكر مَا قاله الشُرّاح وزاد من عنده ما سنح له وهو من الكتب المتممة"( ) .

ثالثاً: منهج كتاب الأمالي:

يتألف كتاب الأمالي لابن الشجريّ من مجالس عدة ، إذ بلغ عددها أربعة وثمانين مجلساً موزعة على ثلاثة أجزاء في النسخة التي حققها محمود محمد الطناحيّ وطبعت في مكتبة الخانجيّ في القاهرة سنة ١٩٩١م، يبدأ الجزء الأول من المجلس الأول وينتهي بالمجلس الخامس والثلاثين، أما الجزء الثاني فيبدأ من المجلس السادس والثلاثين وينتهي بالمجلس السبعين، والجزء الثالث فيبدأ بالمجلس الحادي والسبعين وينتهي بالمجلس الرابع والثمانين، وكان منهجه في الكتاب يقوم على التحدث عن أبيات قصيدة، يذكر قائلها والغرض الذي قيلت فيه، ثم يبين معاني المفردات في الأبيات، والمعاني الأخرى التي تحتملها اللفظة، ثم يعرب بعض الأبيات، وفي مجالس أخرى تراه يذكر بيتا، أو أكثر من الأبيات ثم يزيل عنها الغموض أو الأشكال، وكثيرا ما كان يفتتح مجالسه بأبيات يسأله عنها تلامذته أو يسأله عنها مكاتبة طلاب علم.

الفصل الأول

تحليل الظواهر المنهجية المتعلقة بالاحتجاج باللهجات عند ابن الشجري

المبحث الأول: موارد الاحتجاج باللهجات عند ابن الشجريّ:

المطلب الأول: القرآن الكريم وقراءاته:

أولاً : القرآن الكريم:

استمدَّ ابن الشجريّ مادة أماليه من الموروث العربي المليء بمختلف العلوم الذي لا ينضب، ومن تلك العلوم القرآن الكريم وتفسيره ومعناه، واختلاف القراءات صحيحها وشاذها، والحديث الشريف، والفقه الإسلامي، والنحو العربي والخلاف النحويّ والصرف والأدب والبلاغة والتاريخ والأنساب والعروض .

ويعد القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر الاستقراء والاستدلال عند علماء العربية في دراساتهم اللغوية، فهو الأصل الأول من غير منازع، ولا يوجد خلاف في حُجيته، وليس ذلك بغريب؛ لأنه مُنزه من كل باطل والله سبحانه وتعالى تعهد بحفظه إذ قال سبحانه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾( ). وتعد نصوصه أعلى النصوص منزلة في العربية فصاحة، وبلاغة، كيف لا وهو كلام الله المنزل ! وعرفه الزركشيّ(ت٧٩٤هـ) بقوله: "هُوَ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ"( ) وقد أمدّ القرآن الكريم الدراسات النحوية واللغوية كافة بمادة مهمة بنى عليها النحويون قواعد كثيرة وأسسوا عليها أصولاً في مختلف العلوم، ومن أهم العوامل والأسباب التي اعطت القرآن الكريم تلك القوة والرصانة في الاحتجاج الثقة العالية في النقل ورصانة الأسلوب والنظم، وكذلك القدسية التي تمتع بها النص القرآني الكريم، فهو كتاب الله المقدس وكلام الله إلى المخلوق، ويعدُّ الشاهد القرآني أهم الشواهد وافضلها؛ لأنه كما قال الفراء: " والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"( ). فلا غرابة أن نجد عناية العلماء والنحاة به واعتمادهم عليه في الحجة نحّويًا وصّرفيًا وصوتيًا ودلاليًا، فلا يقع في أيدينا مصنف في علوم العربية إلا والشاهد القرآني مصدر من مصادره، ولغته أفصح اللغات قال السيوطيّ(ت٩١١هـ): "قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وَرَدت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلافَ في ذلك"( ).

ويُعدُّ القرآن الكريم مصدرًا مهما من مصادر اللهجات لاشتماله على ألفاظ عدة تعود إلى لهجات العرب المختلفة، التي هي موضوع بحثي في اللهجات والاحتجاج بها؛ لأن اللهجات العربية كلها هي طريقة العرب في كيفية نطق هذه اللغة، فقد أُنزل القرآن الكريم بلسان العرب مخاطبا إياهم في قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾( ). وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾( ). وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾( ). وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ﴾( ). فمن هذه الآيات المباركات نستنبط دليلاً واضحاً وحجةً على نزول القرآن بلسان العرب لا بلسان قريش أو قبيلة معينة ، وقد ذُكرت ألفاظ جاءت في القرآن الكريم ليست بلغة قريش، فكان هناك تفاخر بين القبائل بأن القرآن حكى لغتهم ، قال الجاحظ(ت٢٥٥هـ): " قال أهل مكة لمحمد بن المناذر الشاعر: ليست لكم معاشر أهل البصرة لغة فصيحة، إنما الفصاحة لنا أهل مكة، فقال ابن المناذر: أما ألفاظنا فأحكى الألفاظ للقرآن، وأكثرها له موافقة، فضعوا القرآن بعد هذا حيث شئتم، أنتم تسمون القدر برمة وتجمعون البرمة على برام، ونحن نقول قدر ونجمعها على قدور، وقال الله عز وجل:﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ راسِياتٍ﴾( ). وأنتم تسمون البيت إذا كان فوق البيت عِلِّيَةً، وتجمعون هذا الاسم على علالي، ونحن نسميه غرفة ونجمعها على غرفات وغرف، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿غُرَفٌ مِنْ فَوْقِها غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ﴾( )."( ).

فهذا اللسان العربي الذي تشرف بنزول القرآن عليه متعدد اللهجات بعدد القبائل الناطقة به ،قال عبد القادر الرافعيّ: "بحيث لولا هذا الكتاب الكريم لما وجد على الأرض أسود ولا أحمر يعرف اليوم ولا قبل اليوم ، كيف كانت تنطق العرب بألسنتها وكيف تقيم أحرفها وتحقق مخارجها"( ).

ونجد أن ابن الشجريّ أكثرَ من الاحتجاج بآيات القرآن الكريم على نحو واضح لوعيه بأهمية النص القرآني الذي تجاوز ما عداها من النصوص الأخرى، ذكر الطناحيّ محقق كتاب الأمالي إذ قال: "وقد استكثر ابن الشجريّ من شواهد القرآن الكريم، فيما عرض له من مسائل الإعراب والحذف والأدوات، ثم عقد أبواباً وفصولاً خاصة لبعض آي الذكر الحكيم: تفسيراً وإعراباً"( ).

ومن الأمثلة القرآنية في كتاب الامالي التي تكشف عن منهجية ابن الشجريّ واحتجاجه باللهجات كثيرة وسأكتفي بذكر مثلين لذلك هما:

١- ذكر ابن الشجريّ شواهد قرآنية عدة في مسألة تذكير وتأنيث وجمع السماء إذ قال : "من العرب من يذكّر السّماء، وفى تذكيرها وجهان: أحدهما أنها جمع سماوة، كسحاب وسحابة، ونخل ونخلة، وهذا الضّرب من الجمع قد ورد فيه التذكير والتأنيث، فالتذكير في قوله تعالى: ﴿وَالسَّحابِ الْمُسَخَّرِ﴾( ) ، ويدلّ على أن السماء جمع إعادة ضمير الجمع إليها في قوله:﴿ثُمَّ اِسْتَوى إِلَى السَّماءِ فَسَوّاهُنَّ﴾( ). كما دلّ وصف السحاب بالجمع في قوله: ﴿وَيُنْشِئُ السَّحابَ الثِّقالَ﴾( ). على أنه جمع، والوجه الآخر أن السماء سقف الدّنيا، كما قال تعالى:﴿وَجَعَلْنَا السَّماءَ سَقْفاً مَحْفُوظاً﴾( ). فمن ذكّرها؛ أنه ذهب بها هذا المذهب، فهو قول حسن كالأوّل، وعليهما يحمل قوله تعالى: ﴿والسَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾( )"( ). ذكر ابن الشجريّ وجهين لتذكير السماء ، فإذا جاءت على وزن سحابة ونخلة فهذا الضرب قد ورد فيه التذكير والتأنيث، أما الوجه الآخر إذا جاءت السماء بمعنى سقف الدنيا فبهذا الضرب يكون التذكير لها حسنٌ.

وللمفسرين واللغويين آراء في تأنيث وتذكير وجمع كلمة (السماء) في الآيات التي ورد ذكرها آنفاً، فقد قال الفّراء: "إن السماء بمعنى الجمع ودلالةِ ذلك قوله (فسواهن) للمعنى المعروف انهن سبع سموات وأيضاً للأرض، وفي قوله تعالى:﴿والسَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾( ). فإن أردت جعلت السماء مؤنثة، ومن العرب من يذكر السماء لأنه جمع كأن واحدته سماوة أو سماءة( ). وقد قال الأخفش(ت٢١٥هـ): في تفسير(السماء) الوارد ذكرها في الآيات أعلاه أنها عندما تُذكّر تدل عليهن كلهن، ويجوز أن تكون السماء جمع مثل اللبن فما كان لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى الجمع فيجوز فيه الجمع"( ).

أما الطبريّ فعنده (إن السماء جمع واحدها سماوة مثل بقرة وبقر، ونخلة ونخل؛ ولذلك انثت مرة فقيل : هذه سماءٌ، وذكرت أخرى كقوله تعالى ﴿ السَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾( ). وكان بعض أهل العربية يزعم أن السماء واحدة غير أنها تدل على السموات فقيل : (فسواهن) دلالة الجمع) ( ). أما قول اللغويين في معاني السماء ودلالتها، فقد قال أبو بكر الانباري(ت٥٧٧هـ): "السماء التي تظل الأرض تؤنث وتذكر، وقد نُقل عن الفّراء بأن التذكير قليل وهو لهجة حي من العرب، ونقل عن الأخفش(ت٢١٥هـ) مثل قول الفّراء في أنه ذكّر (منفطراً)؛ لأن السماء جمع (سماوة وسماءة) فيكون جمعاً مذكراً بمنزلة قولهم سحابة وسحاب، وسماء كل شيء أعلاه، وإذا أريد السماء بمعنى المطر فتكون مؤنثة مثل (أصابتنا سماء مروية)، أي: مطر، والسماء المطرية تجمع على (سمية) يقال: أصابتنا سمية كثيرة العام"( ).

وقال الأزهريّ(٣٧٠هـ) :" قلتُ: السَّمَاء عِنْد الْعَرَب مؤنَّثة، لأنّها جمعُ سَماءَة، وَسبق الجَمعُ الوُحدانَ فِيهَا، والسماءة أَصْلهَا سَمآوَة فَاعْلَم، وَإِذا ذكّرت الْعَرَب السَّماء عَنَوْا بهَا السَّقْف، وَمِنْه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ السَّمَآءُ مُنفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولاً﴾( ). وَلم يقل مُنفَطرة"( ).

مما تقدم من أقوال المفسرين واللغويين نجد أن ابن الشجريّ أنفرد برأيه في ذكر أن السماء تذكر وتؤنث بناء على اختلاف لهجات العرب، وأن هذا الاختلاف ناشىء من اختلافهم في تحديد دلالة السماء على السقف ، فيحسن فيه التذكير، أما إذا أريد بالسماء معنى المطر أو السماء الدنيا فتكون مؤنثة.

٢- تحدث ابن الشجريّ عن لفظة (تستجيبون) وذلك في تفسيره لقوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾( ). قال: "ما معنى تستجيبون بحمده؟ وبم تتعلق الباء، فقد زعم بعض المفسّرين أن معنى بحمده: بأمره، فأجبت بأن الحمد هو الثناء والمدح، وليس بمعروف في لغات العرب على اختلافها أن (الحمد) بمعنى الأمر، وأما تستجيبون فمعناه تجيبون"( ). فسر ابن الشجريّ أن (بحمده) هو الثناء والمدح، ونفى أن تكون بمعنى الأمر، وليس في لهجات العرب على اختلافها ذلك، وقد اختلف المفسرون في تفسير ذلك جاء عند الطبريّ(ت٣١٠هـ) (بأمره) وفي قول آخر عنده (بمعرفته وطاعته) وقال: أولى الأقوال في ذلك بالصواب معناها: فتستجيبون لله من قبوركم بقدرته ودعائه إياكم( )،وفسّرها الزجّاج(ت٣١١هـ):" تستجيبون مقرنين بأنه خالقكم"( ).وفي ذلك قال النحّاس(ت٣٣٨هـ): "أي بأمره والمعنى عند أهل التفسير مقرين أنه خالقكم"( ).

وفسرها الزمخشريّ(٥٣٨هـ) بالدعاء والاستجابة، وكلاهما مجاز، والمعنى يوم يبعثكم فتنبعثون مطاوعين منقادين لا تمتنعون( ). وفسّرها القرطبيّ(ت٦٧١هـ) فتستجيبون بحمده ، أي باستحقاقه الحمد على الأحياء( ). وقد خالف ابن الشجريّ في تفسيره هذا لما قبله وبعده من المفسرين مستعينا بمعرفته بلهجات العرب ليحدد دلالة الحمد في الآية الكريمة.

ثانياً: القراءات القرآنية:

القراءات القرآنية مصدر مهم ورئيس من مصادر الدرس اللغويّ، وقد أعتنى بها العلماء عنايةً كبيرة وعدوها حجة لا يُحاد عنها إذا صح سند القراءة، قال الزركشيّ: "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كِتْبةِ الحروف أو كيفيتها من تخفيف

وتثقيل وغيرهما"( ). وقال الزرقانيّ(ت١٣٦٧هـ) في وصف القراءات: "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها"( ).

واللغة خاضعة للقراءات الصحيحة متبعة لها، قال ابن الجزريّ(ت٨٣٣هـ): "وَأَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ وَالْأَصَحِّ فِي النَّقْلِ، وَالرِّوَايَةِ إِذَا ثَبَتَتْ عَنْهُمْ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُشُوُّ لُغَةٍ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا"( ).

والقراءات القرآنية من مصادر مادة كتاب (الأمالي) ضمن القرآن الكريم التي احتج بها إذ استمد ابن الشجريّ مادته منها شاذها ومتواترها، وعند قراءة كتاب الأمالي الشجريّة نقف على ذلك بكثرة، وأيد ذلك الدكتور عبد المنعم التكريتيّ في كتابه ابن الشجريّ ومنهجه في النحو إذ قال: "نقل لنا في أماليه طائفة من القراءات، وكان يذكر في الغالب أصحاب هذه القراءات وكان يستشهد بها في النحو واللغة، فخالف النحويين البصريين في ذلك، وكان يعرف أصول التجويد؛ لأنه كان يعرف علم الأصوات ومخارج الحروف ومواضع الإدغام والمهموس والمجهور وإشراب الحروف أصوات غيرها، إلى غير ذلك من فروع هذا العلم"( ).

وقد ذكر الطناحيّ محقق الأمالي الشجرية في مقدمته مسألة الاحتجاج بالقراءات القرآنية عند ابن الشجري قال: "وقد استشهد بالقراءات السّبعيّة، ووجّه بعض القراءات الشاذّة"( ).

وقال ذلك أيضاً: "أكثَر الدارسون قديما وحديثا من الكلام حول قبول القراءات والاستشهاد بها والاحتجاج لها، وقد أُثِر عن جماعة من نحاة البصرة المتقدّمين شيء من الطعن على بعض القراءات السبعية وردّها والتشنيع على من قرأ بها، ولم يقف ابن الشجريّ من القراءات هذا الموقف، فهو قد استشهد بالقراءات، متواترها وشاذّها، على مسائل النحو والصرف واللغة، بل إنه قوّى بعض القراءات السبعية، ووجّه بعض القراءات الشاذة"( ).

واكتفي بذكر مثالين من كتاب الأمالي يكشفان عن منهج ابن الشجريّ وموقفه من القراءات.

١- احتج ابن الشجريّ في أماليه بقراءة من نصب (قليلاً)( )، في قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾( ). وذلك في معرض حديثه عن قول الشاعر:

فِي ليلةٍ لَا نَرى بهَا أَحَداً ... يَحْكي عَلَيْنَا إلاَّ كَواكِبُها( )

قال: "رفع (كواكبها) على البدل من المضمر في (يحكى)، ولولا احتياجه إلى تصحيح القافية كان النصب فيها أولى، من ثلاثة أوجه: أحدها إبدالها من الظاهر الذى تناوله النفي على الحقيقة، والثاني نصبها على أصل باب الاستثناء، كقراءة ابن عامـر اليحصبىّ(ت١١٨هـ): ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ، والثالث أنه استثناء من غير الجنس، كقولك: ما في الدار أحدٌ إلا الخيامُ، وأهل الحجاز مجمعون فيه على النصب، وعلى ذلك أجمع القرّاء في قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾( )"( ). ذكر ابن الشجري أنه تم رفع (كواكبُها) على البدلية من الضمير المستتر في الفعل (يحكي) وذلك للضرورة الشعرية وإلاّ فالنصب فيها أولى والرفع لثلاثة أوجه

وقد ذكرها فيما سبق، واحتجَّ بالقراءات القرآنية لبيان وجه نصبها على أصل باب الاستثناء، ووافق ابن الشجريّ بذلك جمهور النحاة منهم سيبويه( )، والمّبرد( )، وابن السّراج( )، في رفع كواكبُها في الشاهد الشعري الذي مرَّ بنا.

وقال الفّراء: "وقوله:﴿ قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾( ). رفعت ما بعد (إلا) لأن فِي الَّذِي قبلها جحدًا وهو مرفوع، ولو نصبت كَانَ صوابًا، وَفِي إحدى القراءتين {ما فعلوهُ إلا قليلًا منهم}( ) بالنصب. وَفِي قراءتنا بالرفع. وكل صواب"( ). إذن فالمسألة خلافية بين النصب والرفع وكل صواب. وقال الطبريّ:" واختلف أهل العربية في وجه الرفع في قوله: ﴿إلا قليل منهم﴾( ). فكان بعض نحويِّ البصرة يزعم أنه رفع (قليل)؛ لأنه جُعل بدلا من الأسماء المضمرة في قوله: (ما فعلوه)، لأن الفعل لهم، وقال بعض نحويّ الكوفة: إنما رفع على نية التكرير، كأن معناه: ما فعلوه، ما فعله إلا قليل منهم"( ).

واختار النحّاس لهجة الرفع بقوله: "الرفع أجود عند جميع النحويين ، وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى وهو يشتمل على المعنى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾( ). أي في الدنيا والآخرة (وأشد تثبيتاً) في أمورهم و تثبيتاً على البيان"( ).

٢- احتج ابن الشجريّ في أماليه بالقراءات القرآنية في مسألة الحذف ، وتطرق إلى بعض الكلمات التي وقع فيها الحذف إذ قال: "ونظير هذا الحذف في الكلمة الواحدة قولهم في (ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ): ظَلْتُ ومَسْتُ، ومنهم من يسقط حركة ما قبل المحذوف ويلقى حركة المحذوف عليه،

فيقول: (ظِلْتُ ومِسْتُ)، يحرّك الظاء والميم بكسر اللام والسين، وذكر أنّ قوماً قرأوا( ): (فَظِلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)( )، و(إِلهِكَ الَّذِي ظِلْتَ عَلَيْهِ عاكِفاً)( ). فإن كان ما قبل المحذوف ساكنا لم يكن بدّ من إلقاء حركته على الساكن لئلا يلتقى ساكنان، وذلك قولهم في أَحْسَسْتُ: أَحَسْتُ"( ).

ومن دراسة كلام ابن الشجريّ السابق نلحظ أنه قد تطرق إلى الحذف في (ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ) فالنتيجة الأولى وهي (ظَلْتُ ومَسْتُ) بفتح الظاء والميم، وهذا هو الأصل عنده، ثم قال: ومنهم... وهي الخطوة الثانية في عملية الحذف، وهي إسقاط حركة ما قبل المحذوف وإلقاء حركة المحذوف عليه فتصبح (ظِلْتُ ومِسْتُ) ، إذن فابن الشجريّ يحتج بلهجتين في هذه المسألة وهي الفتح والكسر في الظاء والميم، واقتبس لنا شواهد قرآنية تبين لنا على نحو ما ذكرناها في أعلاه متخذا من القراءات القرآنية دليلا يعضد به اللهجات التي احتج بها.

أما أقوال النحاة والمفسرين في هذه المسألة، فقال الفّراء: "وقوله ﴿الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عاكِفاً﴾( ). و(ظَلْتَ) و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾( ) و(فَظَلْتُمْ) إنما جاز الفتح والكسر لأن معناهما ظللتم، فحذفت اللام الأولى: فمن كسر الظاء جعل كسرة اللام الساقطة فِي الظاء، ومن فتح الظاء قَالَ: كانت مفتوحة فتركتُها على فتحها، ومثله مَسَسْت ومَسِسْت تَقُولُ العرب: قد مَسْتُ ذَلِكَ ومِسْته، وهممت بذلك وهَمْت، وَوَدِدْتُ وَوَدَدْتُ كذا في أنك فعلت ذاكَ، وهل أحسست صاحبك وهل أحسْت"( ). فقد وافق الأخفشُ الفّراءَ في ذلك، وزاد بأن الحذف الوارد في ذلك خاص ولا يحذف إلا في موضع لا تحرك فيه لام الفعل ، فأما الموضع الذي تحرك فيه لام الفعل فلا يدخله الحذف( ) . وكذلك وافق الفّراءُ كلاً من الطبريّ( )، والزجّاج( )، وابن الجوزيّ( )، والرازيّ( )، والعكبريّ( ). وكذلك وافق ابن يعيش في ذلك الرأي ، وزاد عليهم إذ قال: "اعلم أنّ النحويين قد نظموا هذا النوع من التغيير في سِلْك الادغام، وسمّوه به، وإن لم يكن فيه إدغامٌ، وإنما هو ضربٌ من الإعلال للتخفيف كراهيةَ اجتماع المتجانسَيْن كالإدغام، وذلك قولهم: (ظِلت) في (ظللت)، و(مِسْت) في (مسست)، و(أحست) في (أحسست)، وإنّما فعلوا ذلك؛ لأنّه لما اجتمع المثلان في كلمة واحدة، وتَعذّر الادغامُ لسكون الثاني منهما، ولم يمكن تحريكُه لاتّصال الضمير به، فحذفوا الأوّل منهما حذفًا على غير قياس، وهو الحرف المتحرّك، وإنما حذفوا المتحرّك، دون الساكن؛ لأنّهم لو حذفوا الثاني، لاحتاجوا إلى تسكين الأوّل، إذ كانت التاء التي هي للفاعل تُسكِن ما قبلها، فكان يؤدي ذلك إلى تكثير التغييرات"( ). إذن على رأي ابن الشجري الفتح هو الأصل.

المطلب الثاني: الحديث النبويّ الشريف والأثر:

كثر الجدل بين النحاة وعلماء اللغة في قضية جواز الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف والاحتجاج به في مسائل النحو واللغة، فمنع بعضهم الاحتجاج به، وحجتهم في الرفض كما جاء في الاقتراح للسيوطي: "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة"( ). فيما أجاز أخرون الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف( ).

وعند قراءة كتاب الأمالي لابن الشجريّ نجد قلة واضحة في الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف قياساً بالقرآن الكريم، قال محقق الكتاب: "وقد قلّ استشهاد ابن الشجريّ بالحديث في (أماليه) قلّة ظاهرة، بالقياس إلى شواهد القرآن الكريم، وشواهد الشعر القديم والمحدث"( ). وكذلك استشهاده بأقوال الصحابة والتابعين ، وقد ذكر ذلك الطناحيّ إذ قال: "ومما يتصل بالاستشهاد بالحديث الاستشهاد بالأثر، وهو كلام الصحابة والتابعين، رضي الله عنهم أجمعين، والنحويون يستشهدون بالأثر كثيرا"( ). وسأكتفي بذكر مثالين لاحتجاج ابن الشجري بالحديث النبويّ الشريف ، ومثال من الأثر ، هو قول لابن عباس (□) وذلك لأنني لم أجد أكثر من ذلك لقلة استشهاده بالحديث والأثر في موضوع اللهجات .

وقد استشهد ابن الشجريّ في أماليه بالحديث النبوي الشريف على مسائل اللغة وتفسيرها، فقال في شرح الضبع: "والضَّبُع السّنة الشديدة، ومنه الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (أن رجلاً جاءه فقال: يا رسول الله: أكلَتْنا الضَّبُعُ ، وتقطَّعت عنّا الخُنُف)( ). عني بالخُنُفِ جمع خَنِيف: وهو ثوبٌ من كتّانٍ رديء"( ). من دراسة استشهاد ابن الشجري هذا، نجده قد استشهد بالحديث النبويّ الشريف على وورد معنى (الضَّبُع) التي إذ استشهد فيها قولين أحدهما أنه أراد بها السنة الشديدة، كذلك ورد في غريب الحديث بأن الضبع يقصد به السنة المجدبة( ) ، والقول الثاني أراد المعنى المعروف وهو الحيوان المفترس( ). أما أهم الآراء التي ذُكِرت في معنى الضبع عند اللغويين فهي: ما ذكره أبو بكر الأنباري حكاية عن الأصمعي أن الضَّبُع لهجة قيس والضَّبْع بتسكين الباء لهجة تميم( ) . و"الضَّبْعُ بِسُكُون الْبَاء فَهُوَ العَضُدُ؛

يُقَال: أخَذ بضَبْعيه، أَي بعضُديه"( ). وفسر الخطابي سبب تسمية السنة المجدبة بالضبع من قبيل "أنهم يموتون جوعا فتنبشهم الضبع فتأكلهم والضباع تعرض للموتى وتثير الأرض عنهم"( ). أما الثعالبي فقد سمى السنة التي يحتبس فيها المطر بالقاحطة والكاحطة والمحل والكحل ،وإذا ساء أثرها، وأكلت النفوس فهي الضَّبُعُ( ). فالضبع "هُوَ فِي الأَصل الْحَيَوَانُ الْمَعْرُوفُ ، وَالْعَرَبُ تُكَنِّي بِهِ عَنْ سَنة الجَدْب"( ).

مما سبق نجد أن ابن الشجريّ وافق مَنْ احتجَّ بالحديث النبويّ في مسائل اللغة وهو موافق في رأيه أكثر اللغويين في معنى (الضبع) إلا مع ما ذكره ابو بكر الأنباري عندما ذكر (الضَّبُع، الضَّبْع) بسكون الباء فقد فات ابن الشجريّ ذكره.

واحتج ابن الشجري في أماليه بأقوال الصحابة والتابعين (□) في مسائل اللغة وتفسيرها كذلك، من ذلك ما ذكره في مسألة الوقف على تاء التأنيث، إذ احتج بقول العباس (□) كما روي عنه، فذكر في أماليه هذا الأثر عنه قال: "إنه قال في ندائه المسلمين، لمّا انهزموا يوم حنين: (يا أصحاب بيعة الشّجرت، يا أصحاب سورة البقرت، فقال المجيب له منهم: والله ما أحفظ منها آيت)( )"( ). ذكر لنا ابن الشجريّ هذه المسألة شاهداً على إقحام في الوقوف على تاء التأنيث، وقسم من العرب تقف على تاء التأنيث بالهاء مثل قولهم طلحة، وجارية وقسم إذا وقف على الهاء نطقها تاءً كقولنا هذا طلحت، وذكر سيبويه هذه المسألة لكنه لم يذكر القبيلة التي اختصتها ونطقت بها إذ قال: "وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طلحت، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل"( ). وقد نُسبتْ هذه اللهجـة إلى طيىء"( ). وكذلك نُسبت إلى حمير كما ذكر ذلك الفيومي إذ قال:" وَأَهْوَيْتُ بِالشَّيْءِ بِالْأَلِفِ أَوْمَأْتُ بِهِ وَالْهَاءُ الَّتِي لِلتَّأْنِيثِ نَحْوُ تَمْرَةٍ وَطَلْحَةَ تَبْقَى هَاءً فِي الْوَقْفِ ،وَفِي لُغَةِ حِمْيَرٍ تُقْلَبُ فِي الْوَقْفِ تَاءً فَيُقَالُ تَمْرَتْ وَطَلْحَتْ"( ). وكذلك نجد قسماً من القرّاء قد وقف عليها بالتاء ، مناسبة للرسم القرآني، وقسم وقف عليها بالهاء مثل (رحمت ، رحمة) وقد نُسبت إلى قريش( ). وفسر ابن جني هذه اللهجة بأن كل واحد من الحرفين(التاء والهاء) حرف مهموس، ومن حروف الزيادة لذا صلح ايقاع أحدهما موقع الآخر، وقد أبدلوا الهاء من التاء التي للتأنيث في الوقف، فقالوا: حمزهْ وطلحهْ، وقائمهْ، وجالسهْ، وهذا مطرد من تاء التأنيث عند الوقف، لذا يصح أن يقع العكس بأن يقفوا عليها بالتاء( ).

مما مرَّ يتبين لنا أن ابن الشجريّ قد استشهد بهذا الأثر لأبن عباس من دون نسبته إلى قبيلة معينة ، لكن بعد هذه الدراسة تبين لنا أنها لهجة طيىء أوحمير .

المطلب الثالث : كلام العرب (الشعر والنثر):

يعدُّ كلام العرب مصدراً رئيساً من مصادر الاستشهاد والاحتجاج عند النحويين واللغويين، ولم يلق مسموعاً اهتماماً وعناية بعد القرآن الكريم مثلما لقي كلام العرب بشقيه الشعر والنثر، فالشاهد من الشعر أو النثر يؤتى به لإثبات صحة قاعدة معينة أو استعمال الكلمات أو التراكيب لنزع خلاف معين في مسألة ما، وليس كل كلام العرب يصلح شاهدا أو يحتج به وإنما حدد العلماء مبدأً منهجياً بواسطته تحدد الحجة بالنصوص التي تمثل تمثيلا دقيقاً للغة العربية من دون التأثر بمؤثرات خارجية( ).

أولاً : الشعر:

يمثل الشعر المرتبة الثانية من مراتب الاستشهاد بعد القرآن الكريم، فهو التراث الهائل والضخم الذي أثرى وأعطى الدراسات اللغوية والنّحويّة والصرفيّة والدلاليّة شواهد وحجج لكثير من المسائل، وذلك لما حواه من مادة تعزز وتقوي الحجة لظواهر اللغة بفروعها( )، والشعر كما ذكر ابن فارس: "ديوانُ العرب، وبه حُفِظت الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنه تُعلِّمت اللغة، وهو حُجَّةٌ فيما أشْكَلَ من غريب كتاب الله جلّ ثناؤه وغريب حديث رسول الله (ﷺ) وحديث صحابته والتابعين"( ). لذلك أخذ الشعر العربي مكانة عالية في نفوس العرب لتلك المميزات التي ذكرها ابن فارس، وقد قُسمت العصور الشعرية على وفق المراحل التاريخية والزمنية للشعراء

التي ذكرها ابن رشيق القيرواني: "طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم، ومخضرم، وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام، وإسلامي، ومحدث "( ).

وقد ذكر الطناحيّ محقق كتاب الأمالي في مقدمته عن استشهاد ابن الشجري بالشعر إذ قال: "لا أعرف كتابا نحويّا قبل كتاب ابن الشجري، ضمّ هذا القدر الضخم من الشواهد الشعريّة، فقد بلغت شواهده أكثر من مائة وألف بيت، ولم أدخل في هذا العدد ما أورده ابن الشجري في المجلس الأخير، من أبيات كثيرة للمتنبي، مما يتمثّل به، ولم أعتبر في هذا العدد أيضا الشواهد المكررة، فكثير من الشواهد قد تكرر مرتين، وبعضها تكرر ثلاث وأربع مرات، وبعض ثالث

تكرر خمس مرات"( ).وسأكتفي بذكر مسألتين لمناقشتها ودراستها في استشهاد ابن الشجري للشعر في الاحتجاج فيه باللهجات :

١- احتج ابن الشجري في أماليه بلهجات العرب في مسألة اللغات الواردة في جمع اسمي الموصول (الذي، والتي) ، ومن ضمن تلك اللهجات التي تضمنت لهجة (الأُلى) إذ قال: "ومنهم من قال في جمع الذي: الألى، وهذه اللغة تلي (الّذين) في الفصاحة، قال القُطاميّ:

أَلَيْسُوا بالأُلى قَسَطُوا جمِيعاً ... على النُّعْمانِ وابْتَدَرُوا السِّطَاعَا ( )"( ).

من النص السابق لأبن الشجري والذي بيّنَ فيه أن من قبائل العرب من يجمع (الذي) على (الأُلى) وقد وصفها بأنها تلي لهجة (الذين) في الفصاحة، ثم استعرض لنا الحالات الإعرابيــة ولهجات العرب فيها على وفق ما تناقلته ألسنتهم في (الأُلى) إلى ما يلي:-

أولاً: اللاؤن : في الرفع، واللائين في الجر والنصب.

ثانياً: اللاؤ: بحذف النون، ونسبها إلى هُذيل.

ثالثاً: اللائي: بالياء في الأحوال الإعرابية الثلاث (الرفع والجر والنصب)، وهذه اللهجة سواء في (التذكير والتأنيث).

رابعاً : اللاءِ: بحذف الياء في (التذكير والتأنيث). نحو (هم اللاءِ فعلوا وهنَّ اللاءِ فَعَلْنَ)( ).

وذكر النحاس( )، والعكبري( )، وابن يعيش( )، بأن اللهجة المشهورة في (الألى) هي (الذين)، للمذكر وللمؤنث (اللاتي)، أما الجوهري فقد قال: " وأما (الأولى) بوزن العُلى، فهو أيضاَ جمعٌ لا واحدَ له من لفظه، واحده (الَّذي)، وأمّا قولهم: ذهبت العرب (الألي)، فهو مقلوب من (الأوَلِ)، لأنّه جمع (أُولى)، مثل (أُخرى) و(أُخَر)"( )، ووافقه الشاطبي( )، والصحيح عند ابن مالك يمكن تمثيله بما يلي:-

أ- (الذين) جمع (الذي) لمن يعقل،

ب- (اللائين) جمع (اللاء) يقوم مقام (الذين)،

ت- (اللاءات) جمع (اللاء) مرادف (اللاتي). ومثلهن

ث- (اللوائي) و(اللواتي). جمع (اللائي) و(اللاتي).

د- يحتمل أن يكون (اللاتي) اسما للجمع، لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع، ويحتمل أن يكون جمعاً؛ لأنه متضمن لحروف (التي)، تجوز مخالفته لأبنية الجموع.

ذ- (اللاء) و(الألي) أسماء جموع، لأنها لا تتضمن حروف الواحد.

ر- إثبات الياء في (اللاتي) و(اللائي) و(اللواتي) و(اللوائي) هو الأصل، وحذفها تخفيفاً وتجنباً للاستطالة( ).

وقسّم المرادي جمع (الذي) إلى جمعين ، أحدهما (الأُلى) وأضاف بأن تسميته بالجمع تجوزاً وإنما هو اسم جمع ، وقد يرد للمؤنث ولكنه قليل، والآخر(الذين) مطلقاً أي رفعاً ونصباً وجراً لأنه مبني فلا يتغير، وكذلك تسميته بالجمع فيه تجوزٌ( ). وقد وافق ابن عقيل( )، والأشموني( )، المراديّ في القولِ بأن (الأُلى) لجمع المذكر السالم عاقلاً كان أو غيره، وقد يستعمل في جمع المؤنث السالم، واستشهد بالشاهد النحويّ نفسه الذي اجتمع فيه الأمران، أي دلالة (الأُلى) على المذكر والمؤنث في قوله:

وتُفنى الأُلى يَسْتَلْئِمُون على الألى ... تَراهُنَّ يوم الرَّوْع كالحَدَأ القُبْل ( ) .

ونستنتج من نص ابن الشجري وما تيسر الاطلاع عليه من نصوص اللغويين والنحويين إلى أن ابن الشجري فصّل القولَ في هذه المسألة ، وذكر في (الأُلى) أربع لهجات وفق شيوعها، وأن الآراء اجمعت بأن (الألى) بمعنى (الذين).

٢- استعرض ابن الشجري شاهدًا شعرياً احتج به في أماليه في بيان لهجات العرب في بعض الكلمات المحذوفة لاماتها، ومن هذه الكلمات هي (دَم) إذ قال: "وعلى هذه اللغة أنشدوا: (يَقْطُرُ الدَّما) بالياء، في قوله:

فلَسْنَا على الأَعْقابِ تَدْمَى كُلُومُنا ... ولكِنْ على أَقْدامِنا يَقْطُرُ الدَّمَا( )

وقال بعض العرب في تثنيته: دَمَان، فلم يردّوا اللام، كما قالوا في تثنية يد: يدان، والوجه أن يكون العمل على الأكثر، ولذلك حكى قوم: دَمَوان، والأعرف فيه الياء، ...

قال بعض أهل اللغة: من العرب من يقول: الدمَّ، بالتشديد، كما تلفظ به العامّة، وهي لغة رديئة"( ).

من النص السابق لابن الشجريّ نرى أن ابن الشجري بيّنَ لهجة من لهجات العرب في لفظة (دَم)، وقد استشهد بشاهد شعري للاحتجاج لتلك اللهجة، وقد فصّل القولَ باللهجات التي تكلمت بـ (دَم) إلى:

أولاً: (دَمْا) ساكن العين؛ لأن الأصل ساكن حتى يقوم دليل على الحركة.

ثانياً: (دَمَا) مفتوح العين؛ لأن بعض العرب قلبوا لامه ألفاً وألحقوه بـ (رحا) فقالوا: هذا دَمَاً.

ثالثاً : (دَمّ) بالتشديد كما لفظته العامة، ووصفها ابن الشجريّ بالرداءة( ).

أما آراء النحويين واللغويين في هذه المسألة فهي كالآتي:

ذكر سيبويه أن (دَم) أصلها (دَمْيٌ)، يدلك على ذلك (دماء) على أنه من الياء أو الواو، وهو من الأسماء التي حذفت لامه( ). أما المبّرد فقد خالف سيبويه، فعنده (دَمَ) هو (فَعَل) مفتوح العين؛ لأنك تقول (دَمِيَ – يَدْمَى) فهو دَم مثل فرِق فرَقاً فهو مصدر مثل البطر والحذر، وقد وصف كلام سيبويه بالخطأ عندما زعم سيبويه بأن (دماً) هو (فَعْلٌ) واستدل بقول الشاعر:

فَلَو أَنَّا عَلى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبرِ اليَقِينِ( )

ولما اضطر الشاعر جاء بـ (دمَ) على وزن (فَعَل) على الأصل( ). وقد وافقه على رأيه ابن السّراج( )، وأبو علي الفارسيّ( )، وتثنيته بالياء دليل على أن المحذوف منه ياء، وقد حكى قوم (دموان) وهو قليل( )، أما ابن يعيش فعنده (دَمٌ) أصله (دَمْيٌ) موافقا لسيبويه في قوله( ).

واتوصل من نص ابن الشجريّ أعلاه وتفصيله القول في لهجات (دَمٍ) وما اطلعت عليه من نصوص اللغويين إلى أن ابن الشجريّ قد ذكر لهجة من لهجات (دمٍ) ، ألا وهي التشديد في (الدمّ) ولم أجد اللغويين الذين اطلعت على كلامهم قد ذكروها، وقد وصفها بالرداءة وذلك لقلة تداولها لدى العرب على ما يبدو؛ لأنها تشبه كلام العامة، وذهب سيبويه وابن يعيش إلى أن أصل(دمٍ هو دَمْيٌ)، فيما يرى المبّرد وابن السّراج وأبو علي الفارسيّ أن أصل (دّمٍ هو دَمَيٌ) . واستشهدوا بشاهدٍ لغويّ وُصف بالقلة والشذوذ وجعله من قبيل الضرورة.

ثانياً: النثر:

النثر كما عرفه شوقي ضيف أنه "الكلام الذي لم ينظم في أوزان وقواف، وهو على ضربين: أما الضرب الأول فهو النثر العادي، يقال في لغة التخاطب، وليست لهذا الضرب قيمة أدبية، إلا ما يجري فيه أحيانا من أمثال وحكم، وأما الضرب الثاني، فهو النثر الذي يرتفع فيه أصحابه إلى لغة فيها فن ومهارة وبلاغة، وهذا الضرب هو الذي يعنى النقاد في اللغات المختلفة ببحثه ودرسه، وبيان ما مر به من أحداث وأطوار، وما يمتاز به في كل طور من صفات وخصائص، وهو يتفرع إلى جدولين كبيرين، هما الخطابة والكتابة الفنية، ويسميها بعض الباحثين باسم النثر الفني، وهي تشمل القصص المكتوب، كما تشمل الرسائل الأدبية المحبرة، وقد تتسع فتشمل الكتابة التاريخية المنمقة"( ). ويعد النثر مصدراً رئيساً من مصادر الاستشهاد والاحتجاج عند النحويين واللغويين، لكن قلة استعمال الشواهد النثرية في التقعيد النحوي، واضح قياسا بالشعر،

مع أن النثر يحمل في طياته تمثيلا للغة بتراكيبها وأساليبها وظواهرها كافة ،وعلى نحو لا يقل عن الشعر، وقد تكون الصورة النثريّة أدق من الشعر في بعض الأحيان، ومع توافر المادة النثرية بكثرة لكننا نجد عزوف النحاة عن الاحتجاج به وقلته بوضوح لافت للنظر، ولعل من أسباب قلة الاحتجاج بالنثر هو أن النحاة واللغويين احتاجوا مادة سهلة الحفظ، وموجزة ومحببة للعرب، ولم يصب بالتحريف والتغيير وكل هذا وُجد بالشعر مقارنة بالنثر( )، وقد تفوقت هذ الماد النثرية بكثرتها على الشعر وكما ذكر السيوطيّ إذ قال:" ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يُحفظ من المنثور عُشْره ولا ضاع من الموزون عشره"( ).

ومن اللهجات التي وثقّتها لنصوص نثرية من كتاب الأمالي لابن الشجريّ التي احتج بها قليلة جداً، فذكر لنا شاهداً نثرياً يتضمن لهجات العرب، وسأكتفي به وهو قول لأعرابي "نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرُ"( ). إذ أتى به ابن الشجريّ شاهداً للاستدلال على اسمية (نِعْمَ وبِئْسَ) من فعليتها، قال: "وبقول بعض فصحاء العرب: (نعم السّير على بئس العير)، فدخول الباء و (على) عليهما يحقّق لهما الاسميّة"( ). ومن نص ابن الشجريّ أعلاه تبين لنا أنه استشهد بشواهد نثرية لكنها قليلة، وهذا الشاهد تضمن مسألة نحوية ألا وهي اختلاف النحاة بماهية (نِعْمَ وبِئْسَ) أهي أفعال أم أسماء ؟ إذ أختلف النحاة في ذلك فمنهم من قال: إنها أسماء ، والقسم الآخر قال: بفعليتها، وقد فصّل فيها القولَ أبو البركات الأنباريّ في الإنصاف فذكر اختلاف، الكوفيين والبصريين فيها ووأوردَ حجج كل طائفة( )، وسأذكر ذلك بشيء من الاختصار ، ذهب الكوفيون إلى أن (نِعْمَ وبِئْسَ) اسمان، فقد ذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، أما حجج الكوفيين بإسميتها فهي:

١ـ دخول حرف الخفض عليهما، وحُكي عن بعض فصحاء العرب قوله: (نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ) فدخل عليها حرف الخفض وهو من علامات الأسماء.

٢ـ النداء ، فهو من أدلتهم على أنهما اسمان، فإن العرب تقول: (يا نعم المولى ويا نعم النصير) فنداؤهم يدل على أنهما اسمان.

٣ـ أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول (نعم الرجل أمْسِ) ولا (نعم الرجل غدًا)، فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما عُلم أنهما ليسا بفعلين.

٤ـ أنهما غيرُ متصرفين، لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرَّفَا دلّ على أنهما ليسا بفعلين.

٥ـ أنه قد جاء عن العرب على لغة (نعيم الرجلُ زيدٌ) وليس من أوزان الأفعال (فعيل) فدلّ على أنهما اسمان، وليسا بفعلين.

٣ـ عطفها على الاسم حسبما نُقل عن الفّراء إذ قال : سمعت العرب تقول:(الصالح وبئس الرجل في الحق سواء)( ).

ومن يرى أنهما فعلان أقام الأدلة الآتية:

١ـ إلحاق تاء التأنيث الساكنة بهما وصلاً ووقفاً كما تلحق بالأفعال، فوجود علامة التأنيث فيهما على حد وجودها في الفعل مثل(نعمتْ وبئستْ) على نحو (قامتْ وقعدتْ) دليل على أنهما فعلان، ولو كانا اسمين لوقف عليهما بالهاء( ).

٢ـ اتصالُ الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: (نِعْمَا رجلين)، و(نِعْمُوا رجالًا).

٣ـ أنهما مبنيان على الفتح بلا سبب، فلو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علة ههنا توجب بناءهما( ).

ومن كلام ابن الشجريّ يتبين لنا أنه نقل لنا الخلاف الحاصل بين المدرستين البصريّة والكوفيّة في (نِعْمَ وبِئْسَ) ، وبّين الأدلة التي احتجت بها كل طائفة، والظاهر من ذلك أنه تبنى مذهب جمهور النحويين بأنهما فعلان فقال : "فهذه أدلة كلُّها تشهد لهما بانتفاء الاسمية، ورُسُوُّ قدمهما في الفعلية"( ). وقد وافق ابن الشجريّ النحاة الذين سبقوه في ذكر أربع لهجات في (نِعْمَ وبِئْسَ)، قال سيبويه: "وأما قول بعضهم في القراءة:﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾( ). فحرك العين فليس على لغة من قال نِعْم فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال نعِم فحرك العين، وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيلٍ"( ).

وذكر النحاة في (نِعْمَ) أربع لهجات هي: (نَعِمَ) و(نِعِمَ) و(نِعْمَ) و(نَعْمَ)( )، وأورد ابن الصائغ ما يقابلها من اللهجات الواردة في (بئس) وهي (بَئِسَ، بِئِسَ، بِئْسَ، بَئْسَ)( )، وعدوا (نَعِمَ) و(بَئِسَ) هما الأصل، وقد حكى ابن الشجريّ ذلك بقوله:(نِعْمَ) أصله(نَعِمَ) مثل (عَلِمَ) وكل ما جاء على مثال فَعِلَ وثانيه حرف حلقي فلهم فيه أربعة استعمالات ، الأول: استعماله على

أصله (نَعِمَ) كفَخِذٍ، والثاني: (نَعْمَ) نحو فَخْذَ، والثالث: (نِعِمَ) نحو فِخِذ والاخير: (نِعْم) نحو فِخْذ( ) .

المبحث الثاني: طرائق ابن الشجري في عرض اللهجات

المطلب الأول :شرح الشواهد وتفسير المفردات الغريبة:

كان ابن الشجريّ في معرض حديثه عن لهجات العرب يشرح الشواهد التي يستشهد بها في أماليه شرحا مفصلا ووافياً، سواء كانت من القرآن الكريم أم الحديث الشريف، مع قلته، أو الشعر أو النثر، ويفسّر المفردات الغريبة بالاستعانة بأئمة اللغة، وهذا ما ذكره محقق كتاب الأمالي بقوله: "لعلّ هذا الفنّ أهمّ الفنون التي عالجها ابن الشجريّ بعد النحو والصرف، فقد احتفل احتفالا زائدا باللغة: دلالة واشتقاقا، فلم يدع لفظاً غريباً أو دون الغريب، في شاهد من الشواهد إلا عرض له بالشرح والبيان، ناقلاً عن أئمة اللغة، كأبى زيد والأصمعي وابن السّكيت وابن قتيبة وابن دريد وابن فارس، ومن إليهم:( ). ومن الأمثلة والشواهد التي شرحها في معرض احتجاجه باللهجات ، وفسّر المفردات الغريبة ما ذكره مسألة في دلالة (حُمَة العقربِ) وبيّن أن المقصود سمّها وليس أبرتها، كما يفهمه العامة( )، والشاهد الآخر معنى(عضة) هو شجر من الشوك، ودلالتها الأخرى (عضين) كما وردت في قوله تعالى: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾"( ) ، وذكر أن معناها مأخوذ من (عضيهة)( )، وسأتطرق إلى دراسة المثالين على نحو موجز

١- قال ابن الشجري: "وحُمَةُ العقرب: سَمُّها، وليست بإبرتها، كما يعتقد العامّة، وأصلها حُمْوَة، فُعْلة، في لغة من قال: حَمْوُ الشمس، وحُمْيةٌ، في قول من قال: حَمْىُ الشمس"( ). من هذا يتضح لنا أسلوبه ومنهجه في بيان اللهجات الواردة عن العرب، إذ بيّن لنا معنى (حُمَةُ العقرب) والمقصود بها (السُمُّ) وليس الإبرة على نحو ما هو معروف عند العامة، وأصلها (حُمْوَة) على وزن (فُعْلَة) في لهجة من قال : حُمْوُ الشمس وحمية الشمس، لمن قال: حمى الشمس، أما أهم آراء اللغويين وأصحاب المعجمات في تلك المسألة فهي ما يلي:

عند ابن السكيت أن (حُمَةَ العقربِ) بتخفيف الميم المقصود بها السم ، ولا يجوز التشديد في الميم ونقول (حُمَّة)"( ). أما ابن قتيبة فعنده أن (حُمة) كل دابة سمها وضرها على عكس العامة تفهم أن حُمة العقرب شوكتها وإبرتها( ). وعند ابن دريد أن (الحُمَة) مخففة حرارة السم نسبه إلى الأصمعي ، وليس كما تسمي العامة حُمَة العقرب إبرتها( ). وأبو بكر الأنباريّ وافق ابن السّكيت

في منع التشديد لميم حُمة والمعنى نفسه( ). وكذلك ابن درستويه وافقهما( ). أما الأزهريّ فعنده (حُمّة) بالتشديد يقصد بها عَجِلت بنا حُمّة الفِراق وحُمَّة الموت، ونقل كلام ثعلب عن ابن الأعرابيّ أن الحُمَّةُ بالتشديد والحُمَةُ بالتخفيف سم العقرب، وغيره لا يجيز التشديد( ). والجوهريّ عنده حُمَة المخففة سم العقرب وضرها وأصله حُمَوُ أو حُمَيٌ والهاء عوض، وحُمَّة بالتشديد الحر( )، ونفهم من هذا أن ابن الشجري وافق اللغويين فيما ذهبوا إليه في هذه اللهجة عدا الأزهريّ عندما أراد بالحُمة الفراق.

٢- ذكر ابن الشجريّ في أماليه مسألة حذف اللامات من الأسماء المؤنثة، ومن ضمن تلك الكلمات التي تضمنت اللهجات واحتجاجه بها كلمة (عضة) إذ قال : "وعضة: واحدة العضاه، وهو شجر من أشجار الشّوك، كالطّلح والعوسج، وعضة كسِنة، في كون لامها في لغة هاءً، وفى أخرى واواً، ويقال في جمعها: عضوات وعضون، ... وأمّا قوله تعالى: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾( ). ففيه قولان: أحدهما: أنه من الواو، لأنه فُسّر على أنهم فرّقوه، فكأنهم جعلوه أعضاء، فقال بعضهم: هو شِعر، وقال بعضهم: هو سحر، وقال آخرون: أساطير الأولين، والقول الثاني: أن الواحدة عضهة، مأخوذة من العضيهة، وهي الكذب"( ). ومن النص نتوصل أن ابن الشجري قد عرض لنا اللهجات الواردة في (عِضَة) ومستدلا الى جانب الشاهد قرآني، بتفسير المفردات الغريبة، والتي تعبر عن طريقته في عرض اللهجات، و(عِضَة) مفردة وجمعها (عضاه) ومعناها شجر الشوك، كالطلح والعوسج، وبناؤها يشبه ب(سنة)، في كون المحذوف منها اللام وأصل هذه اللام هاء، وفي لهجة أخرى واو في لهجتين، وفي جمعها (عضوات وعضون)

استشهدَ بشاهدٍ قرآني يدل على جمع آخر لـ (عِضَة) أما آراء النحويين واللغويين والمفسرين في هذه المسألة فيمكن إجمالها بما يأتي:

عند سيبويه أن من العرب من يقول في (عِضَة) (عضيهةٌ) يجعلها من العضاه ومنهم من يقول عضية يجعلها من عضيت، كما قالوا سانيت، ومن ذلك قالوا: عضواتٌ كما قالوا سنواتٌ( )، أما الفّراء فقد تطرق إلى المسألة في تفسيره (عضين) الواردة في الآية الكريمة السابقة، (فعضين) عنده بمعنى (فرقوه إذ جعلوه سحراً وكذباً واساطير الأولين)، فالمقصود بـ (عضَّوه) أي فرقوه، كما تُعضَّى الشاة والجزور، وفي حالة الرفع (عضون) وفي النصب والجر (عضين)، ومن العرب من يجعلها بالياء على كل الأحوال، ويعرب نونها فقط فيقول: (هذا عِضِينُك، ومررتُ بعضِينِك وسنينك) وهو كثير في لهجة قبيلة أسد وتميم وعامر( ). أما الطبريّ فأحتمل أن يكون

جمع (عضو)؛ لأن معنى التعضية التفريق كما تعضي الجزور والشاة فتفرق أعضاء، ومعنى العَضْه البهت ورميه بالباطل من القول( ). أما ابن السّراج فيقول في عضةٍ: (عضيهةٌ) من العضاه ومنهم من يقول: (عضيّة) من (عضيَّتُ) وعلى هذا الأساس قيل عِضوان( ) . أما رأي ابن درستويه فيها فعنده (العضة) اسم منقوص منه الهاء وأصلها عضهه بهائين فلما حذفت الأصلية بقيت الزائدة فإذا صُغرت أو جمعت عادت هاؤه المحذوفة فيها فقيل عضيهه، ومن العرب من يقول في جمعها (عضوات) بالواو بدل الهاء ومعناها كل شجر له شوك( ). وأتوصل من نص ابن الشجري وما اطلعت عليه من نصوص اللغويين والمفسرين المختصرة إلى أنهم قد اختلفوا في أصل المحذوف من (عضة) هاءً أو واواً واختلفوا في لهجات جمعها إذ تجمع (عضة إلى عضاه، وعضوات، وعضون، وعضين)، ولم يختلفوا في معناها ودلالتها، وابن الشجريّ قد ذكر كل لهجات الجمع لعضة ، وهذا شاهدٌ على طريقة عرضه للهجات والتفصيل في شرح المفردة. وكذلك تبين لي أن اللغويين والمفسرين عند تناولهم هذه المسألة وذكر لهجاتها لم يحددوا قبيلة معينة، وإنما اكتفوا بقولهم :

(من يقول، من قال، وعلى ذلك قالوا، ومنهم، ومن جعل) وغيرها من الألفاظ التي تدل على الأبهام باستثناء الفراء الذي نسب بعض هذه اللهجات إلى أسد وتميم وعامر.

المطلب الثاني : الموازنة بين اللهجات:

من طرائق ابن الشجريّ في عرض اللهجات الموازنة فيما بينها ، وإن لم ينتهج ذلك منهجاً ثابتاً، ونقص بالموازنة بين اللهجات عند ابن الشجري مقارنته بين اللهجات ومفاضلتها وترجيح اللهجة الجيدة والمشهورة على الرديئة والقليلة والنادرة، وقد صحّح بعض اللهجات وقوّاها، ووفّق كذلك بين آراء اللغويين، ومن الأمثلة التي نسوقها شاهداً على ما أسلفنا مسألة حذف التنوين في الوقف بعوض كما يلي:ـ

١– قال ابن الشجريّ: "وحذفوه في الوقف بعوض، في نحو: رأيتُ زيداً، وبغير عوض في اللّغة العليا، في نحو: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، وأزد السّراة عوّضوا، فقالوا: زيدو، وبزيدي، وهي لغة رديّة، لثقل الواو والضمّة، والياء والكسرة، ولوقوع الواو وقبلها ضمّة في آخر اسم معرب، وهو ممّا رفضوه في كلامهم، ولالتباس الياء في نحو: مررت بزيدي وبغلامي بياء المتكلّم"( ). من نص ابن الشجريّ السابق يتضح لنا أنه تطرق إلى مسألة حذف التنوين من الاسم المعرب المتمكن، وقد فصَّل القول فيه وذكر أنواعه، ومن ضمن تلك التقسيمات (حذف النون في الوقف

بعوض وغير عوض)، وتضمنت لهجات العرب فيها هي (حذف النون بغير عوض)؛ إذ وازن بين اللهجات حين ذكر اللهجة (اللغة) العليا المتمثلة بالحذف بغير عوض نحو(هذا زيدْ، ومررتُ بزيدْ)، وذكر لنا اللهجة الرديئة المتمثلة بلهجة (أزد السَّراة) الذين عوَّضوا فقالوا: (زيدو، وبزيدي) ووصفها بالرداءة، وعلَّل لنا السبب؛ لثقل الواو والضمة، والياء والكسرة ، ولوقوع الواو وقبلها ضمَّة في آخر اسم معرب، وهو ممَّا رفضوه في كلامهم؛ ولالتباس الياء في نحو: (مررتُ بزيدِي وبغلامِي) بياء المتكلم . أما أهم آراء النحويين في تلك المسألة فيمكن أجمالها بما يأتي:

تطرق سيبويه الى هذه المسألة نقلاً عن أبي الخطاب: أن (أزد السراة) يقولون هذا: زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدي، وبعمري؛ جعلوه قياساً واحداً؛ فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف( ). وذكرها ابن السّراج في حالة النصب مشيراً إلى أن كل اسم منون تلحقه الألف في الوقف كقولنا: (رأيتُ زيداً وخالداً)، و(أزد السراة) يقولون: هذا زيدوْ وهذا عَمرُوْ وبكرُوْ، ومررت بزيدي؛ يجعلون الجر والرفع مثل النصب، وبعضُ العرب يقول في (بكرٍ): هذا بكرو من بكرٍ، فيحرك العين بالحركة التي هي اللام في الوصل ولم يقولوا: رأيتُ البكرَ؛ لأنه في موضع التنوين( ). وأما ابن يعيش فقد عرض هذه المسألة بقوله: أُبدل من التنوين ألفٌ في حال النصب لكون التنوين زائداً يجري مجرى الإعراب من حيث كونه تابعاً لحركات الإعراب، وبما أنه لا يوقف على الإعراب، فكذلك لا يوقف على التنوين، ولا يكون كالنون الأصلية مثل (حَسَن، قُطْن)، وهذا مذهب أكثر العرب إلا ما حكاه الأخفش عن قوم يقولون (رأيتُ زَيدْ) بلا ألف وهذا قليل في الكلام( ). وفي ضوء ما تقدم يمكن بيان لهجات العرب في الوقف على المنون بما يأتي:-

الأولى: لهجة سائر العرب الوقف على المنصوب بإبدال التنوين ألفاً، وعلى غيرها بالسكون وحذف التنوين بلا بدل، والمراد بالمنصوب ما فتحته فتحة إعراب نحو: (رأيت زيدًا). وهذه هي افصح اللهجات.

الثانية: لهجة ربيعة الوقف بحذف التنوين وتسكين ما قبله مطلقاً كقولك(هذا زيدْ).

الثالثة لهجة الأزد الوقف بإبدال التنوين (ألفاً) بعد الفتحة نحو: (رأيتُ زيدَاً)، و(واواً) بعد الضمة نحو: (هذا زيدُو)، و(ياءً) بعد الكسرة نحو: (مررتُ بزيدِي)( ).

ونستنتج من نص ابن الشجري وما اطلعت عليه من نصوص اللغويين والنحويين المختصرة إلى أنه وافق ما قبله من النحاة أمثال سيبويه وابن السّراج موافقة تامة بخصوص (أزد السَّراة) في حالة الوقف على التنوين فلهجتهم قائمة على التعويض ووصفها بالرداءة.

٢- ذكر ابن الشجريّ في أماليه اللهجات الواردة في صيغة (أصْبِع) على وزن (أَفْعِل) إذ قال : "وأمّا (أفْعِل)، فإنه لم يأت له مثال في الأسماء إلاّ أصْبِع، لغة مرذولة في الإصبع، وهي تلي في الرّداءة إصبُعا، بكسر الهمزة وضم الباء، وأشهر اللّغات فيها: إصبَع ، بكسر الهمزة وفتح الباء، ثم أُصبَع، بضم الهمزة وفتح الباء، ثم أُصبُع بضمّهما، ثم إصبِع، بكسرهما، ثم أَصبَع بفتحهما، ثم أُصبوع، بضمّ الهمزة، مثل أسلوب، وإذا لم يأت له مثال في الأسماء إلاّ هذا الحرف الشاذّ باعده ذلك من الاسم جدّا، فلم يسغ فيه التصغير"( ).

نلاحظ أنّ ابن الشجريّ في النص الساب قدّم موازنة عميقة في بنية أسم من الأسماء، مقسماً اللهجات الواردة فيها على بالترتيب على وفق منزلتها من الفصاحة عند العرب وهي ثماني لهجات:

١- إصبَع: بكسر الهمزة وفتح الباء.
٢- أُصبَع: بضم الهمزة وفتح الباء.
٣- أُصبُع: بضم الهمزة والباء.
٤- إصبِع: بكسر الهمزة والباء.
٥- أَصبَع: بفتح الهمزة والباء.
٦- أُصبُوْع: ضم الهمزة مثل أُسلوب.
٧- أَصْبِع: بفتح الهمزة وكسر الباء ، وهي تلي إصبُع بالرداءة كما وصفها ابن الشجري.
٨- إصبُع: بكسر الهمزة وضم الباء، وقد وصفها باللغة المرذولة.

أما أهم آراء اللغويين في هذه المسألة فقد قال بعضهم أنّ فيها خمس لهجات، ومنهم من قال سبع لهجات ومنهم من قال ثمان لهجات ومنهم من أوصلها إلى عشر لهجات . وسأبين ذلك: فالذين قالوا خمس لهجات هم: النحّاس والجوهريّ، والقرطبيّ، وابن يعيش، إذ ذكروا الأبنية الآتية: (إصبِع، وأُصبَع، وأَصبَع، وإصبِع، وأُصبُع)( ). وأما الذين قالوا سبع لهجات فهم: أبو البركات الأنباريّ الذي تطرق إلى هذه المسألة فقال: (أَصبِع) لغة رديئة، ولم يجز تصغيره؛ لأنه لا نظير له من الأسماء وفيه سبع لهجات وذكرهن على وفق فصاحتهن بالترتيب: (إصبَع،

أُصبَع، أَصبَع، أُصبُع، إِصبِع، أَصبِع، أُصبُوْع)( ). ووافقه العيني في ذلك، وقد وصف (إِصبَع) بأفصاحهن وأعلاهن ولم يعرف الأصمعي غيرها( ). أما الذين قالوا سبع لهجات فهم أبو بكر الأنباريّ فعنده الإصبع فيه سبع لهجات إذ ذكرهن مرتبات على وفق فصاحتهن:

(إِصبَع، إِصبِع، أُصبُع، أُصبَع، أَصبَعٌ) وزاد (أَصبِع، إِصبُع)( ). وابن سيدة ذكرها قال: حكاها البصريون ولم يعرفها الفراء، لأنه يرى أنه ليس من أبنية العرب (إِفعُل)، واحتجوا بأن العرب تقول (زِئْبُر الثوب)( ). أما من ذكر أنها عشر لهجات فهو السمين الحلبيّ إذ قال: "وأصابعُهم جمعُ إصبع، وفيها عشرُ لغاتٍ بتثليث الهمزة مع تثليث الباء، والعاشرة بضمِّ الهمزة"( ).

ومما سبق نستنتج أنه وافق ما قبله من النحاة أمثال أبي بكر الأنباريّ في الموازنة بين اللهجات في الفصاحة والرداءة، واختلف مع بعضهم في عدد اللهجات الواردة فيها .

المطلب الثالث: الأخذ بآراء من سبقه:

أولاً: الأخذ بآراء من سبقه بلا نقد:

من طرائق ابن الشجريّ في عرض اللهجات أنه قد نقل آراء من سبقه من اللغويين والنحاة من دون نقد أحياناً، وإنما أخذ بعرض آرائهم بالنقل والموازنة بين الآراء والاستدلال بها، وإثبات حجية ما ذهب إليه، وقد تنوعت آراؤه المنقولة بين المدرستين البصرية والكوفية، فتارة يميل إلى رأي نحاة البصرة فيرجحه ويأخذ به، وتارة يميل إلى نحاة الكوفة فيرجحه أو يجيزه، وفي بعض الأحيان يجتهد، فيخرج برأي جديد( ).

١- من الأمثلة والشواهد التي تبين أن ابن الشجري استعان بآراء من سبقه في الاحتجاج باللهجات ما ورد في مسألة (أناس) على وزن(فُعال) ، فقد نقل آراء مذهب النحويين وحججهم، إذ ذكر في أماليه مسألة الخلاف في أصل (أُناس) بين النحاة وفصَّل فيها القول وأخذ بنقل آراء من سبقه فيها فقال: " وزن (أُناس): (فُعال)، و(ناسٌ) منقوص منه، عند أكثر النحويين، فوزنها (عال)، والنقص والإتمام فيه متساويان في كثرة الاستعمال ما دام منكوراً، فإذا دخلت عليه الألف واللام التزموا فيه الحذف، فقالوا: الناس، ولا يكادون يقولون: الأُناس إلا في الشّعر، كقوله:

إِنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْنَ ... عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا( )

وحجّة أصحاب هذا المذهب وقوع الإنس على الناس، فاشتقاقه من الأنس: نقيض الوحشة، لأن بعضهم يأنس ببعض، وذهب الكسائيّ إلى أن (الناس) لغة مفردة، وهو اسم تامّ، وألفه منقلبة عن واو، واستدلّ بقول العرب في تحقيره: نويس، قال: "ولو كان منقوصا من أناس، لردّه التحقير إلى

أصله فقيل: أنيس، وقال بعض من وافق الكسائي في هذا القول: إنه مأخوذ من النّوس، مصدر ناس ينوس: إذا تحرّك، ومنه قيل لملك من ملوك حمير: ذو نواس، لضفيرتين كانتا تنوسان على عاتقه، قال الفراء: والمذهب الأول أشبه، وهو مذهب المشيخة، وقال أبو عليّ: أصل الناس: الأناس، فحذفت الهمزة التي هي فاء، ويدلّك على ذلك الإنس والأناسيّ، فأما قولهم في تحقيره: نويس، فإنّ الألف لمّا صارت ثانية وهى زائدة، أشبهت ألف فاعل، يعنى أنها أشبهت بكونها ثانية وهى زائدة، ألف ضارب، فقيل: نويس، كما قيل: ضويرب( ).

وقال سلمة بن عاصم:" وكان من أصحاب الفرّاء، الأشبه في القياس أن يكون كلّ واحد منهما أصلا بنفسه، فأناس من الأنس، وناس من النّوس، لقولهم في تحقيره: نويس، كبويب فى تحقير باب"( ).

من النص السابق يتضح لنا مدى أخذ ابن الشجري بآراء من سبقه، بدون نقد ولا تعصب لمذهبه النحوي، إذ نقل آراء البصريين، فرأي الكسائيّ، فرأي الفّراء، فرأي أبي علي فرأي سلمة بن عاصم ، وكان من أصاب الفراء، في مسألة (أناس) واختلافهم فيها وفي أصل أشتقاقها.

فجمهور البصريين وابن الشجريّ أن (أُناس) على وزن(فُعال) وناس محذوف منه ووزنه (عال) والنقص والإتمام فيه متساويان في كثرة الاستعمال، ولكن عند دخول الألف واللام التزموا الحذف ، ولا يقولون (الأناس) إلا في الشعر، وحجتهم وقوع (الأنس على الناس) فاشتقاقه من الأنس وهي نقيض الوحشة؛ لأن بعضهم يأنس ببعض، والكسائيّ يرى أن الناس لهجة مفردة وهو اسم تام وألفه منقلبة عن واو، وحجته في التحقير نقول: (نوس، نُوَيس) ولو كان أصله (أناس) لكان في التحقير(أُنيس)، وعنده أن أصله(نوس)، أما رأي من وافق الكسائيّ فإنهم يرون الأصل (نوس) وهو مصدر الفعل (ناسَ ، يَنوسُ) ، وحجتهم أنه قيل لملك من ملوك حمير (ذو نواس، لضفيرتين كانتا تنوسان على عاتقه، أي تتحركان)، أما رأي الفّراء فإنه موافق لمذهب البصريين، إذ قال: المذهب الأول أشبه، وهو مذهب المشيخة، يقصد به البصريين، أما رأي أبي علي فإنه يرى أن أصل (الناس هو الأناس) فحذفت الهمزة التي هي فاء الاسم ، وحجته في ذلك (الأُنس والأُناسي) في التحقير (نُوَيس)، أما رأي سلمة بن عاصم، فعنده أن كل واحد منهما أصل قائم برأسه فـ (أُناس من الأنس) و(ناس من نوس) وحجته أنه في التحقير نقول: (ناس– نُوَيس) مثل (باب – بُوَيب).

أما آراء اللغويين والنحويين في تلك المسألة ، فالخليل عنده أصل (ناس) من النَّوس أي تذبذب الشيء، واشتقاقها (ناسَ ينوسُ نوساً) فهو أشبه برأي الكسائيّ كما عرفنا من نص ابن الشجري، وأصل (النّاس عنده أُناس)، وبحذف الألف من الأناس فصارت (ناسا)، وسمي ذو نُواس، لذُؤابتين كانتا تتحركان عليه( )، وحكى سيبويه عن يونس عن أبي عمرو أنه كان يقول في: (ناس–أُنيِّيسٌ)؛ لأنَّهم إنما حذفوا ألف أناسٍ (وليس من العرب أحدٌ إلا يقول: نويسٌ)( ). وأما الأزهريّ فإنه نقل كلام المنذريّ عن ابن الهيثم أنه سأله ما أصل الناس؟ فقال من (الأُناس) لأن أصله (أناسٌ) .... ، وإنسان في الأصل: إنْسِيَان وهو فِعْليانٌ من الإنس ، والألف فيه فاء الفعل ... ، نوس من ناسَ الشيءُ يَنوس نَوْساً ونَوْساناً: إذا تحرك متدلياً . وقيل لبعض ملوك حمير: ذو نواس، لضفيرتين كانتا تنوسان على عاتقه( ) .

وقال العكبريّ: "الأصلُ عِنْد سِيبَوَيْهِ (أُناس) فُعال من الإنْسِ فَحُذِفت الهمزةُ تَخْفيفاً فَوَزْنُ نَاس على هَذَا عَالْ وَلَا تكَاد تُسْتَعمل إلاّ بالألفِ واللاّم كأنَّهما عِوَضٌ من الْمَحْذُوف، وقالَ آخَرُونَ لَا حَذْفَ فِي (نَاس) بل هُوَ فَعَلَ من نَاسَ يَنُوس نَوْساً إذا تحرَّك ، فالنَّاسُ يتحركون فِي مُراداتِهم، وَلَا يكَاد أُناس يُسْتعمل بِالْألف وَاللَّام وَقد جَاءَ ذَلِك قَلِيلا"( ).

ويظهر لنا من النصوص السابقة أنه يتداخل بسبب الحذف في (النّاس) ثلاثة أصول هي (أ ن س) و(ن و س) و (ن س ي)، فـ (أ ن س) مشتق من (الإنس) فحذفت فاء الكلمة للتخفيف، وجُعلت ألف (فُعَال) عوضا للهمزة، فوزن الناس على هذا (العال)، وقد نطق العرب بالأصل في قولهم: (أُناس)، وذهب الكسائيّ إلى أنه من (ن و س) واشتقاقه من (النَّوْسِ) بمعنى الحركة يصغر فيكون (نُوَيْسٌ) ، وأنه لو كان أصله (فُعَال) لقيل في التصغير (أُنَيْس)، ولا يرى ابن الشجريّ دليلاً لحجة الكسائيّ في التصغير؛ لأن ردّ المحذوف إنّما يلزم في التصغير إذا لزمت الحاجة إليه والأصل الأخير أنه من (ن س ي) (نَسِيَ) ثم حدث فيه قلب بتقديم اللام إلى موضع العين وتأخير العين إلى موضع اللام؛ فصار(نَيَساً) فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ووجه الاشتقاق فيما ذكر السمين الحلبي أنهم سمُّوا به لنسيانهم؛ ووزنه على ما ذهب إليه (فَلَع)( ).

٢– من الأمثلة الأخرى على أخذ ابن الشجريّ بآراء من سبقه بدون نقد لهم ما ذكره في احتجاجه بلهجات العرب في مضارع الفعل (قَلَى) إذ قال : "القِلَى: البُغض، مكسور مقصور، وقد صرّفت

العرب منه مثالين: قَلاه يَقلِيه، مثل رماه يرميه، وقَلِيَه يَقْلاه، مثل رضيه يرضاه، وهو من الياء، بدلالة يَقْلِي، ولو كان من الواو كان يقلو، وأنشدوا في يقلى:

وتَرْمِيْنَنِيْ بالطَّرْفِ أَيْ أنتَ مُذْنِبٌ. . . وتَقْلِيْنَني لكنَّ إيَّاكِ لا أَقْلِيْ( )

وفى التنزيل: ﴿ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى﴾"( )، وروى أبو الفتح لغة ثالثة: قَلاه يَقْلُوه قَلاءً، مثل: رجاهَ يرجُوه رجاءً"( ).

من نص ابن الشجريّ السابق يتضح لنا أنه تطرق إلى مسألة اللهجات الواردة عند العرب في الفعل (قلى)، ومعناها البغض وفيها ثلاث لهجات هي (قَلَى، يقلِي) و(قلِيَ، يقلَى) و(قلى، يقلو) ونسبها إلى أبي الفتح، أما أهم آراء اللغويين والنحويين في هذه المسألة فهي كما يلي:

ذهب سيبويه إلى أنه من (قلاه يقلو قلواً) وهو قالٍ وقالوا : قليته فأنا أقليه قلياً، ويصح عنده كذلك (قَلَى، يقلَى) مثل (قرَأَ– يقرَأُ)( ). أما الأزهريّ فقال: "وَكَلَام الْعَرَب الفصيحُ: قَلاه يقلِيه قِلًى ومَقلِيةً: إذا أبغضه، ولغةٌ أُخْرَى وَلَيْسَت بجيدة: قَلاه يَقْلاهُ وَهِي قَليلَة"( ). وفند ابن جني مزاعم من عدّها شاذة، وعرض هذه المسألة بوصفه أقواماً قد ضعف نظرهم وقلّ فهمهم لهذه اللغة، فجمعوا أشياءً من الشذوذ عندهم، وأدعوا بأنها موضوعة ومن أصل اللغة، واضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه، فنراهم قد ذكروا في الشذوذ ما جاء من (فعَل يفعَل) وليس عينه ولا لامه حرفًا حلقيًّا نحو(قلَى يقلَى)( ). أما ابن يعيش فعنده (قَلَى يَقْلَى) ونحوه لهجات تداخلت أصولها، ويكون التداخل في الذي في آخره ألفٌ أسهلُ؛ لأن الألف تقارب الهمزة ( ). أما ابن عصفور فعنده من الشذوذ أن يكون (فَعَل) المعتل اللام مضارعه (يفْعَل) إذ قال: "وشَذَّ أيضًا شيء من (فَعَلَ) المعتلّ اللّام، فجاء مضارعه على (يَفْعَلُ) بفتح العين، وهو: قَلَى يَقلَى، وعَثَى يَعثَى، وجَبَى يَجبَى وأَبَى يأبَى"( ).

ويرى رضي الدين الأستراباذي أن (يَقْلَى) لهجة عامرية ضعيفة، المشهور (يَقْلِي)( ). ويتبين لنا مما ذكره ابن الشجريّ ومن أقوال اللغويين والنحويين التي ذكرناها أن مضارع الفعل (قَلى)، هو (يَقْلِي) على القياس، ويصح أن (يَقْلَى) وهو من تداخل اللهجات، وذكر لهجة ثالثة نقلها عن ابن جني هي (قَلاه يَقْلُوه)، ولم يعترض على ما حكاه ابن جني وإن كان خلاف المشور عن العرب.

ثانياً : نقده آراء من سبقه:

من طرائق ابن الشجري في عرض اللهجات أنه كان يتعرّض لآراء من سبقه من اللغويين والنحاة بالنقد ولاسيما الكوفيين، وردوده تعكس موقفه من نحوهم وحكمه على آرائهم، من ذلك قوله تعقيباً على رأى الكسائيّ، في إعراب قول الشاعر:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ ... رِئْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَاضُنَّ بِاللَّبَنِ( )

قال ابن الشجريّ بعد مناقشة إعراب الكسائي: "وللنحاة الكوفيّين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة"( ). ووصف بعض أقوالهم بالضعف، من ذلك ما أورده في قوله تعالى: {وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ}( ). إذ قال: "(إن) في هذه المواضع مخفّفة من الثقيلة بإجماع البصريّين،

واللام لام التوكيد، والكوفيون يجعلونها النافية، ويزعمون أنّ اللام بمعنى (إلاّ)، وقد ذكرت أنه قول ضعيف بعيد"( ). ومن الأمثلة التي نقد بها آراء من قبله ومن عاصره على نحو وصفه للأصمعي بالقول: "ولم يكن له علم بالعربية، إنما كان صاحب لغة، لم يكن صاحب إعراب"( ). وكذلك ما فعله مع أبي نزار الملقب بملك النحاة، عندما خطّأ الأعشى في قوله:

تَجانَفُ عن أَهلِ اليَمامةِ ناقَتي ... وما قَصَدَتْ من أَهلِها لِسِوَائِكَا( )

فرد عليه ابن الشجريّ رداً قاسياً، ونقداً لاذعاً بقوله: "ومن خطّأ الأعشى في لغته التي جبل عليها، وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى، فقد شهد على نفسه بأنه مدخول العقل، ضارب في غمرة الجهل"( ). ورد على أبي سعيد السيرافي في مسألة ترخيم (طيلسان) بعد أن نقل قوله إذ قال: "وأجاز أبو سعيد السيرافي: يا طَيْلِسُ، بكسر اللام، على لغة من ضمّ آخر المرخّم، وإن لم يكن في الصحيح اسم على فيعل، قال: كما جاز: يا منصر( )، فجيء به على مفع، وليس مثله في الكلام( )، وهذا تشبيه فاسد؛ لأنه شبّه مثالا تامّا بمثال ناقص، محذوف اللام، وإنما يشبّه التّامّ بالتامّ، كتشبيه طيلس بحيدر"( ). وكذلك نقده لمن رفع (الفضل) على المجاورة في قول المتنخل الهذلي:

السَّالِكُ الثَّغْرَةِ اليَقْظَانُ كالِئُها ... مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ( )

وشنّع على قائله، إذ قال: "وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب، أن ارتفاع (الفضل) على المجاورة للمرفوع، فارتكب خطا فاحشا، وإنما (الفضل) نعت للهلوك على المعنى؛ لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو المشي إليها، كقولك: عجبت من ضربِ زيدٍ الطويلُ عمرا، رفعت (الطويل)؛ لأنه وصف لفاعل الضرب، وإن كان مخفوضا

في اللفظ، ولو قلت: عجبت من ضربِ زيدٍ الطويلَ عمرو، فنصبت (الطويل) بأنه نعت لزيد على معناه، من حيث هو مفعول في المعنى، كان مستقيما"( ). والمسألة الأخرى في النقد والرد على من سبقه هي رده على بعض التصريفين في معرض حديثه عن المحذوف من (مائة)، فذكر أن المحذوف هو "لامها، وهي ياء، فأصلها مئية، وحكى الأخفش أبو الحسن أنه سمع أعرابيّا يقول: اعطني مئية، فجاء بها على الأصل، ... وروى بعض التصريفيّين أنهم حذفوا همزتها في الجمع، فقالوا في الجرّ والنصب: مين، وهذا رديء؛ لأنه جمع بين إعلالين متلاصقين: حذف العين وحذف اللام"( ).

ومن شنيع نقده من سبقه أنه عقد مجلسا اسماه (في ذكر زلاّت مكّي بن أبى طالب المغربي في مشكل إعراب القرآن) ومن جملة ما أنكر عليه فيه ما أورده في قوله تعالى: {رَبَّنا أَخْرِجْنا مِنْ هذِهِ الْقَرْيَةِ الظّالِمِ أَهْلُها}( ). إذ قال نقلا عن مكي بن أبي طالب في توجيه هذه الآية: "(إنّما وحّد الظالم لجريانه على موحّد)( )"( ). ثم أردف قائلا: "قوله: (وحّد لجريانه على موحّد) قول فاسد؛ لأنّ الصّفة إذا ارتفع بها ظاهر وحّدت، وإن جرت على مثنّى أو مجموع، نحو: مررت بالرجلين الظريف أبواهما، وبالرجال الكريم آباؤهم"( ). ونقده له في اضطرابه في النقل عن الفّراء بقوله: "وحُكى عن الفّراء أنّ (الصّابِئُونَ) من قول الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصّابِئُونَ وَالنَّصارى}( ). معطوف على المضمر في (هادُوا)، فنسب إليه ما لم يقله عن نفسه، وإنما حكاه عن الكسائي، وأبطله الفراء من وجه غير وجه( )"( ).

المطلب الرابع: نسبة اللهجات إلى القبائل

أولاً : نسبة اللهجات إلى القبائل التي تستعملها:

من طرائق ابن الشجريّ في عرض اللهجات، أنه كان يذكر القبائل التي تستعملها، إذ نسب كثيراً من اللهجات إلى القبائل التي كانت تنطق بها، نحو قوله: "حكى الكسائيّ عن العرب: (أخرجه من متى كمّه)( )، أي من وسط كمّه، وهي لغة هذيل"( ). ولم ينفرد ابن الشجري برأيه في نسبة اللهجات، فكان أحيانا ينقل تلك النسبة عن مراجعه، على نحو ما نقله عن الخليل إذ قال: "وذلك قول بعضهم: رَكِنْتَ أَرْكَنُ، مثل رَكِبْتُ أَرْكَبُ، قال الخليل: هي لغة سُفلى مضر( )"( ).

ومن المسائل التي نسب فيها اللهجات إلى مستعمليها، مسألة اختلاف العرب في اسم المفعول المشتق من الفعل الأجوف اليائي والواوي بين الإتمام والنقص إذ قال : "واختلفت العرب في اسم المفعول من بنات الياء، فتمّمه بنو تميم، فقالوا: مَعْيُوب ومَخْيُوط ومَكْيُولٌ ومَزْيُوت، وقال أهل الحجاز: مَعِيب ومَخِيط ومَكِيل ومَزِيت، وأجمع الفريقان على نقص ما كان من بنات الواو، إلاّ ما جاء على جهة الشّذوذ، وهو قولهم: ثوبٌ مَصْوُون، ومسكٌ مَذْوُوف، وفرسٌ مَقْوُود، وقولٌ مَقْوُول، والأشهر: مَصُون ومَذُوف ومَقُول ومَقُود"( ).

عند دراسة هذا النص يتضح لنا أن ابن الشجري في بعض الأحيان ينسب اللهجات التي احتج به إلى قائليها، وقد اختلف العربُ في إعلال اسم المفعول من بنات الياء والواو، فتمَّمَهُ بنو تميم في اسم المفعول من بنات الياء، فقالو: (مَعْيُوب ومَخْيُوط ومَكْيُولٌ ومَزْيُوت)، وأهل الحجاز قالوا:(مَعِيب ومَخِيط ومَكِيل ومَزِيت)، وقد اتفق الطرفان على النقص في بنات الواو، إلاّ ما جاء على جهة الشذوذ، كقولهم (ثوبٌ مَصْوُون، ومسكٌ مَذْوُوف ...) والأشهر (مَصُون، ومَذُوف ...) أما أهم آراء النحاة الذين عرضوا هذه المسألة فنبدأ بسيبويه الذي بيَّن فيها أن المفعول يُعتلّ كما أعتلّ فعله، كما تقول: (مَزُوْرٌ من الفعل زارَ) و(مَصُوْغٌ من الفعل صاغَ) والأصل

فيهما(مزوور، ومصووغ) فأسكنوا الواو الأولى، وحذفت واو مفعولٍ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وتقول في الياء: مبيعٌ ومهيبٌ، أسكنت العين وأذهبت واو مفعولٍ، لأنه لا يلتقي ساكنان وجعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بيضٍن وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعةً للضمة، فصار هذا الوجه عندهم، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة، والواو إلى الياء لشبهها بالألف، وذلك قولهم: مشوبٌ ومشيبٌ، وغارٌ منول ومنيل، وملومٌ مليمٌ، وفي حور: حير، وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مخيوط ومبيوعٌ، فشبهوها بصيودٍ وغيورٍي، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فهمز، ولا نعلمهم أتموا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهن من الياءات، ومنها يقرون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة"( ).

وقد وافقه المبّرد وزاد أن الأخفش قد اختلف مع سيبويه والخليل إذ يزعمان أن المحذوف عندهما الواو الزائدة أي واو مفعول، والأخفش يرى أن المحذوف الواو التي هي عين الفعل، ولكل منها دليله( )، أما النحّاس فيرى أن (مبيوع، مخيوط، مصون) لهجة شاذة ، والأصل (مبيع

ومخيط) ولا يؤتى به علـى الأصل؛ لثقل الواو( ). وقد نقل ابن جني هذا الاستعمال عن العلماء ذاكراً أن لهجة بني تميم تنهج منهج إتمام اسم المفعول من ذوات الياء نحو: مبيوع، ومعيوب، فإذا كان من الواو لم يتموه، فلا يقولون: (مَقُوْل) ثم يفسر سبب سلوكهم هذا مع الياء دون الواو؛ لأن الياء مع الضمة خفيفة ليست في ثقل الواو مع الضمة( ). وعدَّ ابن جني ذلك من الشذوذ في القياس والاستعمال، تتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ولأن ما حكاه البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه، لا يجوز القياس عليه ولا يصلح استعماله إلا على سبيل الحكاية( ).

إذن عند بناء اسم المفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو، فيجب فيه مايجب في (إفعال، واستفعال) من وقوع النقل والحذف، فتقول في مفعول (باع) و(قال): (مبيع) و(مقول)، وإن كان الأصل فيهما (مبيوع) و(مقوول) ولكنهم قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء ،وندر ذلك التصحيح فيما عينه واواً، فتراهم يقولون: (ثوبٌ مصوون) والقياس (مصون)، ولهجة تميم تصحح ما عينه ياء، فيقولون (مبيوع، مخيوط)( ).

ومما سبق يتبيّن لنا أن ابن الشجري وافق ما قبله في هذه المسألة، وأن سيبويه والمبّرد والنحّاس لم ينسبوا هذه اللهجة إلى قبائل معينة، لكنهم اكتفوا بذكر عبارة (بعض العرب) فيما نسب ابن الشجريّ كل استعمال إلى القبيلة التي كانت تعتمده في نطقها.

ومن الأمثلة الأخرى على نسبة اللهجات إلى القبائل التي تستعملها، ما ذكره ابن الشجريّ في أماليه في دلالة لفظة (الشناتر) إذ قال: "الشّناتر: الأصابع في لغة أهل اليمن"( ). وقد جاءت بهذا المعنى والنسبة إلى أهل اليمن في كتب ومعجمات اللغويين، فقد حكاها الخليل في معجمه إذ قال: " شنتر: الشَّنترة: الإصبع بالحميرية، وجمعه: الشَّناتر"( )، وقال الأزهريّ: "الشَّنْتَرَة والشِّنْتِيرة: الإصبع، بلغَة أهل الْيمن، وَأنْشد:

وَلم يُبْقِ مِنْهَا غيرَ شَطْرِ عِجَانِها.....وشِنْتِيرَةٍ مِنْهَا وإِحْدَى الذَّوَائِبِ( )"( ).

و"لَعَلَّ قِيَاسَهُمْ غَيْرُ قِيَاسِ سَائِرِ الْعَرَبِ"( )، وحكى الجوهريّ: "وقولهم: (لأَضُمَّنَّكَ ضمَّ الشَناتِرِ)( )، وهي الأصابع، ويقال القِرَطة، لغة يمانية، الواحدة شنترة . وذو شناتر: ملك من ملوك اليمن، ويقال معناه ذو القرطة "( ). ومن هذا يتبين لنا أن ابن الشجري وافق اللغويين في أن لفظة (الشناتر) هي (الأصابع) في لهجة أهل اليمن، وأن ابن الشجريّ وافقهم الرأي في ذلك، من جهة

المعنى والنسبة، وهذا شاهد على نسبته للهجات الواردة في كلام العرب ونسبتها إلى مستعمليها في بعض الأحيان.

ثانياً : عدم نسبة اللهجات إلى القبائل التي تستعملها:

من طرائق ابن الشجريّ في عرض اللهجات التي احتج بها في كتابه الأمالي ، أنه لا يذكر القبائل التي كانت تستعملها، واكتفى بالإشارة إليها بالقول وعدم ذكر اسم القبيلة، فنجده يؤصل لبعض اللهجات قائلا: (إنها لغة بعض العرب، أو بعض اللغات، وزعم قوم، عند قوم، وقال قوم، في لغة، أصحاب هذه اللغة، لغة من قال)( )، وابن الشجري في ذلك ينتهج نهج العلماء القدماء ولاسيما أنه قد أخذ مصادره ومادته من أولئك النحاة ومنهم سيبويه، الذي لم يذكر القبائل التي استعملت أو نطقت ببعض اللهجات التي وضع قواعد العربية بناء على استقرائها ، فكثيرا ما نجد في كتابه عبارات نحو: (في لغة، وسمعناه ممَّن يوثق بعربيته، وهي لغة للعرب جيدة، وناس من العرب يقولون، وسمعناه ممن ترضى عربيته)( )، وهذه الأقوال في مجموعها أقوال عامة لا تشير إلى قبيلة، ولا تحدد بيئة، ومن الأمثلة التي عرضها ابن الشجري من غير ذكر القبائل التي تستعملها اللهجات الواردة في الأسماء الستة وإلحاقه (أباً وأخاً وحماً) بباب عصاً، إذ نلحظ أنه يورد لهجات العرب الواردة في هذه المسألة من دون تسمية القبائل التي تستعملها، إذ قال: "أصل أبٍ وأخٍ وحَمٍ وهَنٍ: أبَوٌ وأخَوٌ وحَمَوٌ وهَنَوٌ، فَعَلٌ كقَلَم، بدلالة جمعهنّ على أفعال: آباء وآخاء وأحماء وأهناء، كأقلام، والدليلُ على أن المحذوفَ منهنّ واوٌ، قولهم: أبَوان وأخَوان وحَمَوان وهَنَوان وهَنَوات، في جمع مؤنّثه، وقد ألحقوا في بعض اللغات أباً وأخًا وحمًا، بباب عَصًا، وذلك قليل كقلة قولهم: بدما، وإذا أضافوا هذه الأسماء الأربعة، أعادوا إليهنّ لاماتهنّ، فقالوا: أبوك وأبو زيد، وأخوك وأخو بكر، وحموك وحمو هند، وهنوك وهنو خالد"( ). من نص ابن الشجري يتضح لنا أنه ذكر اللهجات الواردة في أربعة أسماء من الأسماء الستة، وهي (أبٌ، وأخٌ، حمٌ، هنٌ)، من دون أن ينسبها إلى قبائلها التي استعملتها، وأن أصلها (أبَو، أخو، حمو، هنو) على وزن (فَعَلٌ) مثل (قَلَمٌ)، والدليل على ذلك جمعهن على زن (أفعال) مثل (أقلام)، وأن المحذوف منهن لام الفعل وأصله (واو) بدلالة قولهم (أبوان)، و(أخوان ..)، ثم ذكر لنا لهجة ثانية وهي (أبا، وأخا، وحما) وقياسها على باب (عصا) المقصور، ووصف هذه اللهجة بالقلة،

ولم ينسبها، ثم ذكر لنا أن هذه الأسماء عند الإضافة تعاد إليهن لاماتهن كقولنا: (أبوك، وأخوك حموك). أما أهم آراء اللغويين والنحويين في هذه المسألة، فقال سيبويه: "سألت الخليل، عن أبٍ فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: أبون، وكذلك أخٌ تقول: أخون، لا تغيِّر البناء، إلا أن تُحدِث العرب شيئاً، كما تقول: دمون، ولا تغيِّر بناء الأب عن حال الحرفين؛ لأنَّه عليه بني، إلاَّ أن تُحدِث العرب شيئاً، كما بنوه على غير بناء الحرفين"( ).

ووافقه ابن السّراج والسيرافيّ في ذلك( )، وقال الجوهريّ :(أب) أصله (أبو)؛ لأن جمعه (آباء) مثل (قفاً وأقفاء) و(رحىً، وأرحاء) فالمحذوف منه هو حرف (الواو) وهو لام الكلمة؛ بدليل أنك ترده في التثنية فتقول: (أبوان)، ومن العرب من يقول: (أبان) على النقص وعند الإضافة (أبيك)، وعند الجمع بالواو والنون (أبون)، وهكذا في (حمون) (هنون)( )، ولم ينسب الجوهري اللهجات التي ذكرها لهذه المسألة إلى القبائل التي استعملتها، وذكر أبو البركات الأنباري لهجتين فيها الأولى: (هذا أبُك، ورأيتُ أبَك، ومررتُ بأبِك) من غير واو ولا ألف ولا ياء، وتسمى لهجة النقص، والثانية: (هذا أبَاك، ورأيت أبَاك، ومررتُ بأبَاك) بالألف في حالة الرفع والنصب والجر، فتعامل الأسماء المذكورة معاملة الاسم المقصور( )، واستشهد بقول الشاعر:

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا( )

فـ (أباها) الثانية مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف، فأجراها مجرى الأسماء المقصورة فنابت فيه الألف عن الياء في حالة الجر( )، واشهر القبائل التي نسبت إليها هذه اللهجة بنو الحارث بن كعب( ).

والشاهد في هذا البيت أنه أجرى (أباها) الثانية مجرى الاسم المقصور، واعربه مضافا إليه مجروراً بالكسرة المقدرة عل الألف، وكذلك أبو البركات لم ينسب اللهجات الواردة في تلك المسألة إلى القبائل التي استعملتها، واكتفى بقوله (قد يحكى) وفي قوله دلالة على القلة، أما ابن يعيش فقد تطرق إلى هذه المسألة وذكر لهجتين فيها هما:

الأولى: لهجة القصر: وهي لهجة بلحارث يأتون بالأسماء الخمسة مقصورة فيقولون (هذا أبا، ورأيتُ أبا، ومررت بأبا).

االلهجة الثانية: لهجة النقص وهي من لهجات بلحاث كذلك، فقسم منهم من يحذف لاماتها في كل حال ويعربها بالحركات في حال إضافتها فيقول (هذا أبُك ورأيت أبَك ومررتُ بأبِك)( ).

وعلى اللهجة الاولى يكون وزن (أباك) هو (فعاك) و على لهجة النقص يكون وزن (أبيك):

(فعيك)، وحذف منهما النّونان للإضافة كما ذكر ابن الشجريّ( ).

وحاصل ما مر فإن ابن الشجريّ وما عرضنا من أقوال النحاة قد ذكروا ثلاث لهجات في باب الأسماء الستة كما يعرف لدى النحاة ، الأولى الإتمام: أبو، أخو، حمو... الثانية القصر: أبا، أخا، ... بلزوم الألف في الأسماء الستة في جميع الأحوال وتعرب بالحركات المقدّرة عليها مع كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم، الثالثة النقص نحو: هذا أبُك، ورأيتُ أبَك، فحذفوا منها اللام كما حذفت لام يد ودم، وتعرب حينئذ بالحركات الظاهرة( ). وأفصح هذه اللهجات الإتمام ثم القصر ثم النقص( ).

أما عن نسبة هذه اللهجات فيظهر أن لهجة الإتمام هي اللغة المشتركة بين القبائل ،أما لهجتا القصر والنقص فهما لقبيلة بلحارث على نحو ما ذكره من نص ابن يعيش.

ومن الأمثلة الأخرى على عدم نسبة ابن الشجريّ للهجات التي تستعملها القبائل قوله في اللهجات الواردة في الفعل (خَوَى)، إذ قال: "ويقال: خَوَى المنزلُ يَخْوي، مثل رَمَى يَرْمِي، وخَوِيَ يَخْوَى، مثل رَضِيَ يَرْضَى، لغتان، الأولى منهما أشهر"( ). ومن دراسة نص ابن الشجريّ، يتضح لنا أنه ذكر لهجتين في الفعل (خَوَى)، الأولى وصفها بالأشهر هي (خَوَى _ يَخْوِي) مثل (رَمَى _ يَرْمِي)، والثانية (خَوِيَ _ يَخْوَى) مثل (رَضِيَ _ يَرْضَى).

وأهم آراء اللغويين في تلك المسألة ما حكاه الخليل أن فيها المد والقصر إذ ذكر أنهما لفظتان بدلالتين مختلفتين فـ (الخواء) مشتق من خَوِيَ وهي بمعنى خلاء البطن، أما (خَوَى) المضارع منها يَخْوِي بمعنى أصابه ذلك من الخواء( ). إذن الخليل ذكر صيغتين لـ (خوى) مختلفتي البناء والمعنى فهما على رأيه ينتميان إلى اللغة المشتركة. وتبعه ابن دريد: فقد ذكر لهجتين هما الممدود والمقصور (خوي– يخوى– خواء) ممدود بمعنى خوي الموضع إذا خلا و(خوي جوفه يخوى خوىً) مقصور، وزاد (خوى) البعير إذا برك متجافياً على يديه ورجليه وصدره( )، وقد ابتعد في هذا المعنى عمّا ذكره الخليل إلى ذكر هيئة بروك البعير،

أما الزجّاج: فقد ذكر صيغتين كذلك الممدود والمقصور، إذ قال: "يقال: خَوتِ الدار والمدينة تخْوي خَواءً – ممدود – إذا خلت من أهلها، ويقال فيها: (خَوِيَتْ) والكلام هو الأول – ويقال للمرأة إذا خَلَا جوفُها بعدَ الولادةِ ، وللرجل إذا خَلا جوفُه من الطَّعامِ – قدْ خوِيَ ويخْوَى خَوًى –

مقصور – وقد يقال فيه خَوَى يخْوِي – والأولُ فِي هَذَا أجود"( ). ويظهر أن الاستعمال الذي وصفه بالأجود، هي اللهجة التي وصفها ابن الشجريّ بالأشهر، وقال السمين الحلبيّ: "خَوَتِ الدارُ تَخْوِي خَواءً بالمد، وخُوِيًّاً، وخَوِيَتْ أيضاً بكسرِ العينِ تَخْوَى خَوَىً بالقصر، وخَوْياً، والخَوَى: الجوعُ لخلوِّ البطنِ من الزاد. والخَوِيُّ على فَعِيل: البطنُ السهل من الأرض، وخَوَّى البعيرُ: جافى جَنْبَه عن الأرض"( ).

فهذا تأييد منه بأن لغة (خَوِيَ– يَخْوَى) لهجة غير مشهورة عنده، لكنها عند اللغويين لهجة مستعملة ولها معانيها، ومن نصوص اللغويين استنتج بأن لغة الممدود(خوى – يخوي – الخواء) تدل على خواء الدار من أهلها، وخواء الموضع، وخلت من أهلها، فالمعنى يتعلق بالدار، ولغة المقصور(خوي– يخوى– خوياً) تدل على خوى الجوف من الطعام، والمرأة إذا خلا جوفها، وخلو البطن، وخلو دم رأس الرجل، وانهدم ووقع، وابن الشجريّ لم ينسب اللهجتين إلى أي قبيلة، كما لم ينسبها اللغويين الذين سبقوه .

الفصل الثاني

الاحتجاج باللهجات عند ابن الشجري في المباحث النحوية

تتضمن اللهجة مجموعة من الظواهر النحوية التي تميزها من غيرها، ويهدف هذا الفصل إلى الكشف عن كثير من الفروق والخصائص النحوية لكل لهجة من اللهجات التي احتج بها ابن الشجريّ في كتابه الأمالي، وكذلك البحث عن البواعث التي دعت إلى ذلك الاختلاف بين العرب، كالإعراب والبناء، والإسناد النحوي وغير ذلك. وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول: الاحتجاج باللهجات عند ابن الشجري في الأسماء:

أولاً: احتجاجه بلهجات العرب في ترخيم المنادى:

الترخيم في اللغة وقال النحاس(ت٣٣٨هـ): "العرب تقول: جاريةٌ رخيمةٌ إذا كانت حسنة الكلام لينته"( ).عرفه الأزهري(ت٣٧٠): "لِينٌ فِي الْمَنْطِقِ"( ). قال ابن فارس(ت٣٩٥هـ):" (رَخَمَ) الرَّاءُ وَالْخَاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى رِقَّةٍ وَإِشْفَاقٍ. يُقَالُ: أَلْقَى فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ رَخْمَتَهُ، وَذَلِكَ إِذَا أَظْهَرَ إِشْفَاقًا عَلَيْهِ وَرِقَّةً لَهُ. وَمِنْ ذَلِكَ الْكَلَامُ الرَّخِيمُ، هُوَ الرَّقِيقُ"( ).

وعرفه سيبويه(ت١٨٠هـ)ابن السّراج (ت٣١٦هـ) اصطلاحا بأنه: "الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقًا ولا يكون ذلك إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر، ولا يكون في مضاف إليه، ولا مضاف ولا في وصف ولا اسم منون في النداء، ولا يرخم مستغاث به، إذا كان مجرورًا؛ لأنه بمنزلة المضاف ولا يرخم المندوب"( ). وعلل ابن الوراق(ت٣٨١هـ) استعمال الترخيم في النداء فحسب؛ "لِأَنَّهُ بَاب حذف، أَلا ترى أَن المنادى الْمُفْرد قد حذف مِنْهُ التَّنْوِين وَالْإِعْرَاب، فَلَمَّا جَازَ حذف التَّنْوِين مِنْهُ وَالْإِعْرَاب، جَازَ أَيْضا حذف بعض حُرُوفه اسْتِخْفَافًا لدلَالَة مَا بَقِي عَلَيْهِ"( ).

ومما تقدم نتوصل إلى شروط الاسم الذي يصح ترخيمه وهي:

الأول: أن يكون المنادى معرفة أو نكرة مقصودة، فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة.

الثاني: أن يكون مفرداً أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

الثالث: أن لا يكون المرخم مندوباً ولا مستغاثاً( ).

وهو على أنواع ثلاثة:

الأول: ترخيم يختص بالنداء وموضعه آخر الاسم المنادى( ).

الثاني: ترخيم يختص بضرورة الشعر، كقول الشاعر:

لَنِعْمِ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بنُ مَالٍ لَيلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ( )

أراد ابن مالك؛ فرخمه لضرورة الشعر بحذف آخره وهو (الكاف) والقياس فيه أن لا يرخم؛ إذ لا تنطبق عليه شروط الترخيم فهو ليس بمنادى وهو مضاف( ).

الثالث: ترخيم الاسم للتصغير، ويكون بحذف زوائد الاسم لتقع بنية التصغير على أصول الكلمة نحو سُوَيْد في (أَسْوَد)( ).

وقد احتج ابن الشجري في أماليه بلهجات العرب في مسألة ترخيم الأسماء إذ قال:

"وللعرب فيه مذهبان: منهم من حذف آخر الاسم، وترك ما قبله على حركته أو سكونه، إلاّ أن يؤدّى السكون إلى الجمع بين ساكنين فيلزم التحريك، وسترى بيان ذلك إن شاء الله تعالى، ومنهم من يحذف ما يحذفه ويضمّ ما قبل المحذوف، إن صحّ فيه الضّمّ، فيجعله اسما قائماً بنفسه، كأنه لم يحذف منه شيء، والمذهب الأول هو اللغة العليا، ومعظم العرب عليه، وذلك قولك فى حارث: يا حارِ، ويا حارُ، وفي جعفر: يا جَعْفِ ويا جَعْفُ، وفى هِرَقْل: يا هِرَقْ، ويا هِرَقُ أقبل، ويتّفق المذهبان في ما قبل آخره ضمّة لفظاً، ويختلفان تقديراً، وذلك قولك في بُلْبُل: يا بُلْبُ، فالضمة في قول من قال: يا حارِ، ضمَّةُ الأصل، وفيمن قال: يا حارُ، ضمَّةٌ حادثة، كالضمّة في قولك: يا زيدُ"( ). ذكر ذلك في اللهجات الواردة في الترخيم في معرض حديثه عن قول الشاعر:

ألم يك غدراً مَا فَعَلْتُمْ بشمعَلٍ ... وَقد خَابَ من كَانَت سَرِيرَته الغدرُ( )

إذ قال: "ورخّم (شَمْعَلَة) في غير النداء ضرورة، وأعربه، لأنه رخّمه على لغة من قال: يا حارُ، ولو رخّمه على اللغة الأخرى أقرّ فتحة اللام، واتّفق النحاة على جواز الترخيم في غير النداء، على لغة الذين قالوا: يا حارُ، بالضم"( ). على أنه "لا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف"( ).

وابن الشجريّ احتج في هذا البيت بلهجة من لهجات العرب في ترخيم الاسم وقصد بقوله يا (حارُ)على لهجة من لا ينتظر( )، كما اصطلح عليها النحاة، وتسمى كذلك لهجة (من لا ينوي)( ).

ويفسر هذا التوجيه في ضوء الاستعمال اللهجي المسموع عن العرب "فإذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً فتبنيه على الضم وتعامله معاملة الاسم التام فتقول: يا جعفُ ويا حارُ ويا قمطُ بضم الفاء والراء والطاء"( ).

أما قوله: (ولو رخّمه على اللغة الأخرى أقرّ فتحة اللام)، قصد به لهجة من ينتظر، أو لهجة من ينوي ردَّ المحذوف ( ). ونقل مفصلاً قول سيبويه في بيان تلكم اللهجة: "واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابتٌ على حركته التي كانت فيه قبل أن تَحذف، إن كان فتحا أو كسرا أو ضما أو وقفا؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسما ثابتا في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حُذف على حاله؛ لأنه ليس عندهم حرفُ الإعراب، وذلك قولك يا حارثُ: يا حارِ، وفي سلَمةَ: يا سَلَمَ، وفي بُرثُن: يا بُرثُ، وفي هرقْلَ: يا هِرَقْ"( ).

ومن حاصل ما مر نتوصل إلى أنه سُمع عن العرب في المنادى المرخم لهجتان هما:

الأولى: ثبوت الحرف المحذوف تقديراً وفي هذه الحال يترك ما قبله بعد الحذف على حاله في حركته أو سكونه نحو: ياحارِ يا فاطمَ، ويا هِرْقْ، وهي لهجة أكثر العرب وتسمى لهجة من ينتظر، أي ينتظر الحرف المحذوف، ولا يعدُّ ما في آخر الكلمة هو الآخر.

الثانية: وهي اللهجة التي تعامل آخر الاسم المرخم معاملة الأسماء التامة من البناء على الضم كأنه لم يحذف منه شيء نحو: يا فاطمُ، ويا جعفُ، ويطلق عليها لهجة من لا ينتظر( ).

والملاحظ في استعمال اللهجتين أنه لا فرق فيهما بين الاسم غير المختوم بتاء التأنيث والاسم المختوم بتاء التأنيث نحو فاطمة وجعفر فهما في المعاملة سواء على لهجة من ينتظر أو على لهجة من لا ينتظر( ).

وبمثل ذلك ضمَّ ديوان شعر العرب شواهد تمثل اللهجتين في المنادى المرخم ، فمن ذلك على لهجة من ينتظر قول امرئ القيس:

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ( )

وعلى لهجة من لا ينتظر قول عنترة العبسي:

يَدْعُونَ عَنْتَرَ والرِمَاحُ كأنَّها ... أشْطَانُ بِئر في لَبَانِ الأَدْهَمِ( )

وأصلهما قبل الترخيم (يا حارثُ) و(ياعنترةُ)، ومن الأسماء التي ذكر ابن الشجريّ ترخيمها على اللهجتين المذكورتين سابقا (طَيْلِسان) إذ قال في ترخيمه: "إن سمّيت بطيلِسان( )، في لغة من

كسر لامه، وفتحها أجود، قلت في ترخيمه، في المذهب المختار: يا طيلِسَ تعال، ولا يجوز: يا طيلِسُ، بالضم؛ لأنك تجعله في هذه اللغة اسما قائما بنفسه، وليس في كلامهم فيعل صحيح العين، إنما جاء ذلك في المعتلّ، كسيّد وميّت وهيّن وليّن، وقد تقدّم ذكر هذا، فإن رخّمته في لغة من قال: طيلَسان، ففتح اللام، جاز ترخيمه على اللغتين؛ لأنّ مثال فيعل متّسعفي الصحيح، كجيدر، وصيرف، وضيغم"( ). وفي هذا النص يمنع ابن الشجريّ ترخيم (طَيْلِسان) إذا كان مكسور اللام على لهجة من لا ينتظر، لأنه لا يوجد في كلام العرب وزن (فَيْعِل) صحيح العين، إنما يكون في المعتل، ويظهر من هذا النص قياسية لهجة من ينتظر، بجريانها على جميع الأمثلة دون استثناء.

وانكر ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) اختصاص بناء (فَيْعِل) بالمعتل، وعلى هذا يصح عنده ترخيمه على لهجة من لا ينتظر، إذ قال:" وأما قوله: هو الصولجان( ) والطيلسان والسيلحون( )، لهذه القرية، كل هذا بفتح اللام؛ فإن هذه الثلاثة أسماء أعجمية معربة، وفيها لغتان، فالفصحاء من العرب يفتحون لاماتها؛ ليكون ما قبل الألف والنون، على بناء الأسماء العربية: الصولج، والطيلس، والسيلح، مثل الكوثر والحيدر ونحو ذلك، ومن العرب من يترك هذه اللامات فيها مكسورة على ما كانت عليه في العجمة؛ لأن الأعجمي من الأسماء، التي على غير أبنية العرب في كلامهم كثير جدا، فيكتفون بما غُيِّر من حروفها وأبنيتها وحركاتها، عما كانت عليه، وزعم المبرد(ت٢٨٥هـ) أنه إذا سمى رجلا بطيلسان، على لغة من يكسر اللام، ثم رخمه، وجعل ما بقي منه اسما على حاله، لم يجز فيه إلا فتح اللام؛ لأن مثال فيعل لا يكون في أسماء العرب، وقد أخطأ"( ). وهو محجوج بقول سيبويه: "ولا نعلم في الكلام فَيْعِل في غير المعتل"( ).

قال ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) في الرد عليه : "فلو سميت بطيلسان، بكسر اللام رخمته على لغة من ينتظر؛ وإلا لزم بتقدير التمام عدم النظير؛ لأن فيعلا، بكسر العين غير موجود في الصحيح؛ وما ذكره المصنف في طيلسان ذكره الأخفش فيه، وهو قول المازني والمبرد( )، ونقل بعضهم نحوه عن سيبويه، فيصير عند هؤلاء في الترخيم على اللغة الثانية ما يكون عليه الكلام، ونقل ابن أصبغ (ت٥٨١هـ)( ) عن كثير من النحويين اشتراط كون الباقي من الكلمة الصحيحة أو المعتلة له نظير من الكلمة التامة، إذا رخم على لغة من لا ينتظر، وهو الصحيح"( ).

وفي الموازنة بين فصاحة اللهجتين يرى النحويون أن اللهجة الأولى اكثر استعملا وأقيس في اللغة بالمقارنة بالثانية التي هي أقل استعمالا( )، قال أبو حيان: "والأعرف الأكثر تقدير ثبوت

المحذوف"( )؛ لأنه في نية الملفوظ، فيكون البناء على الضم متحقق على الحرف الأخير المحذوف، وهذا ما صرح به ابن الشجريّ بقوله: (والمذهب الأول هو اللغة العليا، ومعظم العرب عليه)، والسبب وراء عد لهجة من ينتظر هي الأفصح؛ "لأنَّ الاسم في الحقيقة موضع الحروف، وإنما يحذف هذا الموضع فقط، فوجب أن يبقى ما قبله على أصله ليدل ذلك على المحذوف"( ).

ثانيا: الاحتجاج بلهجات العرب في (ذو(الموصولة:

احتج ابن الشجري في أماليه بلهجة طيِّىء التي تقيم (ذو) مقام الاسم الموصول (الذي)، و(ذات) مقام الاسم الموصول (التي)، إذ قال: "إنّ منهم من يقيم مقام (الذي): (ذو)، ومقام (التي): (ذات)، وهي لغة طيِّىء، يقولون: زيد ذو قام، وهند ذات قامت، بمعنى التي قامت، قال:

فَإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ ... فِيهِ تَنَمَّتْ وَأَرْسَتْ عِزَّها مُضَرُ( )

و(ذو) موحّدة على كلّ حال، في التثنية والجمع، وكذلك (ذاتُ)، موحّدة مضمومة في كلّ حال"( ). ثم يحتج على استعمال (ذو) و(ذاتُ) معا في قول رجل من فصحاء العرب رواه الفرّاء قائلا: "وسمعتُ أعرابيًّا منهم يَسْأَلُ وهو يقولُ: (بالفَضْلِ ذُو فضَّلَكُمْ اللهُ بِهِ، والكَرامةِ ذَاتُ أكْرَمَكُم اللهُ بِهِا)( )"( ).

ففي النص السابق يحتج ابن الشجريّ بلهجة طيء في استعمال (ذو) و(ذات) بدلا من الذي، والتي على التتالي، وكلاهما تسمى (ذو) تغليبا، وخصت بالطائية؛ لأنّه لا يستعملها اسماً موصولا إلا قبيلة طيء( )، وابن الشجري نص على أن القبيلة المذكورة استعملوهما بلفظ واحد في الإفراد والتثنية والجمع، وأنّهما مبنيان، ونص على أن (ذاتُ) مبنية على الضم.

وقبل البحث في حقيقة استعمال قبيلة طيء (ذو) و(ذات) أود أن أبين أصلهما، فقد ورد في كتاب (الجمل في النحو) المنسوب إلى الخليل بن احمد الفراهيديّ أن "أصل الَّذِي (ذُو)، ... ثمَّ أدخلُوا على (ذُو) الْألف وَاللَّام للتعريف وَيلْزم الْيَاء كَمَا ألزمت الكسرة فِي هَؤُلَاءِ فِي كل وَجه، فَإِذا جمعُوا زادوا على الَّذِي نوناً وجعلوه اسْماً بِمَنْزِلَة اسْمَيْنِ ضُمَّ أَحدهمَا إِلَى الآخر، فألزمت الفتحة التي هِيَ أخف الحركات وَلَا يتَغَيَّر (الَّذين) إِلَى غير النصب فِي جَمِيع الحركات وَأما التَّثْنِيَة مِنْهُ فَإِنَّهُ مَصْرُوف تَقول اللَّذَان قَالَا وَرَأَيْت اللَّذين قَالَا ومررت باللذين قَالَا ، ثمَّ جمعُوا فَقَالُوا الَّذين فِي كل وَجه كَمَا قَالُوا فِي حَضرمَوْت ومعد يكرب"( ).

وانكر ابن يعيش هذا القول ذاكراً أنها مفردة في أصل وضعها إذ قال: "والصواب ما ذكرناه من أنها مفردة غير مركّبة عَمَلًا بالظاهر، ونحن إذا شاهدنا ظاهرًا يكون مثلُه أصلًا؛ قضينا بالشاهد، وإن احتمل غيرَ ذلك، إذا لم تقم بيّنةٌ على خلافهم"( ).

وأكثر النحاة على أن (ذو) مفردة على كل حال ترد فيها، هذا ما رواه الفراء عن طيء أنفسهم إذ قال: "ويَخْلِطُون في الاثنين والجميعِ، فرُبَّما قالوا: هذانِ ذُو تَعْرِفُ، وهؤلاءِ ذُو تَعْرِفُ"( )، وذكر ابن السّراج أن:" طيء تقول: (هذا ذو قالَ ذاكَ) يريدون: الذي قالَ ذلكَ و(مررت بذو قال ذاك) في كل وجهٍ في الجمع، وحكي: أنه يجوز ذواتِ قلت ذاكَ، ورأيتُ ذو قالَ ذاكَ، وللأنثى: ذاتُ قالتْ ذاكَ قُلتِ ذاكَ (فذو) يكون في كل حالٍ رفعًا ويكون موحدًا في التثنية والجمع من المذكر والمؤنث"( ). وذهب الرضي الإستراباذي إلى أن: "الأكثر أن (ذو) الطائية لا تتصرف، نحو: جاءني ذو فعل، وذو فعلا، وذو فعلوا، وذو فعلت وذو فعلتا، وذو فعلن"( ). وإنما "تتميز معانيها بالعائد كما مُثِّل"( ).

وحكى الفراء استعمالاً لهجيا آخر عن طيء كذلك، وهي لهجة تستعمل (ذو)، و(ذات) مثناة ومجموعة، وهذه اللهجة تختلف عن اللهجة السابقة، إذ قال: "ورُبَّما قالوا: هذانِ ذَوَا تَعْرِفُ، وهؤلاءِ ذَوُو تَعْرِفُ، وفي المؤنثِ: ذَوَاتَا تَعْرِفُ، وهَاتَانِ ذُو تَعْرِفُ، وهؤلاءِ ذَوَاتُ تَعْرِفُ، وذُو تَعْرِفُ، والتاءُ مرفوعةٌ على كلِّ حالٍ"( ). ونفهم من كلامه "أن بعض طيء تقول: (ذات) إذا أراد معنى (التي) ، و(ذوات) إذا أراد معنى (اللاتي) بالبناء على الضم فيهما، وظاهر هذا أنه إذا أراد غير (التي) و(اللاتي) يقول: (ذو) على الأصل، "( ). وتابع الأزهريّ الفراءَ في هذه الرواية( ).

وفي الموازنة بين الاستعمالين عدَّ أبو حيان أن من ينطق بـ (ذو) واحدة في حال الافراد والتثنية والجمع هو الأفصح فيها بقوله: "والأفصح في (ذو) أن لا تثنى ولا تجمع، بل تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع من المذكر"( ). وتابعه ابن الجوزيّ بقوله: "فأما (ذو) الطائية فتلزم الواو على أفصح اللغتين"( ).

أما حركة (ذو) و(ذات)، فالأصل فيهما أن يكونا مبنيان، لاحتياجها إلى صلة تكمل معناهما كحاجة (الذي) إلى صلة وعلى هذا الاساس بنيت، فيكون الاسم الموصول (ذو) في حال الرفع والنصب والجرّ بالواو، والواوُ هذه هي عينُ الكلمة، وليست علامةَ الرفع( ). وهذا هو الاشهر في استعمالها( )، وكذلك (ذات) يجري عليها ما استحقته (التي) من البناء للعلة نفسها في الاسم الموصول (الذي)، فتقول: "هذه ذاتُ قالتْ ذاكَ في الرفع والنصب والخفض"( )،

وحكى ابن جني في (ذو) الإعراب إذ قال: "إن منهم مَن يغير هذه الواو إذا فارق الرفع فيقول: رأيت ذا قام وأخوه، ومررت بذي قام أخوه، وسألت أبا علي عن حكاية أبي زيد (فعلتُه من ذي إلينا)، فقال: أراد من الذي إلينا، فقلت: فهذا يوجب عليه أن يقول: من ذو إلينا، فقال: وهو كما قال: قد تغير هذه الواو في النصب والجر، وعلى أن (ذو) هذه لما كانت موصولة وقعت واوها حشوًا فأَشبهت واو طُومار، كما أَشبهت عند صاحب الكتاب ياء معديكرب ياء دردبيس"( ).

ومما يروى على هذه اللهجة قول الشاعر:

فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم ..... فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا( )

وقد رواه النحاة بروايتين الأولى على الأشهر (ذو)( )، والثانية على الأقل (ذي)( ).

وإعرابها لهجة تعود إلى قبيلة طيّء كذلك قال أبو حيان: "وقوله مبنية غالبًا؛ لأن بعض العرب من الطائيين قد أعربها"( ). وبعض النحاة قيدوا إعرابها في حالة الجر فقط قياسا على المسموع فيها( )، ويرى الشيخ خالد الأزهري أنه "إذا ثبت إعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب"( ). وإنما "أعربت تشبيهًا لها بـ (ذي) بمعنى (صاحب) لمشابهتها لها في اللفظ، حتى إن بعضهم، حكى أنّ (ذو) هذه منقولةٌ من (ذي) بمعنى (صاحب) لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف"( ).

أما (ذات)، فقد حكى أبو حيان إعرابها( )، "فإذا أعربت نونت لعدم الإضافة، فنقول: جاءني ذاتٌ قامت، ورأيت ذاتاً قامت، ومررت بذاتٍ قامت، بالحركات الثلاث مع التنوين"( ). هذا في حال الإفراد، فإذا كانت ذو وذات مثناة "فلا يجوز فيه إلا الإعراب في كل الوجوه"( ).

ومن كلام ابن الشجري، وأقوال النحاة نستخلص ما يأتي:

١- (ذو) اسم موصول في لهجة قبيلة طيء وتسمى في اصطلاح النحويين بـ (ذو) الطائية.

٢- الأكثر في استعمال (ذو) الطائية أن تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، وللمذكر والمؤنث، وهي مبنية على الضم.

٣- توحد (ذو) مع المفرد والمثنى والجمع، وتعربها إعراب (ذي) التي بمعنى: صاحب.

٤- استعملوا (ذو) مثنًى ومجموعاً مع إعراب جميع متصرفاته، حملا على (ذي) الذي بمعنى صاحب.

٥- استعملوا في لهجة طيء كذلك (ذات) اسماً موصولاً، قياساً على (ذات) التي بمعنى صاحبة، مضمومة التاء للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعة.

٦- استعملوا لجمع المؤنث (ذوات) مضمومة في الأحوال الثلاث.

ويظهر مما سبق أن قبيلة طيء تنقسم في استعمالها لـ (ذو) على أربع فرق: الأولى توحيد (ذو) مبنية، والثانية توحدها وتعربها، الثالثة تستعمل (ذو) لمفرد المذكر ومثناه وجمعه، و(ذات) لمفرد المؤنث ومثناه وجمعه، أما الرابعة فتصرف (ذو) و(ذات) على وفق الإفراد والتثنية والجمع.

والفرقة الأولى تمثل الظاهرة في نشأتها القديمة، أما باقي الاستعمالات فهي أنماط أكثر تطوراً تأثرت بالقياس اللغوي في (ذي) التي بمعنى صاحب تأثراً كبيرا( ).

ثالثا: الاحتجاج بلهجات العرب في بناء ما جاء على وزن فَعال أو إعرابها:

احتج ابن الشجري في أماليه بلهجات العرب الواردة في بناء وإعراب ما كان على وزن فَعالِ نحو:(حَذامِ وقَطامِ ورَقاشِ) إذ قال فيها: "بنو تميم يعربونه غير مصروف، فيقولون: هذه قَطامُ، ورأيت قَطامَ، ومررت بقطامَ، فإن كان آخر شيء من هذا النوع راء أجمع الفريقان على بنائه، وذلك قولهم: حَضارِ، في اسم كوكب، وسَفارِ، في اسم ماءٍ، وإنما جنح بنو تميم إلى بناء هذين الاسمين، فوافقوا أهل الحجاز في بنائهما"( ).

وقال كذلك: "اعلم أنّك إذا سمّيت مذكّرا باسم من باب فَعال المبنيّة بنيته، وإن سمّيته باسم من باب قَطامِ، على لغة بنى تميم، منعته الصّرف، كما منعته إياه، وهو متعلّق على امرأة"( ).

نص ابن الشجريّ السابق يوضح لنا أن العرب الأوائل اختلفوا فيما كان على (فَعالِ)، مثل (حَذام) المأخوذة من الحَذْم؛ أي القطع؛ يقال: حذمت الشيء حذما: قطعته. وسيفٌ حَذيمٌ، والحَذْمُ: المشي الخفيف، وكل شيء أسرعت فيه فقد حَذَمْتَهُ"( ). وكذلك (قَطام) مأخوذة من: "القَطْم: القَطْع قَطَمَ يقطِم قَطْماً، إذا قطع وَعنهُ عُدِل اسْم قَطامِ"( ). و(رقاش): من "الرقْش: النَّقْش، وحيّة رقشاء: فِيهَا ألوان من سَواد وَحُمرَة وَغَيرهمَا، والاسم الرُّقشة والرَّقَش"( ). اختلفوا على لهجتين، الأولى لهجة الحجازيين، وهم يبنون ما كان من ذلك على الكسر، ويمكن بيان علة البناء عندهم بما يأتي:

١ – كونها معدولةً عن (فاعلة)، فـ (حذام) معدولة عن (حاذمة). قال المبرد: "فَإِن الْعَرَب تخْتَلف فِيهِ: فَأَما أهل الْحجاز فيجرونه مجْرى مَا ذكرنَا قبل؛ لِأَنَّهُ مؤنث معدول وَإِنَّمَا أَصله حاذمة، وراقشه، وقاطمة فـ(فَعال) في الْمُؤَنَّث نَظِير (فُعَل) في الْمُذكر"( ).

٢ – كونها غيرَ مصروفة بأصل وضعها قبلَ العدل للعلمية والتأنيث، فإذا عُدلت زادها العدلُ ثِقَلًا، وليس بعد المنع من الصرف إلا البناء( ). قال ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ): "بني لأنه بعلتين إحداهما التعريف، يمنع من الصرف، وتزيده الثالثة ثقلاً، وليس بعد منع الصرف رتبة من رتب الخروج عن الأصل غير البناء"( ). وانكر ابن جني من قبل أن يكون اجتماع ثلاث علل في الاسم الممنوع من الصرف يؤدي إلى بنائه، واظهر ضعف هذا القول بما يأتي:

الأول: أن سبب بناء الأسماء إنما يعود لمشابهة الاسم للحرف وليس للمنع من الصرف.

الثاني أن في كلام العرب أسماء اجتمع فيها خمس علل للمنع من الصرف ولم تبنَ نحو: امرأة سميتها بـ (أذربيجان) فقد اجتمع فيه خمس علل هي (التعريف والتأنيث، والعجمة، والتركيب، وزيادة الألف والنون) وهو مع ذلك معرب، فإذا كانت العلل الخمس لا تمنع أن يكون الاسم معربا فمن باب أولى أن الثلاث لا تمنعه( ).

وعلى وفق كلام ابن جني يكون الراجح في علة بناء حذام ونحوها هو العدل والتأنيث.

اللهجة الثانية هي لهجة بني تميم ، وهي في لسانهم معربة ممنوعة من الصرف لاجتماع علتين، واختلف في العلتين على أقوال:

١ – مُنعت للعلمية والعَدْل، فقد أشبهت بـ (نزال) وزنا وتعريفا وعدلا( )، وهذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله: "ألا ترى أنَّ بني تميم يقولون: هذه قطام وهذه حذام؛ لأنَّ هذه معدولة عن حاذمة، وقطام معدولة عن قاطمة أو قطمة ، وإنمَّا كل واحدةٍ منهما معدولةٌ عن الاسم هو علم ليس عن صفة، كما أن عمر معدول عن عامرٍ علماً لا صفةً"( ).

٢ – منعت للعلمية والتأنيث، نحو سعاد وزينب، وهذا ما يراه المبّرد( ). وانكره أبو حيّان ، ورجح قول سيبويه كونه موافقا للسماع، إذ قال: "ويمنع العدل مع العلمية فيما كان علمًا على وزن فعال في لغة تميم نحو: حذام، ورقاش، وسكاب، وهي معدولة عن حاذمة وراقشة وساكبة، كما أن عمر معدول عن عامر، هذا مذهب سيبويه خلافًا للمبرد؛ إذ زعم أنها امتنعت من الصرف للتأنيث والعلمية، ومأخذ هذا السماع كباب عمر"( ).

٣- منعت للعدل والتعريف، قال ابن مالك: "من الممنوع للعدل والتعرف (رقاش) ونحوه من أعلام المؤنث الموزونة بهذا المثال، فهذا النوع في لغة بني تميم معرب ممنوع من الصرف"( ).

وبيانُ العلل السابقة واجتماعها كما يلي:

كونُها للعلمية، فـ (حذام) مثلا اسمُ امرأة، وأما وكونُها للعدل فهي معدولة عن فاعلة، وكونُها للتأنيث فبما ثبت من الشعر، قال الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ( )

فقد أعاد الضمير إليها مؤنثا، وكونُها للتعريف فلأنها اسم معرفة، ولو نُكِّرت لصُرفت، والعدلُ إنما يأتي في حال التعريف( ).

والذي يترجحُ بناؤه هو ما اتفق عليه الحجازيون والتميميون؛ وهو بناءُ الاسم إذا كان على وزن (فَعالِ) المختوم بـ (راء) ، وهذا ما حكاه ابن الشجريّ في الاحتجاج بلهجة الحجازيين والتميميين، قال المرادي: "وأما بنو تميم ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو حضار فبنوه على الكسر، وبين ما ليس آخره راء فمنعوه الصرف، وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا ينصرف"( ). ويظهر من نص المرادي أن بني تميم قد استعملوا أكثر من طريقة للنطق بـ (حضار) أو (سفار) ونحوها، فلم يسيروا كلهم على سلوك نحوي واحد، فبعضهم كان يبنيه على الكسر، فيما كان فريق أخر يعامله معاملة (حذام) فيمنعه من الصرف، قال ابن هشام في بيان أن ليس جميع التميميين موافقين للحجازيين في بناء ما أخره (راء): "وَالثَّانِية لبَعض بني تَمِيم وَهِي إعرابه إِعْرَاب مَا لَا ينْصَرف مُطلقًا.

وَالثَّالِثَة لجمهورهم وَهِي التَّفْصِيل بَين أَن يكون مَخْتُومًا بالراء فيبنى على الْكسر أَو غير مختوم بهَا فَيمْنَع الصّرْف، وَمِثَال الْمَخْتُوم بالراء (سفار) بِالسِّين الْمُهْمِلَة وَالْفَاء اسْم لماء وحضار بِالْحَاء الْمُهْمِلَة وَالضَّاد الْمُعْجَمَة اسْم لكوكب (وبار) بِالْبَاء الْمُوَحدَة اسْم لقبيلة و(ظفار) بالظاء الْمُعْجَمَة وَالْفَاء اسْم لبلدة"( ).

أما تفسير هذا السلوك اللهجي فيرده ابن الشجريّ إلى علة صوتية تتعلق ببني تميم إذ قال: "وإنما جنح بنو تميم إلى بناء هذين الاسمين، فوافقوا أهل الحجاز في بنائهما؛ لأنّ الإمالة لغة بنى تميم، ولا تصحّ الإمالة فيما آخره راء مضمومة ولا مفتوحة، فعدلوا إلى كسر آخرهما لتصحّ الإمالة فيهما"( ). قال ابن الصائغ في بيان هذه العلة: "من مذهب بني تميم الإمالة،

والرّاء المضمومة والمفتوحة تمنع الإمالة؛ فلو أُعرب ولم يُصرف لم يكن طريقٌ إلى إمالته، فجنحوا إلى لغة غيرهم، فكسروا الرّاء لتصحّ الإمالة؛ فهذه العلّة الّتي لأجلها وقع الإجماع"( ).

إذن فالأسماء التي على وزن (فَعال) إن كانت للمؤنث فللعرب فيها لهجتان، الأولى لهجة الحجازيين، وتكون عندهم مبنية على الكسر، الثانية لبني تميم ، وتكون عندهم معربة ممنوعة من الصرف، واستثنى من ذلك الأسماء التي جاءت على هذا البناء غير أنها مختومة بحرف (الراء)، فوافق جماعة من التميميين الحجازيين فبنوها على الكسر؛ لأن لهجتهم تميل إلى الإمالة وحرف الراء إذا كانت مضمومة أو مفتوحة تمنع معها الإمالة فوافقوا في ذلك الحجازيين.

المبحث الثاني

الاحتجاج باللهجات عند ابن الشجريّ في الأفعال:

أولاً: الاحتجاج بلهجات العرب في إلحاق الفعل المسند إلى مثنى أو جمع علامة التثنية أو الجمع مع وجود الاسم الظاهر:

قد احتج ابن الشجريّ في أماليه في مسألة الحاق الفعل المسند إلى مثنى أو جمع علامة التثنية أو الجمع مع وجود الاسم الظاهر بلهجة معروفة من لهجات العرب بـ (أكلوني البراغيث) وذلك في معرض حديثه عن قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

تَوَلّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ( )

إذ قال: "ومجيء الألف في قول القائل: (وقد أسلماه مبعد وحميم) لغة الذين قالوا: (أكلوني البراغيث)، تقول على هذه اللغة: قاما أخواك، وخرجوا إخوتك، وانطلقن إماؤك، فالألف والواو والنون علامات للتثنية والجمع، بمنزلة علامة التأنيث في نحو: خرجت هند، وجاءت المرأة، وإنما لزمت علامة التأنيث الحقيقيّ في لغة جميع العرب، ولم تلزم علامة التثنية والجمع؛ لأن التأنيث معنى لازم، والتثنية والجمع لا يلزمان، ألا ترى أن الاثنين يفترقان، وكذلك الجماعة، فممّا جاء على هذه اللغة قول الشاعر:

يلومونني في اشتِراءِ النّخيـ ..... ـلِ أهلي ، فكلُّهُمُ يعذلُ( )

وقد استعمل المتنبي هذه اللغة في مواضع من شعره، منها قوله:

وَرمى وَمَا رمتا يَدَاهُ فصابني ... سهم يعذب والسهام تريح( )"( ).

ذكر ابن الشجريّ في النص السابق لهجة مشهورة من لهجات العرب تسمى بـ (أكلوني البراغيثُ) وهو مصطلح شائع في كتب اللغة والنحو والتفسير وغير منسوبة إلى قائل معين( )، وإنما هو قولٌ لأعرابي جُعِلَ عَلَمَاً لهذه اللهجة، وفيه استعمال الواو لغير العاقل فهو يجري على غير المشهور من سنن كلام العرب، إذ حقّه أنْ يقول على اللهجة المشهورة (أكلني) وعلى لهجته: (أكلتني)؛ لأنَّ الواو للعقلاء فقط سواء أكانت ضميراً أم علامةً ولكنَّه شبه (البراغيث) بالعقلاء مجازاً( )، وسمّاها ابن مالك بلغة ﴿يتعاقبون فيكم ملائكةٌ﴾( ) ، بعد أن كان النحاة يسمونها بالاسم المذكور( )، وقد نسبت لهجة الإلحاق إلى طيِّء وأزْد شَنُوءَة وبَلْحَارِث( )، إلاّ أن أبا عبيدة معمر بن المثنى قال سمعتها من أبي عمر الهذلي إذ قال في قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَواءً مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ أُمَّةٌ قائِمَةٌ﴾( ). "العرب تجوّز في كلامهم مثل هذا أن يقولوا: أكلوني البراغيث، قال أبو عبيدة: سمعتها من أبى عمرو الهذلي في منطقه، وكان وجه الكلام أن يقول: أكلني البراغيث"( ). وتخالف هذه اللهجة أَحكام الفعل إذا تقدم على ما هو مستند إليه، إذ يجب أن لا تَلحَقهُ علامَةُ للتثنِيَة أو الجمع، سواء أكان الفاعل مفرداً أم مثنى أم مجموعاً، استغناءً بما في المسند إليه من علامات نحو: قامَ الزيدانِ، وقامَ الزيدونَ( ).

وقد وصف سيبويه هذه اللهجة بقوله: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة".( )، ويمكن تفسير هذه الظاهرة اللهجية في ضوء سببين هما:

الأول: دفع التباس تشابه بعض الأسماء المفردة بالمثنى والجمع؛ إذ قد يسمى المفرد بأسماء التثنية والجمع نحو يقضان، وزيدون فألفاظهما تشابه ألفاظ المثنى والجمع في حالة الرفع تماما، فهذا الأمر ونحوه حملهم على زيادة العلامة( ).

الثاني: تمييز فعل الواحد من غيره فقد يكون الفاعل غير قابل لعلامة التثنية أو الجمع نحو (مَنْ) و(ما)، فإذا قصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجرد لم يعلم القصد فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما وجردوه عند قصد الإفراد فرفعوا اللبس توكيداً للمعنى وزيادة في البيان، إذن أراد أصحاب هذه اللهجة بيان أن الفاعل مثنى أو جمع بلا لبس من أول الأمر، ثم التزموا في ذلك فيما لا لبس فيه، ليجري كلامهم كله على حكم نحوي واحد( ).

ومما عدّه بعض النحاة شواهد على هذه اللهجة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾( ).

وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾( ). قال الأخفش: "وان شئت جعلت الفعل للآخر فجعلته على لغة الذين يقولون: (أَكَلُوني البَراغِيثُ)"( ). فـ (الواو) في (عموا)، و(صموا) و(أسروا) علامات تدل على تعدد الفاعل وليست بفواعل( ). ومما روي على هذا الاستعمال من الشعر قول الشاعر:

رأينَ الغواني الشَّيْبَ لاحَ بعارضي..... فأَعرضْنَ عَنِّي بالخدودِ النواضرِ( )

وتعددت توجيهات النحويين للاسم المرفوع بعد الفعل الملحق بعلامة التثنية أو الجمع، وجملة مذاهبهم فيها ثلاثة:

الأول: إن الألف أو الواو الملحق بالفعل المسند إلى فاعل مثنى أو جمع علامتان تدل أولاهما على تثنية الفاعل والثانية على جمعه فهي حروف وليست بضمائر، فلا محل لها من الإعراب، ، والاسم الظاهر بعدهما هو الفاعل، على نحو التاء الساكنة علامة التأنيث( ).

الثاني: أنها ضمائر تعرب فواعل للفعل، والاسم الظاهر بعدها مبتدأ خبره الجملة المتقدمة المؤلفة من الفعل والفاعل،

الثالث: هي فواعل ولكن الاسم الي بعدها لا يعرب مبتدأ خبره الجملة الفعلية المتقدمة عليه، وإنما يعرب بدلا مما أتصل بالفعل من الضمائر( ).

وصحح سيبويه الإعراب الأول مما يدل على قوته بقوله: ((ولم يكونوا ليحذفوا الألفَ ؛ لأنّها علامةُ الإضمار والتثنية في قول من قال: أكلوني البراغيثُ، وبمنزلة التاء في قلتُ وقالتْ))(( )). وهو الظاهر من قول ابن مالك في الألفية:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ( )

"ففهم من قوله: (والفعل للظاهر بعد مسند) أن هذه الحروف علامات لا ضمائر"( ). وقد اختار هذا الرأي أبو حيان بقوله: "والمختار أنها حروف علامات تدل على التثنية والجمع"( ). وقال المرادي: "الواو التي هي علامة الجمع في لغة أكلوني البراغيث. هي لغة ثابتة، خلافاً لمن أنكرها، وأصحاب هذه اللغة يلحقون الفعل المسند إلى ظاهر، مثنى أو مجموع، علامة كضميره، فيقولون: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات. فالألف والواو والنون في ذلك حروف، لا ضمائر، لإسناد الفعل إلى الاسم الظاهر، فهذه الأحرف عندهم كتاء التأنيث في نحو: قامت هند"( ). وقال السيوطي: "وَمن الْعَرَب من يلْحقهُ الْألف وَالْوَاو وَالنُّون على أَنَّهَا حُرُوف دوال كتاء التَّأْنِيث لَا ضمائر، ....وَمن النَّحْوِيين من جعلهَا ضمائر ثمَّ اخْتلفُوا فَقيل مَا بعْدهَا بدل مِنْهَا وَقيل مُبْتَدأ وَالْجُمْلَة السَّابِقَة خبر وَالصَّحِيح الأول لنقل الْأَئِمَّة أَنَّهَا لُغَة"( ).

وقد تباين موقف النحويين القدماء من هذه اللهجة فيرى فريق منهم أنها لهجة فصيحة( )، "ولا يقبل قول من أنكرها"( ). فيما جرّح بها فريق آخر على أنها لهجة غير متحققة تبقى تفتقر إلى الشاهد الصحيح الذي لا يقبل التأويل على سواها لذا وصفوها بالشذوذ، أو الرداءة( ).

أما المحدثون فقدد تباينت مواقفهم كذلك بين منكر لهذه اللهجة ورافض لها منهم سعيد الأفغاني الذي وصف هذه اللهجة بأنها لهجة رديئة وشاذة، وتأوّل شواهدها بخلاف ما ذهب إليه القدماء إذ قال: "وقد أراد قوم أن يخرجوا هذه اللغة التي نسبت إلى بعض طيء وبعض أزد شنوءة، فذهبوا في ذلك مذهبين: منهم من جعل الضمير فاعلاً والاسم المرفوع بعده بدلاً منه، ومنهم من جعله حرفاً دالاً على التثنية أو الجمع لا ضميراً، والفاعل الاسم المرفوع بعده، ولا حاجة إلى التخريج، فهذه الروايات إن صحت فهي شاذة ولغتها رديئة ولم يخطئ من نبزها بلغة (أكلوني البراغيث)؛ إلا أن ما يجب التنبيه إليه هنا هو أن بعضاً من فضلاء النحاة الأقدمين توهم فظن آية: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، وحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) من هذه اللغة، وليس ذلك بصحيح، ففاعل (أسروا) وهو واو الجماعة عائد على (الناس) في أول السورة، و(الذين) فاعل، (قال) المحذوفة، وأسلوب القرآن الكريم جرى على حذف فعل القول اكتفاء بإثبات المقول في مواضع عدة، والحديث له أول: (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل.. إلخ)، وبقيت هذه اللغة الرديئة مفتقرة إلى شاهد صحيح لا ضرورة فيه"( ).

وقال محمد عيد في إنكار هذه اللهجة: "تطلق كتب النحو على هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث) وسماها ابن مالك لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة) إشارة إلى الحديث السابق.

والذي أراه أن هذه اللغة رديئة، بدليل أنه لا يستعملها في وقتنا الحاضر إلا الصبيان الصغار الذين لم يتمرسوا بالفصاحة، وكذلك عوام الناس في اللهجة الدارجة، حيث يقول الصغار في موضوعات الإنشاء(انصرفوا الطلبة) ويقول العوامّ (صحُوا الأطفال)"( ).

وجنح أخرون إلى قبول هذه اللهجة إذ قال محمود فهمي حجازي: "لم تكن هذه الظاهرة مقصورة على الحديث اليومي عند طيء، فالواقع أن هذه الظاهرة وجدت في بعض اللهجات القديمة، وفي أبيات من الشعر الجاهلي والإسلامي، وهي مطردة في اللهجات العربية الحديثة"( ).

وقال باحث أخر: "وجازَ في لغةٍ صحيحةٍ تُعرَف بـ (لغة أكلوني البراغيثُ) إثباتُ ضميرِ التثنيةِ والجمعِ، ومنه قولُ النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم: (يتعاقَبونَ فيكُمْ ملائكةٌ باللَّيلِ وملائكةٌ بالنَّهارِ)"( ).

وحاصل ما تقدم يوصلنا إلى النتائج الآتية:

١- احتج ابن الشجري في كتابه الامالي بلهجة من لهجات العرب تسمى بـ (لهجة أكلوني البراغيث)، وهو مسبوق في هذا النقل، إذا حكاه من قبله سيبويه وتلميذه ابن الشجري، وغيرهما كثير. بل تناوله كل النحاة بعد سيبويه في موضوع الفاعل .

٢- لهجة (أكلوني البراغيث) أو ((يتعاقبون فيكم ملائكة)، كما يسميها ابن مالك هي لهجة فصيحة خاصة بقبائل من العرب هم طيّء وازد شنوءة وبنو الحارث بن كعب وإن المقصود بهذه اللهجة أن الفعل المسند للظاهر تلحقه علامة، فإن كان الفاعل مثنى لحق الفعل (الف) نحو سافرا الرجلان، وإن كان جمعاً لحقته (الواو)، نحو: سافروا الرجال، وهذه اللواحق هي علامات تدل على تعدد الفاعل تشبه علامة التأنيث التي تلحق الفعل المسند إلى المؤنث التي هي تاء التأنيث.

٣- هذه اللهجة قلّت في العربية الفصحى التي دوّن بها تراثنا وقلتها تمثل ظاهرة من ظواهر تطور اللغة العربية، وليس خللا في لهجة تلكم القبائل، وآثارها في العربية محفوظة في أبيات من الشعر العربي الفصيح

٤- أئمة اللغة اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون الألف، والواو، والنون علامات للتثنية والجمع، فلا يصح حمل جميع ما جاء من ذلك على التقديم والتأخير أو الأبدال.

والذي يبدو لي راجحاً "أن من ذكر تخريجات مخالفة للهجة الإلحاق قد تعسّف في ذلك ما دام أن مثل ذلك قد جاء موافقا لبعض لهجات العرب المشهورة الحسنة إلا إنه لا يمكن القياس عليها في الاستعمال الحديث للعربية؛ لأنها تمثل طوراً متقدماً من أطوار العربية، وإن الأولى أتباع القياس الشائع في الاستعمال والإعراب"( ).

ثانيا: الاحتجاج بلهجات العرب في جواز حذف تاء التأنيث من (نعم) و(بئس):

واحتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجة من لهجات العرب في مسألة عدم إلزام (نِعْمَ وبِئْسَ) تاء التأنيث إذا كان فاعلهما مؤنثاً حقيقياً إذ قال: "وأمّا اعتراضكم بأن التاء لا تلزم (نِعْمَ وبِئْسَ) مع وقوع المؤنّث بعدهما، فليس بصحيح؛ لأنها لا تلزمهما في لغة شطر العرب، كلزومها باب قام، فلا فرق عندهم بين نعمت المرأة وقامت المرأة"( ).

في النص السابق يحتج ابن الشجريّ بلهجة من لهجات العرب التي يصح فيها حذف تاء التأنيث الساكنة من الفعلين (نِعْمَ وبِئْسَ) أسوة بغيرهما من الأفعال نحو (قام)، و"نعم وبئسَ، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكونُ منهما فعلٌ لغير هذا المعنى"( )، ومبعث احتجاج ابن الشجري هنا هو الرد على من قال باسمية (نعم) و(بئس) من النحاة في مسألة خلافية طويلة أوردها النحاة في كتبهم، فالبصريون يقطعون بأنَّهما فعلان، أما الكوفيون القائلون بالاسمية فيرون أنَّ من انتزع منهما تاء التأنيث قد راعى حقيقة كونهما اسمين( )، قال ابن مالك: "و(نعم) و(بئس) فعلان غير متصرفين، ويدل على فعليتهما اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما في كل اللغات، واتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي، والقول بفعليتهما هو قول البصريين، والكسائي"( ).

ومع أن الفاعل مؤنث حقيقي خلافاً لما اجتمعت عليه كلمة النحاة على أنَّ الفعلَ إذا أُسْنِدَ إلى اسمٍ مؤنثٍ تأنيثاً حقيقياً أو إلى مضمرٍ متصلٍ ولا فرق في الأخير سواء أعاد على مؤنث حقيقي أم مجازي وجب أنْ تلحق بالماضي تاء التأنيث، ووضعها محل ياء المضارعة في أول المضارع( )، والهدف من ذلك هو تحديد المؤنث وتمييزه من المذكر، قال ابن مالك: "ولأنَّ تأنيث

لفظ الفاعل غير موثوق به لجواز أنْ يكون لفظاً مؤنّثاً سُمي به مذكر، فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ليُعلم من أول وهلة أنَّ الفاعل مؤنث"( ).

وما يعنينا في هذه المسائلة هو اللهجة التي يجوز فيها حذف تاء التأنيث من الفعل مع أن الفاعل مؤنث حقيقي، وقد حكى سيبويه هذه اللهجة بقوله: "قال بعض العرب: قال فُلانةُ، وكلما طال الكلام فهو أحسنُ، نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيءٌ يصير بدلا من شيء، كالمعاقبة"( ).

ويظهر من نص سيبويه أن قاعدة وجوب اتصال تاء التأنيث بالفعل الماضي إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا أو اتصل بالفعل ضمير يعود على فاعل مؤنث حقيقي أو مجازي، تتسع فيجوز عنده أنْ يأتي الفعل مجرداً من علامة التأنيث وذلك في مظهرين:

الأول: فيما وصفه بأنَّه لهجة لبعض العرب نحو قولهم: (قال فُلانة).

الثاني: في حال إسناد الفعل إلى فاعل أو نائب فاعل فصل عن فعله بفاصل كالمفعول به، أو الظرف، أو الجار والمجرور، نحو قولهم: (حضرَ القاضيَّ اليومَ امرأةٌ)، وإنّما حذفوا (التّاء)، وكلما طال الكلام كان الحذف أحسن وأجمل ويظهر أن هذا الفاصل محدد بما بالتراكيب التي تتصل بالفعل والفاعل.

مما تقدّم نفهم أنَّ سيبويه وابن الشجريّ كانا يعدان هذه الظّاهرة لهجة لبعض العرب ولم ينسباها إليهم، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ (نِعْمَ) تُؤنّث وتُذكّر، وذلك قولك: (نِعْمَتِ المرأةُ) وإنْ شئت قلت: (نِعْمَ المرأةُ) كما قالوا: (ذهبَ المرأةُ) والحذف في (نِعْمَتْ) أكثر"( ). وأيّد جمهور النحاة سيبويه فيما قرره، بيد أنَّهم وصفوا إسقاط (التاء) من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فاصل يفصله عن فاعله أو ما ينوب عنه بالاستعمال القبيح أو الشاذ الذي لا يقاس عليه في فصيح الكلام، "فما يعقل ويكون منه النسل والولادة نحو: امرأة ورجل وناقة وجمل فيصحّ في مؤنثه لفظ التذكير، ولو قلت: قام جارتُك، ونُحر ناقتُك كان قبيحاً، وهو جائز على قبحه؛ لأنَّ الناقة والجارة تدلان على معنى التأنيث فاجتزئ بلفظهما عن تأنيث الفعل"( ). أمّا مع الفصل فهو مقبول عندهم وإنْ كانوا مجمعين على أنَّ إثبات (التاء) أجود( ).

ومن الشواهد على صحة هذا الاستعمال قول الشاعر:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ..... رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ( )

ويعترض المُبرِّدُ على سيبويه في جواز إسقاط (التاء) من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي التأنيث، ويرى أنَّ هذا خطأً، فيقول: "فأما (ضربَ جاريتُك زيداً)، و(جاءَ أَمَتُك)، و(قام هندٌ) فغير جائز؛ لأنَّ تأنيث هذا تأنيث حقيقي، ولو كان من غير الحيوان لصلَح وكان جيداً نحو: (هُدِمَ دارُك)، و(عُمِر بلدتُك)؛ لأنَّه تأنيث لفظ لا حقيقة تحته كما قال عز وجل: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾( ). وقال: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾( ). ويقول في موضع آخر: "فإنْ قال: (قام جواريك) صلَح، ولو قال: (قام جاريتك) لم يجز، وكذلك لا يجوز (قام مسلماتُك وجاراتُك)، ولكن (قامت)؛ لأنَّ هذا جمع حقيقي لا يُغير الواحد عن بنائه إلا أنْ يضطر شاعر كما قال:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ( )

ولو قال في الشعر: (قام جاريتك) لصلَح وليس بحسنٍ حتى تذكر بينهما كلاماً فتقول: (قامَ يومَ كذا وكذا جاريتُك)، ولا يجوز مثل هذا عندنا في الكلام"( ).

وتابع ابنُ عصفور المُبرِّدَ في رأيه ، ويظهر هذا من قوله: "والصّحيح عندي ما ذهب إليه المُبرِّد؛ لأنّ سيبويه ذكر أنّ ذلك (في الواحد من الحيوان قليل)( )، ثم قال: (وهو في الآدميين أقلّ)( ) ، فـ (حضرَ القاضيَ امرأةٌ)، ومثاله على هذا أقلّ بقليل، وما كان على هذه الصّفة لا يجوز القياس عليه"( ).

ويرد ابن ولاَّد على المُبرِّدِ فيجد أنَّ كلامه "ظاهر الفساد بيِّن الاختلال؛ وذلك لأنَّه حكى عن سيبويه أنَّه روى عن بعض العرب (قال فلانةُ)، ثم خطّأه في ذلك، وهذا موضعُ التكذيب فيه أشبه من التخطئة؛ لأنّه ليس بقياسٍ فَيُرَدُّ عليه ويُخَطّأ فيه، وإنّما ذكر أنَّ بعض العرب قال ذلك فإنْ كانت التخطئة لمَن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً وكلامَ العربِ فرعاً، فاستجاز أنْ يُخطّئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله"( ).

وكلام ابن ولاَّد يدلُّ على أنَّ المُبرِّدَ غير مصيب في إنكاره رواية سيبويه أو مَن قال ذلك من العرب؛ لأنَّ النحو كما هو معروف استقراء كلام العرب وبذلك فإنَّ "الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإنْ كان غير ما جاء به خيراً منه"( ).

ومن تجميع الآراء السابقة نتوصل إلى أن سيبويه ومن وافقه من النحاة ومنهم ابن الشجري قد ساغ عندهم حذف علامة التأنيث من هذين الفعلين مع أنَّ فاعلهما مؤنث حقيقي التأنيث لعلة من ثلاث:

الأولى: إنَّه لهجة لبعض العرب حكاها سيبويه في (قال فلانة) وأطرده ابن الشجريّ في (نِعْمَ وبِئْسَ).

الثانية: إنَّ دخول (ال) الجنسية على فاعل هذين الفعلين حقيقةً أو تقديراً أضفى على المرفوع بهما عموماً مما صيّر المقصود بفاعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ) جنساً شاملاً( )، فأخذ حكم الاسم المجموع بجواز التأنيث حملاً على معنى الجماعة، والتذكير حملاً على معنى الجمع، قال ابن يعيش في توضيح ذلك: "إنَّما حسن إسقاط علامة التأنيث من (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) إذا وليهما المؤنث من قبل أنَّ المرفوع بهما جنسٌ شاملٌ فجرى مجرى الجمع"( ).

الثالثة: فيما كان لابن الحاجب رأيٌ مغاير عن أهل المِصْرين، إذ يرى أنَّ مدعاة إسقاط علامة التأنيث هي مشابهة فعلي المدح والذم الحرفَ في عدم التصرّف( ). وذلك ادعاء واهن؛ "لأنَّ (ليسَ) لا يتصرّف ولا يجوز: (ليس المرأةُ)"( ).

وقد فصل أبو حيّان القول في هذه المسألة ذاكراً أن من أختار أن يكون حذفت التاء من (نِعْمَ وبِئْسَ) اذا كان الفاعل معرفاً بـ (ال) الجنسية هو ليس ممن يتبع لهجة (قال فلانة) إذ قال قول العرب في فصيح كلامها: "نعمَ المرأةُ هندٌ، وبئسَ المرأةُ جُملٌ، فلا تلحقهما تاءَ التأنيث، ولا يقولون: (قامَ فلانةُ) في فصيح الكلام، فدلَّ ذلك على أنَّ أل للجنس، فمن ذَكَّرَ فلأنَّ الجنس مذكر، ومن أَنَّثَ فَرَعْيًا للَّفظ، كقولهم: قال النساء، وقالت النساء، أحدهما على الجمع، والثاني على الجماعة، كذلك هنا على الجنس واللفظ"( ).

المبحث الثالث: الاحتجاج باللهجات عند ابن الشجريّ في الحروف:

أولاً: احتجاجه بلهجات العرب في (ما) النافية:

احتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجات العرب الواردة في (ما) في اربعة مواضع هي:

١ – قال ابن الشجريّ في (ما): "أن يكون حرفا نافيا، يرفع الاسم وينصب الخبر، في اللغة الحجازيّة، تشبيها لها بليس؛ وذلك لدخولها على جملة الابتداء والخبر، كدخول (ليس) عليها؛ ولأنها تنفي ما في الحال كما تنفيه (ليس) ويدخلون على خبرها الباء، كما يدخلونها على خبر (ليس) كقولك: ما زيد بقائم و﴿وَما رَبُّكَ بِغافِلٍ﴾( )"( ).

٢ – وقال كذلك "تقول في لغة أهل الحجاز: ما زيد قائما، كما جاء في التنزيل: ﴿ ما هذا بَشَراً﴾( ). و﴿ ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾( ). أجمع القرّاء والعرب على قراءتهم (بَشَراً)( ) موافقة لخطّ المصحف، واختلفوا في نصب (أُمَّهاتِهِمْ)( )، ورفعها، فروى المفضّل عن عاصم رفعها، وأجمعت العرب على ترك إعمالها إذا قدّموا الخبر على المخبر عنه، أو نقضوا النّفي بإلاّ، فقالوا: ما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلاّ قائمٌ، وإنما منعوها العمل في هاتين الحالتين؛ لأنها عملت بحكم الشّبه، لا بحكم الأصل في العمل"( ).

٣ – "وأمّا الزائدة( ) فقد زادوها بعد (ما) النافية، كافّة لها عن عملها، في لغة أهل الحجاز، فيقع بعدها المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، تقول: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، وما إنْ يقوم زيدٌ، وما إنْ رأيت مثله"( ).

٤– وقال في (ما) المنسوبة إلى بني تميم: "تقول في اللغة التّميميّة: ما زيدٌ قائمٌ، وإنّما حكم سيبويه بالرفع بعدها؛ لأنها حرف يحدث معنى في الاسم والفعل، كألف الاستفهام، فوجب لذلك ألاّ يعمل، كما لم يعمل ألف الاستفهام، وكما لم تعمل (ما) النافية في اللغة التّميميّة، وهو وفاق

للقياس، ولمّا خالف بعض العرب القياس فأعملوا (ما) لم يكن لنا أن نتعدّى القياس في غير (ما)"( ). من هذه النصوص نتوصل إلى أن ابن الشجريّ احتج بلهجة الحجاز في إعمال (ما) النافية ذاكراً لعملها شروطا هي:

الأول: أن لا يتقدم خبرها على اسمها.

الثاني: أن لا ينتقض نفيها بـ (إلا).

الثالث: أن لا تزاد بعدها (إنْ).

وعلّل سبب ترك إعمالها في لهجتهم ، أنها إنما عملت بسبب شبهها بـ (ليس) وليس بأصل وضعها، فمتى زال عنها وجهٌ من أوجه الشبه فقدت صفة عملها، "لِأَنَّهَا حرف لَا يتَصَرَّف تصرف الْأَفْعَال فَلم يقو على نقض النَّفْي كَمَا لم يقو على تَقْدِيم الْخَبَر"( ). وهو بذلك لا يخرج عما قرره النحاة في شروط إعمال (ما) الحجازية( )، إلا في الشرط الرابع الذي زاده ابن هشام في أوضح المسالك وهو: "أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها"( )، وسمح به النحاة إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجرور، قال الشاطبيّ: "العلماء أجازوا في ما الحجازية أن يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو حرف جَرٍّ، يعنى مع مجروره، فتقول: ما بي أنت معنيًا. فأنت: هو اسمها، وخبرها: معنيًا. وبي: متعلق بالخبر، كأنه قال: ما أنت مَعْنيًا بي، ومثله قولك: ما عند زيدٌ مقيماً، وما في الدار زيدٌ قائماً، كل هذا جائز"( ).

ثم ذكر ابن الشجريّ اللهجة الثانية في (ما) النافية وهي لهجة بني تميم، وهو متابع لسيبويه في أن القياس هو لهجة بني تميم، وأن الحجازيين خالفوا القياس فأعملوها، قال سيبويه: "ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يَصيرُ إلى أصله وذلك الحرفُ (ما) تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهلُ الحجاز فيشبَهونها بلَيْسَ، إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع، وذلك مع الحِين خاصّةً"( ).

وذكر المُبرِّدُ أنها "تنفي مَا يكون فِي الْحَال وَمَا لم يَقع"( )، وخص ابن السّراج استعمالها في زمن الحال دون الاستقبال إذ قال: "فإذا قلت: ما يقوم زيد فنفيت ما في الحال حسن، فإن قلت: ما يقوم زيد غدًا كان أقبح؛ لأن هذا الموضع خصت به (لا) يعني نفي المستقبل"( ).

وتزاد الباء في خبر (ما) أسوة بـ (ليس)، وفي زيادتها خلاف بين النحويين، فهم مجمعون على زيادتها في خبر (ما) الحجازية( )، وحكى سيبويه زيادة الباء بعدها عن بني تميم بقوله: "إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبَأ به، استوت اللغتان، فصارت ما على أقيس الوجهين"( )، خلافاً لأبي علي الفارسي( )، والزمخشريّ( )، اللذين منعا زيادتها في خبر ما التميمة، والصحيح جواز زيادتها في خبر ما التميمية قال ابن عقيل: "ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية خلافا لقوم بل تزاد بعدها وبعد التميمية"( )، ويؤيد هذا القول رجحان زيادتها السماع والقياس، فأما السماع فلزيادتها في خبر(ما) التميمية في إشعار بني تميم( )، قال الفرزدق التميميّ:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّه ... ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ( )

ولو كان دخولها مختصا بخبر (ما) الحجازية لم تكن لتقع في لهجة غيرهم( )، وأما القياس، "فلأنّ الباء إن كان أصلُ دخولها على (لَيْسَ)، و(ما) محمولةً عليها لاشتراكهما في النفي، فلا فَرْقَ بين الحجازية والتميميّة في ذلك، وإن كانت دخلت في خبرِ (ما) بإزاء اللام في خبر (إنَّ)، فالتميميّةُ والحجازيّةُ في ذلك سَواءٌ"( ). ويظهر أن الباء تزاد في خبر التميمية إعراباً لا معنًى( )، اللذان منعا زيادة الباء في خبر ما التميمية، والذي أرجحه مما مر أنه يجوز زيادة الباء على خبر ما التميمية؛ لأن دعوى أبي علي، والزمخشري لا دليل عليها.

وبالموازنة بين اللهجتين ومما قاله النحاة نتوصل إلى إن اللهجة التميمية في (ما) أقوى قياسًا؛ وإنما كانت في القياس من جهة أن الأصل في العامل أن يكون مختصّاً كحروف الجزم، و(ما) حرف غير مختص كحرف الاستفهام، فهو يدخل على كل واحد من صدري الجملتين الفعلية والأسمية، إلا أن (ما) لمَّا أشبهت (ليس) في الوجوه التي سبق ذكرها ساغ عملها عند الحجازيين( ). لكن تبقى لهجة الحجازيين في استعمال (ما) اقوى في الاستقراء، بدليل أن القرآن بها نزل( ). ونلحظ كذلك "أن لهجة الحجاز تتفق مع العربية الفصحى التي نعرفها مطردة في الشعر الجاهلي والقرآن في ظواهر، وتختلف معها في ظواهر أخرى، كما أن لهجة تميم لا تمثل العربية الفصحى في كل مظاهرها"( ).

وإذا كان مطلوباً ـ وفق مقتضيات أصول البحث ـ موقف للباحث من قياس كلتا اللهجتين وأيهما يُرجّح فأقول: إن لكل منهما قوةً في القياس كما سبق عرضه فلا يمكن أن أرجح إحداهما على الأخرى أو أردَّ إحداهما بالأخرى، وأذهب ما ذهب إليه ابن جني في الترجيح بين اللهجتين إذ قال: "اِعلمْ أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك

إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أُنساً بها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا...هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين"( ). فابن جني يسوي بين قياس (ما) الحجازية والتميمية ويردُّ ذلك إلى سعة القياس عند الفريقين، وأن لكل واحدة منهما مذهباً يجيزه القياس"( ).

ثانياً: الاحتجاج بلهجات العرب في حذف حرف الجر وبقاء عمله:

الأصل بقاء حرف الجر، ولا يجوز حذفه اختيارا( )؛ إلا في موضعين: الأول سماعي، والثاني قياسي، فمن الأول "حذف (على) في قول رؤبة، وقد قيل له: (كيف أصبحت)؟ (خيرٍ، والحمد لله)"( ).. ومن الثاني: "كقولك: بكم درهم اشتريت ثوبك"؛ أي: بكم من درهم"( ). وقد احتج ابن الشجري في أماليه بلهجة من لهجات العرب في مسألة حذف حرف الجر (الباء) في موضع غير الموضعين السابقين وهو في اسم الله تعالى في القسم إذ قال: "ومثل ذلك حذف الباء من اسم الله تعالى، في القسم، في لغة من قال: اللهِ لتفعلنّ، وهو قليل، ولم يستعملوه في غير هذا الاسم، تعالى مسمّاه، فهو مما اختصّ به، كاختصاصه بالتاء في القسم، وبقطع همزته في النّداء، في إحدى اللّغتين، وبتفخيم لامه إذا تقدمتها ضمّة أو فتحة، وبإلحاق آخره ميماً مثقّلة عوضاً من حرف النداء قبله"( ).

ومن المعلوم أن "أدوات القسم والمقسم به خمس: الواو والباء والتاء واللام ومن، فأكثرها الواو ثم الباء وهما يدخلان على محلوف، تقول: والله لأفعلن وبالله لأفعلن"( ). وحكى سيبويه جواز حذفها في القسم على نحو ما ذكر ابن الشجريّ في النص السابق إذ قال: "ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلنَّ؛ وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه "( ). وقول سيبويه (ومن العرب) يدل على أنه استعمال خاص بلهجة من لهجات القبائل، وقد أنكر المُبرِّدُ هذا لاستعمال، إذ قال: "وَاعْلَم أَن من الْعَرَب من يَقُول: اللهِ لَأَفْعَلَنَّ ، يُرِيد الْوَاو فيحذفها وَلَيْسَ هَذَا بجيد فِي الْقيَاس وَلَا مَعْرُوف فِي اللُّغَة وَلَا جَائِز عِنْد كثير من النَّحْوِيين وَإِنَّمَا ذَكرْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ شَيْء قد قيل وَلَيْسَ بجائز عِنْدِي؛ لِأَن حرف الْجَرّ لَا يحذف وَيعْمل إِلَّا بعوض"( ).

ويظهر من النص السابق أن المُبرِّدَ يروي هذه اللهجة لكنه يردها معتذرا بأنه مخالفة للقياس؛ لأن القياس عنده أن حرف الجر لا يجوز حذفه بلا عوض، وكلامه فيه نظر من وجوه:

الأول: أن ما حكاه سيبويه وابن الشجريّ، وغيرهما من النحاة هي لهجة عربية وكلام العرب يقاس عليه وليس العكس.

الثاني: أن المُبرِّدَ أجاز حذف حرف الجر مع(كم) بلا عوض نحو قولك كم لك درهماً، أي كم من درهم( )، والموضعان متشابهان في الدلالة وعدم التعويض.

ويرى أكثر النحاة أن حذف حرف الجر في (اللهِ لأفعلن) قياس مطرد( )، وعلى هذا التوسع في حذف حرف الجر مع القسم حمل ابن جني قراءة من جر (الأرحامِ)( ) في قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾( ). على تقدير حرف جر محذوف، أي: وبالأرحام، وليس المراد من جر (الأرحام) أن تكون معطوفة على المجرور المضمر (به) بل هي باء ثانية كأنك قلت: (وبالأرحام) ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها؛ كما حذفت لتقدم ذكرها( ).

والنحاة مجمعون على أن حكم اسم الله تعالى النصب بعد حذف حرف الجر منه قياسا على نزع الخافض في دخلت الدارَ، لآنك قصدت في الأصل أَحْلف باللهِ لَأَفْعَلَنَّ، فلما حذف حرف الجر وصل الْفِعْل الى ما بعده فعمل فيه( ). وحكى سيبويه جواز جره إذ قال: "واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب (حقاً) إذا قلت: إنك ذاهب حقّاً، فالمحلوف به مؤكَّد به الحديث كما تؤكَّده بالحقِّ، ويجرُّ بحروف الإضافة كما يجر حقٌّ إذا قلت: إنك ذاهبٌ بحقٍّ، وذلك قولك: الله لأفعلنَّ"( ).

ويفسر ابن يعيش علة هذا الحذف بعد أن يجيزها ، وهي كثرة الاستعمال وقوة الدلالة على المحذوف فلا إشكال حينئذ، والحذف عنده في هذا الاستعمال قياس مطردٌ؛ إذ قال: "قد حذفوا حرف القسم كثيراً تخفيفًا، وذلك لقوّة الدلالة عليه، وإذا حذفوا حرف الجرّ، أعملوا الفعل في المقسم عليه، ونصبوه، قالوا: (الله لأفعلنّ) بالنصب؛ وذلك على قياس صحيح؛ وذلك أنّهم إذا عدّوا فعلاً قاصرًا إلى اسم، رفدوه بحرف الجرّ تقويةٌ له، فإذا حذفوا ذلك الحرف إمّا لضرورة الشعر، وإمّا لضرب من التخفيف، فإنّهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدّية، فينصبونه به"( ).

ومن كلام ابن الشجريّ وما حكاه سيبويه ومن تابعه من النحاة نتوصل إلى ما يأتي:

١- ذكر ابن الشجريّ أن أسلوب القسم يلحقه ضرب من التخفيف، لكثرته في كلام العرب، نحو: أحلف بالله لأفعلن، فتخففوا بحذف الفعل، فيقال: بالله لأفعلن، وثم تخففوا منه بحذف حرف القسم، فيقال: اللهِ لأفعلن.

٢- ذكر ابن الشجريّ أن هذا الحذف هو لهجة لبعض العرب.

٣- إذا حذف حرف القسم وهو الباء يجوز في المقسم به وجهان:

الوجه الأول: أن ينصب المقسم به، فيقال: اللهَ لأفعلن، وهو الأجود، والقياس، على أنه منصوب بنزع حرف الجر فيصل فعل القسم إليه على قاعدة الحذف والإيصال.

الوجه الثاني: أن يكون مجروراً بحرف الجر المحذوف، هذا من المواضع التي ذكر النحاة أنه يجوز فيها حذف حرف الجر وبقاء عمله قياساً على لهجة من لهجات العرب الفصيحة.

٤- اعترض المُبرِّدُ على هذا الاستعمال والوجه عنده النصب فقط ، وهو محجوج بإجازته الجر في (كم لك درهمٍ) والموضعان متشابهان، وكذلك بحكاية سيبويه عن العرب، وسيبويه ثقة في ما يرويه عنهم. وهكذا بان لنا أنّ ابن الشجريّ وقف على مسألة حذف حرف الجر مع بقاء عمله .

الفصل الثالث

الاحتجاجُ باللهجاتِ عند ابن الشجريّ في المباحث الصرفيّة

ترتبط دراسة اللهجات العربية بالدراسة الصرفية ارتباطا وثيقا "فكثير من الأبنية الصرفية قد ظهرت في العربية بسبب من تغيرات صوتية نابعة من اختلاف اللهجات"( )، لذا تمتلك اللهجات أهمية خاصة في الدراسات الصرفية لكون اللهجات ودراستها ترتبط ببنية الكلمة التي تكون اكثر عرضة للتطور من باقي فروع اللغة( ) ، فالجانب المتعلق ببنية الكلمة قد يكون أكثر عرضة للتغيير من جانبها النحوي؛ بسبب تأثر الأبنية الصرفية بالعوامل البيئية التي تؤثر على الجانب المنطوق للغة( )،

وقد احتج ابن الشجريّ في كتابه الأمالي بمجموعة من لهجات العرب في كثير من المسائل الصرفية، مما يدلل على تباين العربية ولهجاتها في هذا الجانب تبعاً لتباين البيئات اللغوية المختلفة، وسنعمد في هذا الفصل إلى ذكر هذه اللهجات التي احتج بها بالاستقراء ، وتقصّي أمثلة الظواهر اللهجية في النصوص التي رواها ابن الشجريّ عن العرب، مع دراسة ما نقله الصرفيون واللغويون في مجال اللهجات في ضوء تقسيمها على المباحث الآتية:

المبحث الأول: الاحتجاج باللهجات في أبنية الأسماء والمصادر

المطلب الأول: الاحتجاج باللهجات في أبنية الأسماء:

أبنية الاسم في الدراسة الصرفية تركز على بناء الكلمة وأصولها والزيادة التي طرأت عليها، قال العكبري: "والأسماءُ الَّتي كلُّ حروفِها أصلٌ على ثلاثةِ أضْرُبٍ: ثلاثية ورباعية وخماسيّة وليسَ فِيهَا سُداسِيَّة ، وإنَّما اجتُنِبَ ذلكَ لِطُوله ، وأقلُّ الأُصولِ ثلاثةُ أحرفٍ؛ لأنَّ الحاجةَ تَدْعو إِلَى حَرْفٍ يُبدأ بِهِ وحرفٍ يُوقَفُ عَلَيْهِ وحرفٍ يُفْصَلُ بِهِ بينَهما لئلاّ يَلِي الابتداءَ الوقفُ؛ لأنَّ المُتَجاوِرَين كالشَّيءِ الواحدِ والابتداءُ والوقفُ مُتَضادّان ؛ فَلذَلِك فُصِل بينَهما ، وإنَّما لم يكنِ السُّداسيّ أصلاً ؛ لأنَّه ضِعْفُ الأصلِ الأوَّلِ فَيصير كالمركَّب مثل : حَضْرَمَوْت فَنَقَصُوه عَن ذَلِك وَقد يَبلغُ الاسمُ الثلاثيُّ بالزيادةِ إِلَى سَبْعة أحرف كَقَوْلِك : اشهَابّ الشيءُ اِشْهِيْبَاباً، واحْمَارّ اِحْمِيراراً، وَلم يَزْد على ذَلِك ، فأمَّا (قَرَعْبَلانة)( ) فالحرفُ الثامنُ تَاء التَّأْنِيث وهُوَ فِي حُكْم المنْفَصِل"( ). وسنتطرق في هذا المطلب إلى اللهجات التي احتج بها ابن الشجريّ في تحديد أبنية بعض الأسماء، وهي كالآتي:

أولا: (أُفٍّ):

احتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجات العرب الواردة في بناء (أف) في نص نقله عن ابن جني إذ قال: "قولهم في التضجّر: أفّ، خفّفها بعض العرب، وأسكنوا فاءها، قال ابن جني: فيها ثماني لغات: " أفٍّ وأفٍ وأفَّ وأفٌ وأفَّ وأفًّا، خفيفة، وأُفِّى مُمال، مثل حُبْلِى، ولا يقال: أُفِّي بالياء، كما تقول العامّة وأفْ خفيفة "( )"( ). فـ (أُفّ) اسم فعل مضارع، ويجوز تخفيفه والأصل فيه التشديد( )، وهو بمعنى: أتضجر، والفرق بينه وبين أتضجر أن (أُفّ) لا تقبل (لم)( ). "وهو مبني لوقوعه موقعَ الفعل مطلقًا، إذ الفعل أصلُه البناء، ... وأصلُه أن يكون بناؤُه على السكون، وإنما الحركةُ فيه لالتقاء الساكنين، وهما الفاءان"( ).

وردَّ ابن الشجريّ على نص ابن جني بالقول: "وأقول: إن الذي تقوله العامّة جائز في بعض اللغات، وذلك في لغة من يقول في الوقف: أفْعِى وأعْمِى وحُبْلِى، يقلبون الألف ياءً خالصة، فإذا وصلوا عادوا إلى الألف، ومنهم من يحمل الوصل على الوقف، وهم قليل"( ).

فابن الشجريّ موافق لابن جني في ذكر اللهجات الواردة في (أُفّ) لكنه اختلف معه في جواز نطق (أُفِّى) بالياء في حالة الوقف، وقد حكى الزجّاج لهجة قلب الألف ياء في حالة الوقف، غير أنه منع القراءة بها( )، و(أُفّ) في جميع لهجاتها بدلالة واحدة، وهي بمعنى التضجر( ).

وقد وجّه ابن الشجريّ اللهجات التي ذكرها في بناء (أُفّ) فقال "من قال: "أُفٍّ ، فكسر، حرّكه بأصل حركة التقاء الساكنين، ومن قال: أُفَّ، ففتح، اختار الفتحة لثقل التضعيف، كما قالوا: ربّ

وثمّ، ومن قال: أُفٌّ، أتبع الضّمّ الضّمّ على لغة من قال: شدّ ومدّ"( ). وزاد العكبري لهجة أخرى وهي (تف) فقال: "ويقالُ: تفٌّ بِالتَّاءِ"( ).

وذهب الفرّاء(ت٢٠٧هـ) إلى أن بناء (أُفَّ) على الكسر مع تنوينها يحيلها إلى أسماء الأصوات إذ قال: "وقوله: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾"( ) ، قرأها عَاصِم بن أبي النجود والأعمش (أُفٍّ) خفضًا بغير نون. وقرأ العوامّ (أفّ) فالذين خفضوا ونوَّنوا ذهبوا إلى أنها صوت لا يُعرف معناهُ إلا بالنطق بِهِ فخفضوه كما تُخفض الأصوات. من ذَلِكَ قول العرب: سمعت طاقٍ طاقٍ لصوت الضرب، ويقولون: سمعت تغٍ تغٍ لصوت الضحك. والذين لَمْ ينونوا وخفضوا قالوا: أفّ عَلَى ثلاثة أحرف، وأكثر الأصوات إنما يكون عَلَى حرفين مثل صَهْ ومثل يغ ومَهْ، فذلك الَّذِي يُخفض ويُنَوَّن فِيهِ لأنه متحرك الأول. ولسنا بمضطرين إلى حركة الثاني من الأدوات وأشباهِها فيُخْفَض فخفض بالنون:

وشبهت أفَّ بقولك مُدَّ ورُدَّ إذ كانت عَلَى ثلاثة أحرف. ويدل عَلَى ذَلِكَ أن بعض العرب قد رفعها فيقول أفٌّ لك."( ). ويظهر أن رأي الفرّاء قد تبناه الكوفيون من بعده ، فعندهم أن التنوين إنما هو لزيادة أسماء الأصوات، إذ إنها ترد ناقصة عن أبنية الأسماء فزادوها بالتنوين، وعندهم أكثر ما تُكسر الأصوات بالتنوين إذا كانت على حرفين( ).

ويرى الأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ) أن تنوين (أُف) لهجة إذ قال:" وقال ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾( ). قد قرئت (أُفٍّ)( )، و[أُفًّا]( )، لغة جعلوها مثل (تَعْساً) وَقرأ بعضهم (أُفَّ)( )، وذلك أن بعض العرب يقول (أُفَّ لَكَ) على الحكاية، أي: لا تَقُلْ لهما هذا القول، والرفعُ قبيح؛ لأنَّه لم يجىء بعده باللام، والذين قالوا: {أُفٍّ} فكسروا كثيراً ، وهو أجود"( ).

وظاهر نص الأخفش أن التنوين عنده لهجة، وأن بناء (أُفٌّ) على الضم عنده قبيح، والأجود عنده من لهجات العرب هو الكسر، وأما قوله: إن التنوين لهجة فمردود ؛ لأننا نعلم أن تنوين أسماء الأفعال يقصد به التنكير( )، قال ابن جني: "ومن نَوَّنَ أراد التنكير، فمعنى التعريف: التضجر، ومعنى التنكير: تضجرا"( ). وقال العكبري: "وَإذا كَانَت معرفَة لم تنوّن ، وكانَ التقديرُ أتضجَّرُ التضجُّرَ، وإنْ كَانَت نكِرةً نوِّنتَ على اللغاتِ المذكورةِ ويُقال: أُفّي على الإمالة، ويقالُ: تفٌّ بِالتَّاءِ"( ).

ويختار الطبريّ(ت٣١٠هـ) عدم تنوين (أُف) بقوله: "والذي هو أولى بالصحة عندي في قراءة ذلك، قراءة من قرأه (فلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ)"( ). بكسر الفاء بغير تنوين لعلَّتين:

إحداهما: أنها أشهر اللغات فيها وأفصحها عند العرب.

والثانية: أن حظّ كلّ ما لم يكن له معرّب من الكلام السكون؛ فلما كان ذلك كذلك. وكانت الفاء في أفّ حظها الوقوف، ثم لم يكن إلى ذلك سبيل ؛ لاجتماع الساكنين فيه، وكان حكم الساكن إذا حُرّك أن يحرّك إلى الكسر حرّكت إلى الكسر، كما قيل: مُدِّ وشُدِّ ورُدِّ الباب"( ).

وحاصل ما مر أن (أف) فيه لهجات مسموعة عن العرب، ذكر ابن الشجريّ ثماني لهجات منها، وأوصلها غيره إلى أكثر من أربعين لهجة( )، وأجود تلك اللهجات هي (أُفّ) المشددة، ورد على ابن جني في منعه قلب الألف ياء في (أُفى).

ثانيا: (اسْمٌ):

ذكر ابن الشجريّ في أمالية لفظة (الاسْمُ) ومسائل الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين واحتج باللهجات التي ذكرت في بناء لفظة (اسْمٌ) فقال: " فمن الضّرب الأول: الاسم، فالمحذوف منه عند البصريّين لامه، وهي (واو) واشتقاقه عندهم من السّموّ؛ لأن المسمّى يرتفع ذكره باسمه فيعرف به، وإذا جهل اسمه كان خاملا، ومن هذا المعنى يقال: فلان له اسم، إذا كان شهيرا، وفيه لغات، أعلاها: اسم؛ لأن التنزيل جاء به( )، والثانية: سِم، مكسور السين، والثالثة: سُم، بضمّها، والرابعة: سُما، مضموم الأول، مقصور كهدى، ومنهم من يقول: أُسم، فيضمّ همزته، وهي قليلة"( ).

وإنما تحقق كسر الهمزة في لهجة (اسِم) تبعا لكسرة السين في الأصل: (سِمْو)؛ ولضم الهمزة في لهجة (اسُم) تبعا لضمة السين في الأصل الثاني: (سُمْو)؛ وعلى هذا يكون وزن (اسِم) هو (افِع) ووزن (اسُم) هو (أُفْع)، ووزن (سِم) هو (فِع)، ووزن (سُم) هو (فُع)، ووزن (سُما) هو فُعَلٌ( ). جاء في كتاب العين: "والاسم: أصلُ تأسيسِهِ: السُمُوّ، وألفُ الاسمِ زائدةٌ ونقصانُه الواوُ، فإذا صَغَّرتَ قُلْتَ: سُمَيّ. وسِمّيت، وأَسْميت، وتَسَمَّيْت بكذا"( ).

ونحاة البصرة متفقون على أن الاسم مشتق من (السُّمو)( )؛ "لأنه يسمو بمسماه ويَشْهَرُه ولولا الاسم لكان خاملاً"( ). وأن ألفه حذفت؛ لأنها همزة وصل جيء بها ليتوصل إلى نطق الساكن الذي بعدها( )، مخالفين بذلك لرأي الكوفيين الذين يرون أنه مشتق من (الوسم)( )؛ "لأنه سمة على المسمّى يعرف بها؛ والسمة العلامة؛ والأصل فيه (وسم) إلا أنهم حذفوا الواو من أوله، وعوضوا مكانها الهمزة، فصار اسمًا؛ وزنه (إعْل)، قد حذف منه فاؤه التي هي الواو في وسم"( ). واستدل البصريون على أن أصله من (السُّموّ) وأن همزته همزة وصل "أنَّك إذَا

صغرت الاسم قلت: سُمَيٌّ"( )؛ لأن التصغير عند علماء الصرف يرد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا( )، وعندهم من "قال: إن اسماً مأخوذ من (وَسَمْتُ) فهو غلط؛ لأنه لَوْ كَانَ كذا لكان تصغيره (وُسَيْمٌ) كما أن تصغير عِدَّة وصِلَة: وُعَيْدَة ووُصَيْلَة"( ).

وفي اللهجات الواردة في (اسم) قال فيها أبو البركات الانباريّ: "وفي الاسم خمس لغات: (اِسْم)، و(أُسْم)، و(سِمٌ) و(سُم) و(سُمًى)، قال الشاعر:

باسم الَّذِي فِي كلِّ سُورةٍ سُمُهْ ( )

والشاهد في هذا البيت سمه: بضم السين، بدون همزة لغة في اسم . وقال الآخر:

وعامُنا أَعْجبَنَا مُقَدَّمُه ... يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وقِرْضابٌ( ) سُمِهْ( )

وقال الآخر:

واللهُ أَسْمَاكَ سُمًى مُبَارَكًا ... آثرَكَ الله به إيثَارَكَا( )"( ).

موطن الشاهد: (سُمًا). وجه الاستشهاد: مجيء(اسْمًا) على صيغة "سُمًى" وهي لغة فيه.

وذكر العكبريّ اللهجات الواردة في (اسم) فقال: " وَلُغَاتُهُ خَمْسٌ: سِمٌ بِكَسْرِ السِّينِ وَضَمِّهَا، اسْمٌ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّهَا، وَسُمَى مِثْلُ ضُحَى"( ). ووافق ابن الشجري البصريين في اشتقاق (الاسم من السُّموّ) .

ثالثا: (التي):

احتج ابن الشجريّ في أماليه باللهجات الواردة في بناء (التي) إذ قال:" وأما الّتي ففيها أربع لغات: هذه أعلاها، والثانية: الّتِ، بحذف الياء وإبقاء الكسرة، والثالثة: الّتْ، بإسكان التاء، أنشد الفرّاء:

فقل للّت تلومك إنّ نفسي ... أراها لا تعوّذ بالتّميم( )

التّميم: جمع تميمة، وهي التّعويذ، والرابعة: أنّ منهم من يقيم مقام التي: ذات، كما أنّ منهم من يقيم مقام الذي: ذو، وهى لغة طَيِّئ، وقد تقدّم ذكرها. وذكر أبو القاسم الثمانينيّ(ت٤٤٢هـ) لغة خامسة، وهى التيّ، بتشديد الياء، كما قالوا في المذكّر: الذيّ"( ). الشاهد في هذا البيت حذف الياء وسكون التاء ؛ لكن البيت لم أعثرْ عنه في معاني القرآن للفراء كما قال ابن الشجريّ.

و(التي) اسم موصول للمؤنَّث العاقل وغير العاقل، وهو معرفة( )، ولا يصح نزع الألف واللام منه للتنكير( )، ولا يتم إلا بصلةٍ( ). وبعض الشعراء أدخل على (التي) حرف النداء (يا)، قال الشاعر:

مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي( )

والقياس في حروف النداء أنها لا تدخل على ما فيه الألف واللام إلا في قولنا: يا الله( )، ويبدو أنه شبهها بها من حيث كانت الألف واللام غير مفارقتين لها( ). وعدّه جماعة من النحويين ضرورة( )، وعلى هذا فلا شاهد فيه.

وذكر اللغويون أن (التي) فيها لهجات مستعملة وهي خمس لهجات على نحو ما ذكر ابن الشجري، قال ابن هشام: "وَلَك فِي يَاء الَّتِي من اللُّغَات الْخمس مَا لَك فِي يَاء الَّذِي"( ). وهي: "الإثبات والحذف، فعلى الإثبات تكون إما خفيفة فتكون ساكنة، وأما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسورا؛ كما كان قبل الحذف وإما ساكنا، فهذه الخمس لغات في (الذي) و(التي)"( ).

وهذه اللهجات كلها فصيحة وتبقى اللهجة الشائعة هي أعلى هذه اللهجات على ما حكاه ابن الشجريّ في مقدمة هذه المسألة.

رابعا: (الذي):

احتج ابن الشجري في أماليه في مسألة الاسم الموصول (الذي) بلهجات العرب الواردة فيه إذ قال:" إن أصل الذي والتي: لذٍ ولتٍ، كما قال البصريّون، وأمّا اللّغات فيها، فأوّلها: الّذي، وهي اللغة العليا، والثانية: الّذِ، بحذف الياء وإبقاء الكسرة، قال الشاعر:

والّذِ لو شاء لكانتْ بَرّا ... أو جَبَلاً أصَمَّ مُشْمَخِرًّا( )

والثالثة: الّذْ، بإسكان الذال، قال:

فَظَلْتُ في شَرٍّ من الَّذْ كِيدَا ... كالَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا( )

الزُّبية: حفيرة يستتر فيها الرجل للصيّد. والرابعة: الَّذِيِّ بتشديد الياء، قال:

وَلَيْسَ المالُ فاعْلَمْهُ بِمالٍ ... وَإن أَغْنَاك إِلَّا للّذيِّ

يُرِيدُ به العَلاَءَ ويَمْتَهِنْهُ ... لأَقْرَبِ اَقْرَبِيه ولِلْقَصِيِّ( )

والخامسة: استعمالهم (ذا) بمعنى (الذي)، وذلك إذا أوقعوه بعد (ما) الاستفهامية، كقولك: ماذا صنعت؟ وماذا معك؟ تريد: ما الذي صنعت؟ وما الذي معك؟ ...ومنه في الشّعر قول لبيد:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ؟ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ( )

ومثله في التنزيل: ﴿ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾( ). قال: معناه: ما الذي أنزل ربّكم؟

والسادسة: أنّ منهم من يقيم مقام الذي: ذو، ومقام التي: ذات، وهى لغة طيّىء، يقولون: زيد ذو قام، وهند ذات قامت، بمعنى التي قامت، قال:

فَإِنَّ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ ... فِيهِ تَنَمَّتْ وَأَرْسَتْ عِزَّها مُضَرُ( )

و(ذو) موحّدة على كلّ حال، في التثنية والجمع، وكذلك (ذات)، موحّدة مضمومة في كلّ حال"( ).

ذكر ابن الشجريّ في النص السابق اللهجات الواردة في الاسم الموصول (الذي) وقد أوصلها إلى ست لهجات، وذكر أن اللهجة العالية منها هي (الذي) وهي المستعملة عند أكثر العرب، ثم أردف ذلك بذكر أربع لهجات أخرى في (الذي) وهي: (الّذِ)، و(الّذْ)، و(الَّذِيّ)، و(ذا)، وقد ذكر النحاة لهجة الحذف في (الّذِ)، و(الّذْ)، وعدوا الحذف فيهما للتخفيف( )، و"دعوى الحذف في المبنيات غير مقبولة، بل هي لغات مختلفة"( )، وإنما قيل: فيها محذوفة الياء تجوزاً، والكسرةُ التي قبل الياء المحذوفة تدلُّ عليها، أما تعليل سكون الذال فمرده أنهم حين حذفوا الياء استعاضوا بالكسرة منها، ثم أسكنوا الذال للوقف، ثمّ أجروا الوصل مُجرى الوقف( ).

أما (الذيّ) بتشديد الياء فلم يشرْ ابن الشجريّ إلى حركة التشديد فيها، وقد ذكر النحاة أنها تكون مضمومة ومكسورة( )، وعدوا قول الشاعر:

أَغْضِ ما اسطعتَ فالكريمُ الذيُّ ... يألفُ الحِلمَ إن جفاهُ بذِيُّ( )

شاهداً على سماع (الذي) مضمومة في كلام العرب( ). "ولا فرق بين الياء المشددة والمخففة"( ).

أما ما ورود في (ذا) المركبة مع (ما) الاستفهامية بمعنى (الذي) فهي لهجة معروفة حكاها سيبويه بقوله: "أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ"( ).

ثم ذكر ابن الشجريّ اللهجة المشهورة وهي استعمال (ذو) بمعنى (الذي) عند قبيلة (طَيِّئ) مستشهداً على كلامه ببيت من الشعر لرجل من طَيِّئ، ويبدو أن هذه الظاهرة بلغت من الشهرة

أنها لم تقتصر على قبيلة طَيِّئ فحسب، فالبيت الذي شاع في كتب النحو شاهداً على هذه اللهجة هو لرجل من بني أسد وهو منظور بن سحيم الفقعسي الأسدي، وهو قوله:

وَإِمَّا كِرَامٌ مُوْسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ ... فَحَسْبِيَ مِنْ ذُوْ عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا( )

ولعل ذلك مرده إلى أن قبيلة أسد تجاور قبيلة طَيِّئ( )، وقد حكى ابن الشجريّ وغيره أن المشهور في (ذو) البناء( )، وروي هذا البيت بالإعراب بجر (ذو) فتكون روايته (من ذي)( ).

وقيّد بعض النحاة هذا الاستعمال بالجر فقط؛ لورود السماع به ( ).

خامسا: (حيث):

احتج ابن الشجريّ بلهجات العرب على بناء (حيثُ) إذ قال: "وفيها لغات، منهم من بناها على الفتح؛ لمكان الياء، وهو القياس، حملا على (أين) و(كيف) و(ليت) و(كيت) و(ذيت)، ومنهم من بناها على الضّمّ، وهى لغة التنزيل؛ وذلك أنّ إضافتها إلى الجملة لا اعتداد بها؛ لأن حقّ الظّرف المكانيّ أن يضاف إلى المفرد، فلما عدمت الإضافة التي يستحقّها ظرف المكان، صارت إضافتها كلا إضافة، فأشبهت الغايات التي استحقّت البناء على الضمّ، لقطعها عن الإضافة، ومن قال: (حيثِ) فكسرها؛ فلأنّ الكسرة أصل حركة التقاء الساكنين، ونظيرها في ذلك (جيرِ)، وقد استعملوها في الأحوال الثلاثة بالواو، فقالوا: حَوْثَ، وحَوْثُ وحَوْثِ"( ).

فـ(حيث) ظرف مكان مبني، وحقه البناء على السكون؛ لأنها أصل حركة البناء؛ إلا أنها تحركت تخلصاً من التقاء الساكنين، وهي مبنية في جميعِ لهجات العرب، غير أن قسماً من العرب بناها على الفتح طلبًا للخفة؛ ولثقل الكسرة بعد حرف (الياء) نحو: (أيْنَ) و(كَيْفَ)، ومنهم من شبّهها بالغايات، فضَمها ، نحو: (قَبْلُ) و(بَعْدُ)( )، أما علّة بنائها فترجع إلى واحد من الأسباب الآتية:

الأول: أنها مبهمة في دلالتها بدليل أنها تقع على الجهات الست، فأشبهت بإبهامها في الأمكنة (إذ) المبهمةَ في الأزمنة وهي مبنية فبنيت لأجل هذا الشبه الواقع بينهما.

الثاني: أنها أشبهتْ الأسماء الموصولة في افتقارِها إلى جملة تأتي بعدها تُوضِحها، فبُنيت كبناء الموصولات.

الثالث: أنها خالفت أخواتِها في لزوم إضافتها إلى جملة فبُنيت لخروجها عن بابها( ).

وقد ذكر غير واحد من القدماء اللهجات الواردة في (حيث) إذ قال الخليل: "للعرب في حيث لغتان واللغة العالية: حَيْثُ، الثاء مضمومة وهو أداة للرّفع يرفع الاسم بعده، ولغةٌ أخرى: حَوْثُ

رواية عن العرب لبني تميم"( ). ونص الخليل يوضح أن في (حيث) لهجتين، الأولى حيث مضمومة ، وذكر أن هذه اللهجة هي الأفصح، والثانية (حوث) ونسبها إلى بني تميم.

واستدرك الأخفش لهجة الفتح في (حيث) إذ قال: "وذلك أن الأسماء التي ليست بمتمكنة تحرّك أواخرها حركة واحدة لا تزول ، علتها نحو: "حَيْثُ" جعلها بعض العرب مضمومة على كل حال، وبعضهم يقول: "حَوْثُ" و "حَيْثَ" ضم وفتح"( ).

وقال المبّرد :"(حَيْثُ) فِيمَن ضم وهي اللُّغَة الفاشية وَالْقِرَاءَة المختارة {سَنَسْتَدرجُهُم من حَيْثُ لَا يعلمُونَ}( )"( ). وقال أيضاً: "فَمن جعل (حَيْثُ) مَضْمُومَة – وَهُوَ أَجود الْقَوْلَيْنِ– فَإِنَّمَا ألحقها بالغايات، نَحْو: من قبل، وَمن بعد، ... وَمن فتح فللياء الَّتِي قبل آخِره، وَأَنه ظرف بِمَنْزِلَة (أَيْن) و(كَيفَ)"( ).

وقال الزجّاج :"منَ العَربِ من يقول: (ومن حَيْثَ خَرَجْتَ)، فيفتح لالتقاءِ السَّاكنين، ومنهم من يقول: (مِن حوْثُ خَرجتَ) ولا تقرأ بهاتين اللغتين؛ لأنهما لم يقرأ بواحد منهما ولا هما في جودة (حَيْثُ) المبنيَّةِ على الضم"( ).

وقال أبو حيّان: "وقد تخلف ياءها واو (حوث) هي لغة طَيِّئ"( ). و"عند بني الحارث من أسد، وبني فقعس يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب يقولون: مِنْ حَيْثِ، وكان ذلك حيثَ التقينا"( ).

وقال ابن الصائغ: "ويُقال: (حَيْثُ) و(حَيْثَ) معًا، والكسائيّ حكى كسرَها، وقيل فيها: (حَوْثُ) و(حوثَ) معًا؛ وأشهر لغاتها الضّمّ"( ).

وقال ابن هشام: "حَيْثُ وطَيِّئ تَقول: حوث، وَفِي الثَّاء فيهمَا الضَّم تَشْبِيهاً بالغايات؛ لِأَن الْإِضَافَة إِلَى الْجُمْلَة كلا إِضَافَة لِأَن أَثَرهَا وَهُوَ الْجَرّ لَا يظْهر، وَالْكَسْر على أصل التقاء الساكنين ، وَالْفَتْح للتَّخْفِيف ، وَمن الْعَرَب من يعرب حَيْثُ ، وَقِرَاءَة من قَرَأَ: ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾( )، بِالْكَسْرِ( )، تحتملها وتحتمل لُغَة الْبناء على الْكسر وَهِي للمكان اتِّفَاقًا"( ).

ومن النصوص السابقة نتوصل إلى ما يأتي:

أولاً: أن أصل (حيث) البناء على السكون، لكنها كسرت تخلصاً من التقاء الساكنين، أو تبنى على الفتح للتخفيف، وتبنى على الضم وهي اللهجة الأكثر شيوعاً( ).

ثانياً: اختلفت أوصاف النحويين للهجة الشائعة في (حيث) ، فقد وصفها الخليل بالعالية، والمبّرد بالفاشية والأجود، والزجّاج بالأجود، وابن الشجريّ بالعالية، وهذا يدل على أن جميع اللهجات،

فصيحة في الاستعمال لكنهم فضلوا (حيث) بالضم على غيرها، ولعل الذي حملهم على ذلك هو كثرة الناطقين بهذه اللهجة قال ابن مالك: "وهو مبني على الضم في أكثر الكلام"( ). ولعل مرجع ذلك أن "الضَّم أولى بحركتها؛ لِأَنَّهَا غَايَة فَأَعْطيت غَايَة الحركات وَهِي الضمة؛ ولِأَنَّهَا أقوى الحركات ، وَقيل بُنيت على الضَّم ؛ لِأَن أَصْلهَا حوث فدلت الضمة على الْوَاو( ).

ثالثاً: في لهجة طَيِّئ تحل الواو محل الياء في (حيث) فتصير (حوث) ونسبها الخليل إلى بني تميم. وذكر ابن سيدة : إن (حيث) أصلها (حوث)( ). ولعل ذلك يقوي لهجة الضم في (حيث).

رابعاً: أن بعض القبائل يعربونها ، وهم بنو الحارث من أسد، وبنو فقعس. ويستشهدون بقوله تعالى: ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾( ) في قراءة من قرأ (حيثِ) بِالْكَسْرِ، وتحْتَمل أنها معربة مجرورة بحرف الجر، وتحتمل أنها مبنية على الْكسر في لهجة البناء على الكسر، لذا لا يمكن التسليم بهذه اللهجة؛ لأنه "إذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال"( ). ولعل ذلك ما حمل ابن الشجريّ على عدم ذكر لهجة من يعربها.

سادسا: (لدن)

احتج ابن الشجريّ في أماليه باللهجات الواردة في كلمة (لدن)، وذلك في المجلس الحادي والثلاثين إذ قال: "لدن من الظّروف التي لم تتمكّن، لغلبة الإبهام عليها، وفيه لغات: أولها (لَدُنْ) مثل :عَضُد، والثانية(لَدْنِ) مثل :عَضْد، والثالثة (لُدْنِ) مثل عُضْد، خفّفوه تارة بإسكان أوسطه، وتارة بنقل الحركة إلى أوله، وحرّكوا النون لالتقاء الساكنين، وخصّوها بالحركة التي كانت للدال، والرابعة لَدُ، بحذف النون، كما أنشد سيبويه:

مِن لَدُ شَوْلًا... ( )

ووجه حذف النون فيما ذكره أنهم حذفوها لالتقاء الساكنين، في قولهم: (لد الصّلاة)( )، كما حذفوا التنوين من الأسماء الأعلام، في نحو زيد بن فلان، ثم أجروا النون في الحذف، ولم يلقها ساكن، مجراها في الحذف لالتقاء الساكنين. والخامسة (لُدْ)، بحذف النون، بعد نقل الضمة إلى اللام. والسادسة (لُدُ)، بحذف النون وضم اللام، إتباعا لضمة الدال، وإنما يحذفون النون إذا أضافوه إلى المظهر، فإن أضافوه إلى المضمر ردوها، فقالوا: لَدُنْكَ ولَدُنْه ولَدُنّا. والسابعة (لَدَنْ) بفتح الدال، وأصل هذه اللغة أنهم حذفوا النون بعد إسكان الدال ثم ردّوها، ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين، تشبيهاً للدال بآخر الفعل مع النون الخفيفة، في نحو: ﴿لَنَسْفَعاً﴾( )، ولا يكون هذا العمل إلا مع غدوة"( ) .

وأردف في المجلس التاسع والستين قائلاً: "ولدن كعند في المعنى، إلاّ أنّها مبنيّة"( ).
فـ(لدن) هي ظرف بمعنى (عند)( )، قال سيبويه: "وأما لدن فالموضع الذي هو أول الغاية، وهو اسمٌ يكون ظرفاً. يدلك على أنه اسمٌ قولهم: من لدن، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين"( ). غير أن العرب توسعت في استعمال (عند) على غير ما هو في (لدن) فتراهم يقولون: (هذا القول عندي صواب)، ولا يقال: (هذا القول لَدَنيَّ صواب)، و(المال عندي) وأنت لا تريد أنه بيدك؛ وإنما تريد أن تخبر أنه بحضرتك أو أنك قادر عليه، وهذا لا يقع في (لدن)( ).
وتجر ما بعدها إلّا في قولهم: (لدن غدوةً)( )، فجاءت منصوبة( ).
والمشهور عن العرب أنها مبنية ، وفي لهجة قبيلة (قيس) معربة( )، والأصل في هذه اللهجات أن تكون (لدن) بنون ساكنة وحذفها جائز؛ لكنه قليل( )، وبالحذف قرأ نافع: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾( ). و"إذا أضَفْتها إلَى نَفسك زِدْت نوناً ليَسْلَم سُكُون النُّون الأولى تَقول: مِن لدُنْ زيد فتُسَكِّن النُّون ثمَّ تُضيف إلَى نَفسك فَتَقول: لَدُنِّي كَمَا تَقول : عَن زيد وعَنِّي، ومَن حَذفَ النُّون فَلأَنَّ لَدُنْ اسْم غير مُتمكن، وَالدَّلِيل على أَن الْأَسْمَاء يجوز فِيهَا حذف النُّون قَوْلهم: قَدْني فِي معنى حَسْبي، وَيجوز قَدِي بِحَذْف النُّون لِأَن قَدْ اسْم غير مُتَمَكن"( ).

ونفهم من كلام ابن الشجريّ أن (لدن) فيها سبع لهجات مستعملة، ثلاث منها استعملت فيها (لدن) من غير حذف وهي (لَدُنْ، لَدْنِ، لُدْنِ)، وأربع حذفت منها النون وهي (لَدُ، لُدْ، لُدُ، لَدَن)، والملاحظ في اللهجة الأخيرة أنهم ردوا النون بعد حذفها. كأنّ الناطق بهذه اللهجة "توهم أن هذه النون زائدةٌ تقوم مقام التنوين فنصب كما تقول: قائمٌ غدوةً"( ).
ولم ينسب ابن الشجريّ هذه اللهجات إلى القبائل الناطقة بها، ولم يذكر لهجة بني قيس التي تجري (لدن) مجرى الأسماء المعربة، واختار النحاس وابن سيدة أنها ثماني لهجات بزيادة (لُدُنْ) ومعناها كلها واحد( ).

سابعا: (كَيْتَ وذَيْتَ)

احتج ابن الشجريّ في أماليه في بناء (كيت وذيت) واللهجات التي وردت فيهما وأصلهما إذ قال: "وأمّا كيت وذيت ، فإنّ العرب استعملت هاتين اللفظتين كناية عن الجمل والحديث الطويل،

وألزموهما التكرير، فقالوا: بلغني كيت وكيت، وكان من الأمر ذيت وذيت، وفيهما ثلاث لغات: فتح التاء وكسرها وضمّها، والفتح أشهر وأقيس، وأصلهما: كَيَّةَ وذَيَّةَ، فأسقطوا منهما الهاء والياء المتحركة، وعوّضوا منها التاء، وقد استعملوا كَيَّةَ وذَيَّةَ مكرّرتين أيضاً مفتوحتين لا غير، وإنما بنوا هاتين اللفظتين لأنهم عبّروا بهما عن الجمل، والجمل مبنيّة"( ).

وفي هذين اللفظين قال سيبويه:" ومنهم من يقول: ذَيْتَ فيخفِّف، ففيها إذا خففت ثلاث لغات: منهم من يفتح كما فتح بعضهم حَيْثَ وحَوْثَ، ويضمّ بعضهم كما ضمتها العرب، ويكسرون أيضاً كما في أولاءِ؛ لأنَّ التاء الآن إنمَّا هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف"( ).

ويظهر من نص سيبويه وابن الشجريّ إنّ كيت وذيت من "الكنايات عَن الْخَبَر؛ كَمَا يكنى عَن الِاسْم الْمَعْرُوف بفلان، وَعَن الْعدَد بِأَن يَقُول: كَذَا وَكَذَا وَلم يوضع على الْإِفْرَاد؛ فَلذَلِك بنيت، وَالتَّاء متحركة بِالْفَتْح؛ لالتقاء الساكنين من حَيْثُ حركت آخر (أَيْن) ، و(كَيفَ)، وَمَا أشبه ذَلِك"( ). وفيهما ثلاث لهجات مشهورة عن العرب، ولم ينسبوا هذه اللهجات إلى قبيلة بعينها و"إذا سميت بـ "ذَيْتَ" قلت: ذياتٌ"( ). ويرى ابن جني أن تاءِ ذَيْتَ وَكْيت للتأنيث( ). خلافاً للجوهريّ الذي ذكر أن التاء فيها منقلبة وأن أصلها هاء فصارت أصلا( ).

وفصّل ابن سيده القول في أصل تاء (كيت وذيت) فقال: "فقد قَالُوا: كَانَ من الْأَمر كَيَّه وكَيَّه، وذَيَّه وذَيَّه، ثمَّ خففوا فَقَالُوا: كَيْتَ وكَيْت، فأبدلوا التّاء من الْيَاء، فَهَلا أجزته فِي (بنت) على هَذَا فَالْجَوَاب أَن ذَلِك لَا يجوز من أَجله فِي (بنت) إِبْدَال التّاء من الْيَاء لِأَن هَذِه أَسمَاء لَيست متمكنة، فَحَمْلُ المتمكن على المتمكن أولى من حمله على غير المتمكن لِأَنَّهُ أقرب إِلَيْهِ وأشبه بِهِ"( ) . ووافقه على رأيه العكبري( )، وابن عصفور( )، والرضي( ).

المطلب الثاني: الاحتجاج باللهجات في أبنية المصادر:

مصطلح المصدر ورد ذكره عند علماء النحو العربي منذ القدم، فهو من أقدم المصطلحات التي تعرّفّ عليها تاريخ النحو العربي، قال ابن السّراج في تعريفه: "المصدر اسم كسائر الأسماء، إلا أنه معنى غير شخص. والأفعال مشتقة منه وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصرفها"( ). والمصدر هو: "كل اسْم دلّ على حدث وزمان مَجْهُول ، وَهُوَ وَفعله من لفظ وَاحِد ، وَالْفِعْل مُشْتَقّ من الْمصدر فَإِذا ذكرت الْمصدر مَعَ فعله فضلَة فَهُوَ مَنْصُوب تَقول: قُمْت قيَاماً وَقَعَدت قعُوداً وَإِنَّمَا يذكر الْمصدر مَعَ فعله لأحد ثَلَاثَة

أَشْيَاء ، وَهِي توكيد الْفِعْل وَبَيَان النَّوْع وَعدد المرات، نقُول: فِي التوكيد قُمْت قيَاماً وَقَعَدت قعُوداً وَتقول: فِي التَّبْيِين، قُمْت قيَاماً حسناً وَجَلَست جُلُوسًا طَوِيلاً وَتقول : فِي عدد المرات قُمْت قَوْمَتَيْنِ وَقَعَدت قعدتين وَضربت ثلاثُ ضرباتٍ وَلَا يجوز تَثْنِيَة الْمصدر وَلَا جمعه ؛ لِأَنَّهُ اسْم الْجِنْس وَيَقَع بِلَفْظِهِ على الْقَلِيل وَالْكثير، فَجرى لذَلِك مجْرى المَاء وَالزَّيْت وَالتُّرَاب، فان اخْتلفت أَنْوَاعه جَازَت تثنيته وَجمعه تَقول: قُمْت قيامين وَقَعَدتُ قعودين"( ). وسأتطرق إلى بيان اللهجات التي احتج بها ابن الشجريّ في بحث بناء بعض المصادر وهي:

أولا: مصدر الفعل (ضَعَفَ):

احتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجات العرب في مسألة من مسائل أبنية المصادر؛ وذلك في مصدر الفعل (ضَعَفَ) إذ قال: "الضَّعْفُ والضُّعْفُ: لغتان، كالزَّعم والزُّعم، والفَقر والفُقر، وزعم قومٌ أن الضُّعف بالضمّ في الجسم، والضَّعف في العقل، وليس هذا بقول يعتمد عليه؛ لأن القرّاء قد ضمّوا الضاد وفتحوها في قوله تعالى: ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾( )"( ).

قال الخليل في دلالة هذه اللفظة: "الضُّعْفْ: خلاف القوّة، ويقال: الضَّعْفُ في العقل والرأي، والضُّعْفُ في الجسد. ويقال: هما لغتان جائزتان في كلّ وجه. ويقال: كلّما فتحت بالكلام فتحت بالضَّعْف. تقول: رأيت به ضَعْفاً. وأنَّ به ضَعْفاً، فإذا رفعت أو خفضت فالضم أحسن، تقول: به ضُعْفٌ شديدٌ. وفَعَلَ ذاك من ضُعْفٍ شديد"( ).

ويرى سيبويه أن الضَّعف، والضُّعف لهجتان فصيحتان كما هو الفّقر، والفُقر ولم ينسبهما إلى قبيلة بعينها( ).

وهما كذلك عند ابن دريد ذاكراً أن الضم لهجة النبي محمد صلى الله عليه وسلم إذ قال: "الضَّعف والضُّعف لُغَتَانِ فصيحتان قد قُرئ بهما( )، والضُّعف لُغَة النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَآله وَسلم"( ).

ويرى الزجّاج أن معنى الضَّعف و(الضُّعف) واحدٌ لأنهما لهجتان( ). وهو قول الأزهريّ كذلك( ).

وذهب أبو علي الفارسيّ إلى أن الفتح لهجة أهل الحجاز، لذا الأخذ بها أوجب في القراءة؛ لأنّ القرآن عليها نزل( ).

وقال ابن الجوزيّ: "يقال: هو الضَّعف والضُّعف، والمَكث والمُكث، والفَقر والفُقر، وفي اللغة كثير من باب فَعْل وفُعْل، والمعنى واحد"( ).

ومن النصوص السابقة يمكن أن نتوصل إلى ما يأتي:

أولاً: ذكر الخليل أنهما لهجتان، بيد أنه يرى أن هناك تناسقاً صوتياً بين موضع اللفظة الإعرابي والمصدر المستعمل، فإذا كان المصدر في موضع نصب فالفتح فيه أولى، وإذا كان في موضع رفع أو جر، فالضم فيه أولى، ولم يورد الخليل بن احمد دليلا من السماع على إجازة هذا الاستعمال.

ثانياً: يرى سيبويه، والزجّاج والأزهريّ أنهما لهجتان من غير أنْ ينسبا أيا منهما إلى قبيلة بعينها.

ثالثاً: يرى ابن دريد وأبو علي الفارسيّ أن الضم لهجة الحجازيين، وبناء على ذلك قّرر أبو علي الفارسيّ بأن القراءة بها أولى؛ لأن القرآن نزل بلهجتهم. كما في حديث عثمان رضي الله عنه: "إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ القُرْآنِ، فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا ذَلِكَ"( ).

رابعاّ: ذهب ابن الشجريّ إلى أن الضَّعْفَ والضُّعْفَ لهجتان، وأنكر على من يذهب إلى أن الضُّعف بالضمّ في الجسم، والضَّعف بالفتح بالعقل، مستدلا بالقراءة السابقة على بطلان هذه الدعوة.

ثانيا: مصدر الفعل (كَرِهَ):

احتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجات العرب في مسألة بناء مصدر الفعل (كَرِهَ)، وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّساءَ كَرْهاً﴾( ). وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾( ). ذاكراً إنهما لهجتان فصيحتان، مثل: الشَّرب والشُّرب، والضَّعف والضُّعف( ). واللغويون متفقون على أن: الكُره هو خِلَافِ الرِّضَا وَالْمَحَبَّةِ، والْكُرْهُ: الْمَشَقَّةُ، وَالْكَرْهُ: أَنْ تُكَلَّفَ الشَّيْءَ فَتَعْمَلَهُ كَارِهًا( ).

لكن هناك خلافاً في الحدِ الفارق بين الكرُه، والكَره، وكلاهما مستعمل في القرآن الكريم على نحو ما مر في الآيات التي استعرضها ابن الشجريّ، ويسوق الأخفش رأيين في تحديد الفارق بينهما إذ قال: "وهما لغتان مثل (الغُسْل) و(الغَسْل)، و(الضُعْف) و(الضَّعْف) إلا أنه قد قال بعضهم: إنه اذا كان في موضع المصدر كان (كُرْهاً) كما تقول: (لا تقوم إلا كَرْهاً) وتقول: (لا تقوم إلا على كُرْهٍ) وهما سواء مثل (الرُّهْبِ) و(الرَّهْبِ)"( ).

نقل ابن السكيت عن الكسائيّ أن (الكَرْه) و(الكُرْه) لهجتان( )، وذكر النحّاس أن "الكُره من نفسك، والكَره بالفتح ما أُكرهت عليه"( )، وتابع القرطبيّ النحّاس محتملا بعد أن ذكر أنهما لهجتان فصيحتان( ).

يرى ابن عطية وأبو حيّان أن (الْكُرْهُ) هو اسْمُ الْمَفْعُولِ، كَالْخُبْرِ، بمعنى: المخبور وَ(الْكَرْهُ) الْمَصْدَر( ). ونقلا أن هناك من يفسر الكرُه على أنه المشقة، والكَره هو الغلبة والقهر، ولهذا ضعفوا قراءة من قرأ (كَرْهًا)( ) بالفتح في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾( ). بحجة أنه لو كان حملها غلبة وقهرا لرمت به( ). وعقّب ابن عطية بعد هذا الرأي بقوله: "والقول الذي قدمناه أصوب"( ). وقال أبو حيان فيمن ضعّف قراءة الفتح في (كَرها)، "وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، إِذْ قِرَاءَةُ الْفَتْحِ فِي السَّبْعَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ"( ). وتابعه السمين الحلبي( ).

ومن كلام ابن الشجري وآراء العلماء نتوصل إلى ما يأتي:

الرأي الأول وهو رأي الأخفش، وابن السكيت عن الكسائيّ وابن الشجريّ والقرطبيّ في أحد قوليه: أن الكره بالفتح والضم مصدر للفعل كره ؛ وإنما سبب هذا الاختلاف مرده إلى لهجات العرب المختلفة، ودليلهم على قولهم قراءة من قرأ (كَرْهًا)، وهي قراءة سبعية.

الرأي الثاني، وهو رأي من حاول أن يجد فرقاً استعمالياً بين اللفظين مرده إما دلالي أو مبني على أصل الصيغة الصرفي، ولا دليل لديهم يقوم على ما يذهبون إليه.

المبحث الثاني: الاحتجاج باللهجات في أبنية الأفعال

المطلب الأول: الاحتجاج باللهجات في صيغتي (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ):

تتعاقب الصيغتان (فَعَلَ وأَفْعَلَ) على المعنى الواحد، وكل صيغة منهما تمثل لهجة معينة قال سيبويه: "وقد يجيء فَعَلَتْ وأَفْعَلَتْ المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على فعلت، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت"( ). وقال ابن السّراج: "وحَقُّ هذهِ الألفِ إذا دخلتْ على: فَعَلَ لا زيادةَ فيهِ أَنْ يجعلَ الفاعلَ مفعولًا، نحو: قَام وأَقمتُه، وقَد ذُكِر هذا فيما مضى، ويكونُ في معنى "فَعَلَ" في لغتينِ مختلفتينِ، نحو: قِلْتُه وأَقلتُه، وأَشباهُ هذَا كثيرٌ"( ).

ويظهر أن علماء اللغة قد درسوا هذه الظاهرة تأسيساً على أنها ظاهرة وشيجة الصلة بقضية اختلاف اللهجات، وليس من قبيل التعدي واللزوم، قال ابن درستويه: "ولا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين؛ فأما من لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان، والمعنى واحد"( ).

ويظهر من نص ابن درستويه أن القدماء يرون أن اللفظتين إذا كانتا في بيئتين مختلفتين فليس إحداهما أصلاً للآخر، وإنما كل واحدة منهما أصل قائم برأسه، وفي عزو هاتين الصيغتين إلى البيئة اللغوية الناطقة بهما يمكن القول: إن صيغة (فَعَلَ) المجردة تعود إلى قبيلة حجاز، وإن صيغة أفعل المزيدة هي لتميم( ).

ويرى بعض الباحثين المُحْدثِين "أن صيغة (فَعَلَ) هي أصل لصيغة (أفْعَل)، سواء أتفق معناهما أم أختلف، فأما إذا كان في (أفعل) زيادة معنى على (فعل) كالتعدية مثلاً، فلا يشك أحد في أن الهمزة زيادة على البناء الأصلي (فعل)، وأما إذا اتفق المعنى فلا بد من أن هناك عوامل تطورية أدت الى أن يصبح المعنى مع الزيادة كالمعنى بغير زيادة"( ). وفي بعض الأفعال استغنوا بـ (أَفْعَلَ) عن (فَعَلَ)، فتركوا الأخير مع أنّه هو الأصل، على حد قول سيبويه السابق، وهي أفعال قليلة، قال سيبويه: "استُغنيَ عن جَنَنتُ ونحوها بأَفْعَلْتُ"( ). وسأتناول أمثلة من الأفعال على تلكما الصيغتين فيما يأتي:ـ

أولاً: (ثَوَى) و (أثْوَى):

احتج ابن الشجريّ في أماليه باللهجتين الواردتين في الفعل (ثَوَى) إذ قال: "وثويت في المكان وأثويت: إذا أقمت فيه، لغتان فاشيتان، فمن أثويت قول الأعشى:

أَثْوَى وَقَصَّرَ لَيْلُهُ لِيُزَوَّدَا( )

ومن (ثويت) في التنزيل قوله تعالى: {وَما كُنْتَ ثاوِياً فِي أَهْلِ مَدْيَنَ}( ). والثّويّة: اسم مكان، والثّويّ: الضيف، وأمّ المثوى: صاحبة المنزل"( ).

فالفعل(ثوى وأثوى) يستعملان للدلالة على الإقامة بالمكان، والذي ذكره ابن الشجريّ يختلف عمّا في معجم العين، فليس (ثويت وأثويت) فيه بمعنى واحد، وإنما أثويت يدل على طول الإقامة بالمكان. قال الخليل: " ثَوَى يَثْوِي ثواءً. ويُقالُ للمقتول: قد ثَوَى. ويقال للغريب المقيم ببلدة: هو ثاويها. والمَثْوى: الموضع. وأثويته: حَبَسْته عندي"( ). وحكى مثل هذا القول ابن سيدة( ).

وهذا خلافٌ لما شاع في كتب اللغة، فقد ذكر غير واحد من علماء العربية أن (ثويت وأثويت) بمعنى واحد، قال النحّاس: "والمثوى: المنزل لا يعرف فيه الأصمعي إلا: ثوى بالمكان: إذا نزله وأقام به، وحكى غيره: ثوى وأثوى"( ). وأن سبب اختلاف لفظهما مرده إلى اختلاف لهجات القبائل التي تستعمل هذه اللفظة، فهي عند قبيلة (ثويت) وفي لسان قبيلة أخرى (أثويت)، ومن هؤلاء العلماء أبو عبيدة وابن قتيبة، والجوهري، والجواليقي( ).

وللوقوف على هذا الخلاف نذكر أن محل الخلاف ناشئ عن اختلافهم في توجيه بيت الأعشى الذي استشهدوا به ، والمذكور في قول ابن الشجريّ آنفاً ، وبيان الهمزة في (أَثْوَى) أنها تحتمل أن تكون للاستفهام، قال الأزهريّ: "أَثْوَى، على غير اسْتِفْهَام، وَإِنَّمَا يُرِيد الخَبر. قَالَ: وَرَوَاهُ ابْن الأَعْرابيّ: أَثَوَى، على الِاسْتِفْهَام. قلت: والرّوايتان تدُلاّن على أَن (ثوى) و(أثوى) مَعْنَاهُمَا: أَقَامَ"( ). وقال الفيومي: "ثَوَى بِالْمَكَانِ وَفِيهِ ، وَرُبَّمَا تَعَدَّى بِنَفْسِهِ مِنْ بَابِ ، رَمَى يَثْوِي ثَوَاءً بِالْمَدِّ أَقَامَ فَهُوَ ثَاوٍ ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾. وَأَثْوَى بِالْأَلِفِ لُغَةٌ"( ). وقال ابن منظور: "الثَّوَاء :الإقامة. وأَثْوَيت بِالْمَكَانِ: لُغَةٌ فِي ثَوَيْت"( ).

ومن الجمع بين الأقوال يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

١- ما ذكره الخليل من استعمال لفظة (أثوى) للدلالة على طول الإقامة في المكان فصيح مستعمل عند العرب.

٢- ما تحقق لدينا من أقوال اللغويين أن (ثوى)، و(أثوى) فعلان بمعنى واحد، وأن أثوى ناتج من استعمال لهجة من لهجات العرب الفصيحة.

٣- عدم ترجيح ابن الشجري بين اللهجتين، ولم ينسبهما إلى قبيلة بعينها.

ثانيا: (جَرَمَ) وَ(أَجْرَمَ):

احتج ابن الشجريّ في أماليه باللهجتين الواردتين في الفعل (جَرَمَ) وذلك في معرض حديثه عن قول الشاعر:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى... بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيق مُنْهوِي( )

إذ قال: "وقوله: (كما هوى بأجرامه) يقال: هوى يهوى هويّا، إذا سقط، وبأجرامه: أي بذنوبه، جمع جَرَمَ، ويروى (بإجرامه) مصدر أَجْرَمَ، يقال: جَرَمَ وأَجْرَمَ، لغتان، إذا أذنب، وأَجْرَمَ لغة القرآن( ).

قال تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾( ). وقال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾( ). و"جَرَمَ وَأَجْرَمَ لُغَتَانِ بِمَعْنًى وَاحِدٍ: أَيْ اكْتَسَبَ"( )، قال الأزهريّ: "الجُرْمُ مَصْدَرُ الجارِم الَّذِي يَجْرِمُ نَفسَه وقَوْمَه شَرّاً، وفلانٌ لَهُ جَرِيمَةٌ إليَّ: أَي جُرْمُ، وَقد جَرَمَ وأَجْرَمَ جُرْماً وإِجْراماً، إِذا أَذْنَب. والجارم: الْجانِي، والمجرمُ، والمذْنِب"( ).

ونفهم مما تقدم أنَّ الفعلين (جَرَمَ وأجْرَمَ) معناهما واحد وهو كَسَبَ، و"على هذا فيحتمل وجهين، أحدهما: أنه متعد لواحد، والثاني: أنه متعد لاثنين، كما أن كَسَب كذلك، وأما في الآية الكريمة فلا يكون إلا متعدياً لاثنين أولُهما ضميرُ الخطاب، الثاني: (أن تعتدوا) أي: لا يَكْسِبَنَّكم بغضُكم لقومٍ الاعتداءَ عليهم"( ).

وأكثر اللغويين على أن (جَرَمَ وأجْرَمَ) لهجتان وأجْرَمَ أشهر، لأنه ورد في القرآن الكريم( ).

وخالفهم العكبريّ بقوله: "جَرَمَ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَأَجْرَمَ مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ، وَالْهَمْزَةُ لِلنَّقْلِ"( ).

ويرده أنه قرئ بهما مما يدل على أنهما بمعنى واحد( ).

المطلب الثاني: الاحتجاج باللهجات في حركة أحرف المضارعة:

وتسمّى كذلك بـ "الزَّوَائِد الْأَرْبَع الَّتِي توجب الْفِعْل غير ماضٍ وَلكنه يصلح لوقتين لما أَنْت فِيهِ وَلما لم يَقع، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل"( ). ولما كانت هذه الحروف صالحة للدخول على الأسماء والأفعال الماضية جعل النحويون علامة الفعل المضارع صحة دخول(لم) الجازمة على الفعل( ). أما عن حركة حروف المضارعة فهي كما يلي:ـ

١- إذا كان الفعل ثلاثياً مبنياً للفاعل وكان مضارعه من (فَعُلَ) فهو مفتوح حرف المضارعة بلا خلافٍ عن العرب.

٢- إذا كان الماضي على (فَعِلَ) أو في أوَّلِه ألفُ وصلٍ فالعرب تختلف في حرف المضارعة منه، ففيه ثلاث لهجات:

الأولى: الفتحُ ، نحو: (عَلِمَ يَعلمُ) و(اسْتَخْرَجَ يَسْتخرجُ)، وهذا الحكم يشمل جميع حروف المضارعة من الهمزة والنون والتّاء والياء.

الثانية: الكسر، وهو أن يكسروا جميع حروف المضارعة، وإن كانت الكسرة في الياء ثقيلة فإنّهم يتحمّلونها فيقولون: (إِعْلَمُ) ونحن (نِعْلَمُ) وأنتَ (تِعْلَمُ) وهو (يِعْلَمُ) وأنا (إِسْتَخْرِجُ) ونحن (نِسْتَخْرِجُ) وهو (يِسْتَخْرِجُ).

الثالثة: هناك من العرب من يكسر الهمزة والنون والتاء فقط ويفتحون الياء وتسمى هذه الظاهرة بـ(التلتلة) فيقولون: أنا (إِعْلَمُ) ونحن (نِعْلَمُ) وأنت (تِعْلَمُ) وهو (يَعْلَمُ) بفتح الياء ؛ لأنهم يستثقلون الكسرة في الياء( ). قال سيبويه في تفصيل هذه اللهجات: "هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت: فَعِل، وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تِعْلم ذاك، وأنا إعلم، وهي تِعْلم، ونحن نعلم ذلك، وكذلك كل شيء فيه فَعِل من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام أو عين، والمضاعف، وذلك قولهم: شقيت فأنت تِشْقَى، وخشيتُ فأنا إخشى، وخلنا فنحن نِخال، وعَضضْتُنَّ فأنتنَّ تِعْضَضْنَ وأنت تِعَضِّين"( ).

ومن هذا النَّصِّ نتوصل إلى "أنَّ الحروف التي تكسر من حروف المضارعة ثلاثة: الهمزة، والتَّاء، والنّون، وكسر هذه الحروف لا يكون في صيغ الأفعال كلّها، وإنَّما يكون في مضارع فَعِل مكسور العين، وهذا معنى قوله: (كما كَسَرْتَ ثاني الحرف حين قلت: فَعِل)، والمراد بذلك ما جاء على فَعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع"( )، و"ما ورد من فَعِل يفْعِل بكسر العين في الماضي والمضارع لا يكسر منه حرف المضارعة عند أحد من العرب، وأمَّا ما سمع بالوجهين فيكسر فيه حرف المضارعة على لغة الفتح لا على لغة الكسر"( ).

واحتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجتين مستعملتين من لهجات العرب في مسألة كسر أحرف المضارعة، وذلك في معرض حديثه عن كلمة (إخال) إذ قال: "وأخال أنك سيّد مغيون( )، أخال بفتح أوله، وهو الأصل، وإخال بالكسر فيه لغة الذين كسروا حرف المضارعة، مما جاء على مثال (تفعل) نحو: تعجب وتعلم وتركب، لتدلّ كسرته على كسرة العين من عجب وعلم وركب، ونحو ذلك، يقولون: أنا إعجب وأنت تِعلم ونحن نرِكب، واستثقلوا الكسرة على الياء فألزموها الفتح

ومغيون: مفعول من قولهم: غين على قلبه، أى غطّى عليه، وفى الحديث:(إنّه ليغان على قلبى) ولكنّ الناس ينشدونه بالباء، وهو تصحيف، وقد روى «معيون» بالعين غير المعجمة، أى مصاب بالعين، ومغيون هو الوجه، وكلاهما مما جاء فيه التصحيح، وإن كان الاعتلال فيه أكثر "( ). وقد أشار ابن الشجريّ في النص السابق إلى كسر حرف المضارع من الفعل (أخال) وهو فعل مثال؛ لأنَّ فاءه حرف عِلَّةٍ، وقد ورد كسر حرف المضارعة منه في كلام العرب، وهو فصيح في الاستعمال، لكنه شاذ في القياس، قال أبو حيان: "فإن كان مثل (وجل) مما هو مكسور العين وفاؤه واو فمضارعه على يَفعَلُ بفتحِ العين"( )، ويظهر أن كسر همزة (إخال) وحده أكثر استعمالاً لدى العرب، وهي أفصح من فتح الهمزة( ). وهي طائيةٌ، وقد كثر استعمالها على ألسنة غيرها من قبائل العرب( )، ولهجة الفتح هي لهجة بني أسد( )، وهي القياس( )، "وبهذا تكون بنو أسد قد خالفت المشهور عن العرب في هذا الفعل خاصَّة دون غيره"( ).

قال الرضي الإستراباذي: "واعلم أن جميع العرب، إلا أهل الحجاز، يُجَوِّزُونَ كسر حرف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل، إذا كان الماضي على فِعل بكسر العين، فيقولون: أنا إعْلَم ونحن نِعْلَم وأنت تِعْلَم، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف، نحو: إيجل وإخال وَإِشْقَى وَإِعَضّ، والكسرة في همزة إخال وحده أكثر وأفصح من الفتح"( ) .

وعلى لهجة بني أسد وجه السمين الحلبي قراءة (إضطرُّه) في قوله تعالى: ﴿مَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ﴾( ). بقوله: "قرأ يحيى بن وثاب: (إضطرُّه)( )، بكسر الهمزة، ووجهُها كسرُ حرفِ المضارعةِ كقولهم في أخال: إخالُ"( ) .

وعلة استعمال الناطق باللغة العربية هذه اللهجة "تنبيهاً على كسر عين الماضي، ولم يكسر الفاء لهذا المعنى؛ لأن أصله في المضارع السكون، ولم يكسر العين لئلا يلتبس (يفعل) المفتوح (بيفعل) المسكور، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة، ولم يكسروا الياء استثقالاً، إلا إذا كان الفاء واواً، نحو ييجل، لاستثقالهم الواو والتي بعد الياء المفتوحة وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة قبلها، فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضاً لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء"( ) . ويرى بعض الباحثين أن "كسر أحرف المضارعة ظاهرة سامية قديمة، وجدت في العبرية والسريانية والحبشية،... ولا تزال هذه الظاهرة شائعة في كثير من لهجاتنا العربية المعاصرة، في النجدية، والمصرية"( ). وذهب أحد الباحثين المُحْدَثين إلى نفي نسبة هذه اللهجة إلى بني أسد؛ لأن المشهور عنهم أنهم يكسرون أحرف المضارعة، فليس من المقبول أنهم يخصون الفعل (أخال)

بهذا الاستعمال، ويرى أن هناك خطأً من الرواة الذين نقلوا لنا هذه اللهجة، والراجح عنده أن قبيلة (أسد) مصحفة من (الأزد)( ).

وكلامه فيه نظر؛ لأن التَّصحيف الذي ذكره هذا الباحث مستبعد؛ لأنَّ الرّواة قالوا : بنو أسد، ولا يمكن أن يقولون : بنو أزد، ثمّ إنَّ الأزد لهجاتهم مختلفة بسب تعدد القبائل التي تنطوي تحتها، فبعضها لا يحتج بلهجاتهم كالغساسنة وأزد شنوءة( ).

ومما تقدم نتوصل إلى أن القياس في الفعل الثلاثي المكسور العين في المضارع أن يكون الفعل منه على وزن (أفعل) بفتح الهمزة ،وكسرت طَيِّئ همزته على غير القياس، وهي لهجة فصيحة ذكرها ابن الشجريّ وشاعتْ عند العرب، ولم تستعملها بنو أسد الذين تمسكوا بالقياس في لهجتهم.

المطلب الثالث: الاحتجاج باللهجات في القلب المكاني:

القلب المكاني هو "تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثرُ ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً، نحو: امْضَحَلَّ واكْرَهَفَّ في اضْمَحَلَّ واكْفَهَرَّ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على مَتلُوِّهِ كَنَاءَ يَنَاءُ في نأى ينأى، وراء في رأى، وَلاعٍ وهاعٍ وَشَوَاعٍ في لائع وهائع"( ).

واحتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجات العرب في مسألة القلب المكاني الحاصلة على كلمة (راء) إذ قال: "ولم يخالف يونسُ سيبويه في إثبات الياء من اسم الفاعل المصوغ من أرى يرى، إذا نودى، فكلاهما يقول: يا مرى، فيثبتها لئلاّ يجتمع على الاسم حذف عينه وحذف لامه، وقد جاء في هذا التركيب لغيّة، ردّوا فيها اللام، وهى لغة التقديم فيه والتأخير، وذلك قولهم: راء، مثل راع، أخّروا همزته، وقدّموا ياءه، فصارت ألفاً، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فوزنه: فلع،

قال كثيّر عزة : وكُلُّ خليلٍ رَاءَنِي فَهُوَ قَائِلٌ ... من أجْلِكِ هذا هامةُ اليَوْمِ أوْ غَد( )

إذا استعملوا مضارعه، ردّوا عينه، فجاؤوا به على يفعل، دون يفلع، فقالوا: يرأى، مثل: يرعى، وهى من اللّغات القليلة الاستعمال، لقلّة مستعمليها"( ).

القياس في الفعل (رأى) أنه على وزن (فَعَلَ)، فاء الفعل راء، وعينه همزة، ولامه ياء، بدلالة أن الفعل إذا أسند إلى المخاطب والمتكلم ظهرت الياء كما تظهر فيه (سقيت) و(رميت)، ولو كانت اللام واواً لظهرت الواو كما ظهرت في (دعوت) و(غزوت)، ويدل على أن اللام ياء ثباتها في المصدر وهما (الرَّأي) و(الرؤية)، فصحة الياء في المصدر والفعل المسند إلى المتكلم

والمخاطب، دليل على أن لام الفعل هي ياء، وإنما انقلبت ألفاً في (رأى) لوقوعها طرفاً في موضع حركة مفتوحاً ما قبلها، ومتى كان حرفا اللين الياء والواو على الصفة انقلبا ألفاً اسماً كان أم فعلاً، فالأسماء نحو: (رحى) و(فتى)، والأفعال نحو: (غزا) و (رمى)( ).

غير أن "قوماً من العرب يؤخرون الهمزة في رأي ونأى فيقولون: راء وناء"( ). وعلى هذا يكون وزن الفعل عندهم فلع. وقد حكى سيبويه هذه اللهجة( )، على نحو ما ذكر ابن الشجريّ، وجعل من شواهدها كذلك قول حسان بن ثابت:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ... ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ( )

وعلى هذه اللهجة وجه أبو حيّان محتملاً عدم الجزم بـ(لم) الفعل(رأى) في قول الشاعر:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لم تَرَى قبلي أَسِيرًا يَمانِيَا( )

ذاكراً: "أن أصله ترأى في لغة من قال: رأى يرأى بإثبات الهمزة في المضارع، فلما دخل الجازم وهو حذف الألف، ثم نقل حركة الهمزة إلى الراء، وأبدل الهمزة ألفًا"( ).

ويمكن إجازة ثبوت حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر في الشاهد السابق لسببين آخرين كذلك هما:

الأول: إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح، فأثبت حرف العلّة وجزمه بحذف (الضمة) التي كان ثبوتها منوياً على الحرف الأخير في حال الرفع وهو لهجة لبعض العرب( ).

الثاني: حذف حرف العلة للجزم ثم إشباع الحركة( ).

وقال الثمانيني في هذه اللهجة: "وقد حذفت الهمزة عينًا قالوا: (رأى) وزنه (فَعَلَ) وفيه لغتان منهم من يقول (رأى) وهو الأكثر على وزن: "فَعَلَ". ومنهم من يقدّم اللاّم فيقول: (راءَ) فوزنه (فَلَعَ)، ... فإذا صاروا إلى المستقبل قالوا: (يرى)، والأصل "يَرْأَى" إلاّ أنّهم قلمّا يستعملون هذا إلاّ في ضرورة شعر، قال الشاعر:

أري عينيَّ ما لم ترْأَياهُ ... كلانا عالِمٌ بالتُّرَّهات( )

والمذهب الجيّد: أن ينقل حركة الهمزة إلى الرّاء فتنفتح الرّاء وتسقط الهمزة فيقولون: (يَرَى) و(نرى) و(ترى) وأنا "أرى" فوزن: "يَرَى": "يَعَلُ" هذه اللغة الفصيحة. وإنّما حذفوا عين الكلمة؛ لأنهم جعلوا حرف المضارعة كالعوض منها"( ).

وحاصل ما مر أنه يصح عند قوم من العرب قلب لام الكلمة مكان عينها فيكون وزن الفعل (فلع)، وهي لهجة فصيحة حكاها ابن الشجريّ عن سيبويه كما مرّ بنا ، والأظهر أنَّها مخصوصة بـ(رأى) و(نأى).

المطلب الرابع: الاحتجاج باللهجات في تفسير الشذوذ في بنية بعض الأفعال المضارعة (تداخل اللهجات):

فسّر القدماء الشذوذ في بنية بعض الأفعال المضارعة بما يسمى بتداخل اللهجات أو اللغات ويعنون به "أن يتلاقى أصحاب اللغتين، فسمِع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كلٌّ واحدٍ منهما لغة من صاحبه ما ضمَّه إلى لغته، فتركَّبت هناك لغة ثالثة كأن من يقول: سَلَا أخذ مضارع من يقول سَلِي، فصار في لغته سَلَا يَسْلَى"( ).

وقد عرض سيبويه في كتابه بعض الأمثلة على التداخل دون أن ينصَّ على مصطلح التداخل إذ قال: "وقالوا: أبَى يأبَى، فشبَّهوه بيقرَأ، وفي يأبَى وجْهٌ آخر، أن يكون فيه مثل حَسِبَ يحسِب، فُتحا، كما كُسِرا. وقالوا: جَبَى يجبَى، وقَلَى يَقْلَى، فشبَّهوا هذا بقرأ يقرَأ ونحوه، وأتبعوه الأول، كما قالوا: (وعدُّه) يريدون وعدته"( ).

وأشار إلى هذه المسألة ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، إذْ ذكر بعض الألفاظ التي تعدُّ من باب التداخل دون أن يصرح بالتداخل فيها، من ذلك قوله: "ليسَ في كلام العرب فَعَل يْفعَل ممّا ليس فيه حرف الحلق عينا ولا لاما إلاَّ عشرة أحرف: أبَى يأبَى، وقَلَى يَقْلَى، وجَبَى يجبَى، جمع الماء في الحوض، وسلَى يسْلَى، وخظَا يخْظَى إذا سمن، وعضَضْتُ تَعَضُّ، وبضضْتُ تَبَضُّ، وقَنَط يقنَط، وغَسَى الليلُ يَغْسَى، ذا أظلم، وركَن يَرْكَن"( ).

وقال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) في تعريف التداخل: "المراد بتداخل اللغات أنَّ قومًا يقولون: فضَل بالفتح يفضُل بالضم، وقوماً يقولون: فضِل بالكسر يفضَل بالفتح، ثمَّ كثُر ذلك حتّى اسْتُعْمِل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخرى"( ).

ويعد ابن جنِّي أول من أفرد لهذه المسألة بابًا في الخصائص، تحت عنوان (باب تركب اللغات)، ذكر فيه بعض مسائل تركُّب اللغات، وعرض فيه أمثلة من التداخل في أبنية الفعل، واشتقاق بعض الصيغ، نحو فَعُل فهو فاعل، وكذلك التداخل في الفعل الثلاثي الناقص، نحو: سَلَى يسْلَى وأشباه ذلك، وبيَّن كيف أنَّ ما عدَّه العلماء شذوذًا يمكن أن يؤول بتركُّب اللغات وتداخلها( ).

ويلتقي مصطلح التداخل مع مصطلح الاستغناء كذلك؛ لأنَّ التداخل يفضي إلى الاستغناء بصيغة عن أخرى، ويؤدِّي إلى ترك الصيغة القياسيّة في الاستعمال والاستغناء عنها بالصيغة الناتجة منها، قال ابن مالك(ت٦٧٢هـ): "وروي عن بعض العرب: كُدت تكاد، فجاء بماضيه على فعُل، وبمضارعه على يفعَل، وهي عندي من تداخل اللغتين، فاستغنى بمضارع أحد المثالين عن مضارع الآخر، فكان حق كُدت بالضم أن يقال في مضارعه : تكُود، لكن استغنى عنه بمضارع المكسور الكاف فإنه على فعِل، فاستحق أن يكون مضارعه على يفعَل، فأغناهم(يكاد) عن (يكود)، كما أغناهم ترك عن ماضي (يذر) و(يدع) في غير ندور، مع عدم اتحاد المادة، بل إغناء (يكاد عن تكود) مع كون المادة واحدة أولى بالجواز"( ).

فظاهر كلام ابن مالك أنه لا فرق بين التداخل والاستغناء، ومثله قول ابن عقيل: "وقالوا: يفضل بضم العين، والماضي مكسورها، استغناء بمضارع فعل بفتح العين عن مضارع المكسور"( ).

وقد احتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجات العرب في مسألة مجيء مضارع بعض الأفعال على غير القياس وهي (سلَا يَسْلَا، وَقَلَى يَقْلَى، وغَسَا يَغْسَا، وقَنَط يَقْنَط) واللهجات الواردة فيها، وكيف تكونت لهجة أخرى إذ قال: "وقد حُكيت حروف أُخر متأوَّلة وهن سلَا يَسْلَا، وَقَلَى يَقْلَى، وغَسا الليل يَغْسا، وجَبا يَجْبا، من قولهم: جبا الخراج يجباه، ووجه تأوّلها أن بعض العرب قالوا: سَلِيَ يَسْلَى، مثل: رَضِي يَرْضَى، وقال آخرون: سَلا يَسْلُو، مثل خَلَا يَخْلُو، فركّبت طائفة ثالثة من اللغتين لغةً ثالثةً، وأخذوا الماضي من لغة من قال: سَلا، والمستقبل من لغة من قال: يَسْلَى"( ).

وزاد ابن الشجريّ: "وكذلك الأحرف الأُخر، قال قوم: قَلَى يَقْلِى، مثل مَشَى يَمْشِى، وقال آخرون: قَلِى يَقْلَى، مثل: شَقِى يَشْقَى، فركّبت قبيلة أخرى لغة أخرى، فقالوا: قَلَى يَقْلَى، وكذلك قال بعضهم على القياس: غَسَى يَغْسِي، وبعضٌ غَسِى يَغْسَى، وقال قليل منهم: غَسَى يَغْسَى، وجاء من الصحيح على طريقة هذه الأحرف حرفان، أحدهما قولهم على القياس: قَنَطَ يَقْنِط، مثل ضَرَبَ يَضْرِب، وقَنِطَ يَقْنَط، مثل: عَلِم يَعْلَم، وقال آخرون: قَنَط يَقْنَط، مثل: مَنَعَ يَمْنَع، فأخذوا الماضي من لغة من فتح عينه، والمستقبل من لغة من فتح عينه"( ).

ونتوصل من كلام ابن الشجري إلى أن هناك مجموعة من الأفعال يأتي مضارعها على غير قياس أبواب الفعل الثلاثي، هي:

١- سلَا القياس في مضارعه يَسْلُو، ولكنهم استعملوا فيه يَسْلَى الذي ماضيه سَلِيَ. يقال: سَلَوت عن الشيء أَسْلُو وسَلِيتُ أَسْلَى سُلِيًّا( ).

٢- غَسَى القياس في مضارعه يَغْسِي، ولكنهم استعملوا فيه يَغْسَى الذي ماضيه غَسِيَ. "وغَسَى يَغسِي، وغَسِيَ يَغْسَى"( ).

٣- قَلَى القياس في مضارعه يَقْلِي، ولكنهم استعملوا فيه يَقْلَى، الذي ماضيه قَلِى.

٤- قَنَطَ القياس في مضارعه يَقْنِط، ولكنهم استعملوا فيه يَقْنَط الذي ماضي قَنِطَ.

قال الأخفش "قَنَطَ يَقْنِطُ، وقال بعضهم: (يَقْنُطُ) مثل: يَقْتُل و(يقنَطَ) مثل : (عَلِمَ) يَعْلَمُ"( ).

قال ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) في إجازة هذه الاستعمالات : "اعلموا أن كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فَعَلت، بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين، ولا حروف الحلق؛ فإنه يجوز في مستقبله يفعُل. بضم العين، ويفعِل بكسرها، كقولنا: ضرَب يضرِب، وشكر يشكُر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف، فمما جاء وقد استعمل فيه الوجهان قولهم: ينفِر وينفُر، ويشتِم ويشتُم، فهذا يدلكم على جواز الوجهين فيه، وأنهما شيء واحد؛ لأن الضمة أخت الكسرة في الثقل، كما أن الواو نظيرة الياء في الثقل والاعتلال؛ ثم لأن هذا الحرف لا يتغير لفظه ولا خطه بتغير حركته، فإن كان الثاني منه أو الثالث حرفاً من حروف الحلق؛ فإنه لا يجوز أيضاً فيه الفتح ولا يمنع من الكسر والضم؛ لأنهما الأصل، وإنما يفتح مع حروف الحلق؛ لأن حروف الحلق مستعلية، فكره فيها من الحركات ما ليس بمستعل، استثقالاً للجمع بين الصعود والهبوط في حرف واحد"( ).

وقال الزمخشريّ:" للمجرد منه ثلاثة أبنية فعَل وفعِل وفعُل. فكل واحد من الأولين على وجهين: متعد وغير متعد، ومضارعه على بناءين: مضارع فعَل على يفعِل ويفعُل، ومضارع فعِل على تفعَل ويفعِل، والثالث على وجه واحد غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يفعُل"( ).

المبحث الثالث: الاحتجاج باللهجاتِ في مسائل صرفيّة شتى

المطلب الأول: الاحتجاج باللهجات في التثنية والجمع:

قسّم العرب الأسماء بالنظر إلى مقدارها على ثلاثة أقسام، أسماء مفردة، وأسماء مثناة، وأخرى مجموعة، ومبعث ذلك تلبيةً لحاجة تمييز مقدارٍ من آخر سواء أكان المُبيّن مقداره إنساناً أم جماداً( ). قال ابن مالك في تعريف التثنية: "التثنيةُ جَعْلُ الاسم القابل دليلَ اثنين، متفقين في اللفظ غالبا، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعا، وياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا، تليهما نون مكسورة، وفتحها لغة، وقد تضم، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارثية"( ). ومن التعريف نتوصل إلى أن التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين وأصلها العطف وإنما عدلوا عنه للإيجاز والاختصار؛ فبدلا من أن تقول: قام زيد وزيد، تحذف أحدهما، وتزيد على الآخر زيادة تدل على التثنية فتقول: قام الزيدان( ).

أما الجمع فهو "ضَمُّ الشّيء إلى أَكثرَ مِنْهُ، وهو ينقسم إلى جمع صِحَّة، وإلى جمع تكسير، فجمع الصّحّة: ما سَلِمَ فيه نظمُ الواحد وبناؤه، وجمع التّكسير: ما تغيّر فيه نظمُ الواحد وبناؤه"( ). وقد اختص الجمع بالاسماء؛ "لأنها محتاجة إليه، لأن الاسم المفرد لا يدل على أكثر من نفسه

كرجل وفرس، ولم تجمع الأفعال؛ لأن فائدة الجمع التكثير، وذلك حاصل من الفعل تقول: قام زيد، وإن كان قد قام ألف مرة، ولم تجمع الحروف؛ لأن الجمع ضرب من التصريف، والحروف لا تصرف، وإن شئت قلت: الحروف نائبة عن الأفعال، والأفعال لا تجمع فكذلك نائبها"( ).

والجمع أقله ثلاثة( )، "فإن استعمل لفظ الجمع في أقل منها فليس جمعاً؛ بل هو مثنى أو مفرد استعير له لفظ الجمع"( ). نحو: قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾( ).

وعلماء العربية قدماء ومحدَثون يلتقون على إقرار هاتين الظاهرتين في اللغة العربية وإنْ تباينت وجهات نظرهم في بحثها.

أولاً: تثنية (الذي)، و(التي):

احتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجات العرب الواردة في تثنية كلمتي (الذي) و(التي) ، إذ قال في تثنية (الذي): "فإن ثنّيت (الذي)، ففيه ثلاث لغات: اللّذانِ بتخفيف النون، واللّذانِّ بتشديدها، والتشديد لغة قريش، واللّذا بحذف النون، قال الأخطل:

أَبَنِي كُلَيْبٍ أَنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا ... قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الْأَغْلَالَا( )

هذا قول الكوفيّين، وقال البصريّون: إنما حذف النون لطول الاسم بالصّلة، وقد قرئ {وَاللَّذانِ يَأْتِيانِها}( ). بتخفيف النون وتشديدها( )، فمن شدّد جعل التشديد عوضاً من ياء الذي"( ).

وقال ابن الشجريّ محتجا بلهجات العرب في تثنية (التي): "وفي تثنية (التي) ثلاث لغات: اللّتان، بتخفيف النون، واللّتانّ بتشديدها، واللّتا، بحذفها، أنشد الفرّاء:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تمِيمُ ... لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيمُ( )"( ).

قال ابن عقيل: "وأما الموصول الاسمي فـ(الذي) للمفرد المذكر و(التي) للمفرد المؤنثة، فإن ثنيت أسقطت الياء وأتيت مكانها بالألف في حالة الرفع نحو (اللذانِ) و(اللتانِ) والياء في حالتي الجر والنصب فتقول اللذين واللتين"( ). ولم أعثر على هذا البيت في معاني القرآن للفراء وابن الشجري قد ذكر ذلك . ونفهم من نص ابن الشجريّ مسألتين:

الأولى: أن نون (اللذان) و(اللتان) تشدد وتخفف والتشديد لهجة قريش. وتابعه على هذا القول أبو

حيان( )، و"مَذْهَب الْبَصرِيين اخْتِصَاص التَّشْدِيد بِحَالَة الرّفْع فقط، خلافا للْكُوفِيّين الذين يجيزونه كذلك في حالتي النصب والجر( )، وهو الراجح؛ "لأنه قد قرئ في السبع: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ﴾( ).

و﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾( ). بالتشديد فيهما( )، في حالتي النصب في (اللذين) والجر في (هاتين)"( ).

الثانية: أن نون (اللذان) و(اللتان) تحذف، واختلفوا في علّة الحذف، فنحاة الكوفة على أنها لهجة، وجمهور البصريين على أن الحذف وقع تخفيفا لطول الاسم بالصلة ، أي صلة الموصول، قال سيبويه في بيت الأخطل السابق: "لم يَحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذَينِ والّذينَ حيثُ طال الكلامُ وكان الاسمُ الأوّل مُنتهاه الاسمُ الآخِرُ"( ).

وعد ابن الخبّاز(ت٦٣٩هـ) حذف النون من (اللذان) ضرورة شعرية( )، وتابعه ابن مالك بقوله: "فإن قُصِد بالذي مُخَصَّص فلا محيصَ عن اللَّذَيْن في التثنية، والذِين في الجمع، ما لم يضطر شاعر"( ).

وقد أنكر عليه هذا القول أبو حيّان(ت٧٤٥هـ) ذاكراً أن الحذف لهجة فصيحة غير مخصوصة بالشعر إذ قال: "ولا يعرف أصحابنا هذا التفصيل بين أن يقصد به التخصص أو غيره، بل أنشدوا البيتين على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة"( ).

ويرى أن الحذف مرده إلى بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة فقال: " الحذف لغة بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة، يقولون: هما اللذا قالا ذلك، بحذف النون، وهما اللتا قالتا ذلك"( ).

وعلى هذا القول ابن هشام (ت٧٦١هـ)( )، وتابعهما المراديّ (ت٧٤٩هـ) بقوله: "في تثنية (الذي) و(التي) لغة ثالثة وهي حذف النون"( ). وهو قول الشاطبيّ كذلك( ).

وأذهب إلى ما ذهب إليه الدماميني(ت٨٢٧هـ) بقوله (ولا يمتنع عندي أن يكون حذف النون لهجة فصيحة وقعت للتخفيف وتخلصا من طول الكلام مادامت القوانين الصرفية تبيح ذلك)( ).

ثانياً: جمع (أب) و(أخ):

احتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجات العرب الواردة في جمع كلمة(أب) و(أخ) جمع مذكر سالما على (أبونَ) و(أخونَ) وذلك في معرض تعليقه على قول الشاعر:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجازِ وقد أَرَى ... وأَبِيَّ مالَكَ ذو المجَازِ بِدار( )

إذ قال: "إن (أبيّ) في البيت جمع أب، على لغة من قال في جمعه: أبون وأبين، وعليه قول الشاعر:

فَلَمَا تَبَيَنَّ أصواتَنا ... بَكَيْنَ وّفَدَّيْنَنا بالأبينا( )

ومن قال: الأبون والأخون، قال في التثنية: الأبان والأخان، فلم يردّ اللام في التثنية، كما لم يردّها في الجمع، فالياء التي قبل ياء المتكلم في قوله: أبيّ، ياء الجمع التي في أبين، لا لام أب، فوزن أبيّ: فَعِيّ، لا فَعِلْىَ، وعلى هذا الجمع حملت قراءة من قرأ: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ أبيك( ) إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾( ). ليكون بإزاء (آبائِكَ) في القراءة الأخرى"( ).

وفي تأصيل هذه اللهجة التي تجمع (أب) و(أخ) جمع مذكر سالما خلافا للشائع فيهما( )، قال سيبويه: "وسألت الخليل، عن أبٍ فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: أبون، وكذلك أخٌ تقول: أخون، لا تغيِّر البناء، إلا أن تُحدِث العرب شيئاً، كما تقول: دمون. ولا تغيِّر بناء الأب عن حال الحرفين؛ لأنَّه عليه بني، إلاَّ أن تُحدِث العرب شيئاً، كما بنوه على غير بناء الحرفين، وقال الشاعر:

فلما تبيَّن أصواتنا ... بكين وفدَّيننا بالأبِينَا( )

أنشدناه من نثق به، وزعم أن جاهليٌ. وإن شئت كسَّرت، فقلت: آباءٌ وآخاءٌ"( ).

وقال ابن السّراج: "وقالوا في أَبٍ: أبونَ، وفي أخٍ: أخونَ، لا يغير إلا أن تحذف العرب شيئًا"( ). فعلى قول سيبويه وابن السّراج أن (أب) و(أخ) "إن كَانَت مَجْمُوعَة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأَصْل كَقَوْلِك جَاءَنِي آباؤك وَرَأَيْت آباءك ومررت بآبائك وَإِن كَانَت مَجْمُوعَة جمع تَصْحِيح أعربت بِالْوَاو رفعا وبالياء جرا وبالياء جرا ونصبا تَقول جَاءَنِي أبون وَرَأَيْت أبين ومررت بأبينَ"( ).

واحتمل المبّرد وجها آخر في شاهد سيبويه وهو أن اللام في هذا البيت ردت إلى (أب) بسبب إضافته إلى النفس، فتقول هذا أَبِيّ، وأخِيّ، وعلى هذا فلا شاهد في البيت على هذه اللهجة( ). و"لا حُجةَ في قوله، لاحتمالِ أن يكون أراد جمعَ السلامة؛ ...فعلى هذا تكون الياءُ المدغَمةُ ياءَ الجمع دونَ أن تكون منقلِبة عن الواو التي هي لامُ في قولك (أَبَوَانِ)؛ لأن هذا الموضع، لما كان يلزمُه الإعلال بالقلب، واستمرّ فيه الحذف، أُمضي ذلك فيه، ولم يُرِد فيه ما كان يُلْزِمه الإعلالُ له"( ).

وعلى لهجة جمع (أب) وجّه النحّاس والعكبري قراءة ﴿وإله أبيك﴾( ). على أن (أبيك) هنا في موضع جر بالإضافة وعلامة جره الياء وحذفت منه النون للإضافة( ).

واطرد الجوهريّ هذه اللهجة في (حمو) و(هنو) كذلك، إذ قال: "والأبُ أصله أبو بالتحريك؛ لان جمعه آباء، مثل قفا وأقفاء ورحى وأرحاء، فالذاهب منه واو؛ لأنك تقول في التثنية: أبوان.

وبعض العرب يقول أبان على النقص، وفى الإضافة أبيك، وإذا جمعت بالواو والنون قلت: أبون، وكذلك أخون وحمون وهنون"( ).

وتابعه ابن مالك( ). خلافا لابن هشام الذي قصر هذا الجمع على (أب) و(أخ) فقط( ).

والأصل أن القياس يطَّرد في حمل غير المنقول على المنقول إلا في حال وجود مانع يمنع اطراد هذا القياس، فعلى هذا يجوز أن تجمع أب، وأخ، وحمو، وهنو، جمع مذكر سالماً على لهجة من لهجات العرب على الرغم من ندْرَةِ هذا الجَمْعِ( ).

ثالثاً: جمع (الذي):

احتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجات العرب الواردة في جمع الاسم الموصول (الذي) إذ قال: "وفي جمع (الذي) لغات، أوجهها قول من قالوا: الّذين، في الأحوال الثلاث، هي اللغة العليا، لأنّ القرآن نزل بها، ومنهم من يقول في الرفع: الّذُون، وهى لغة هذيل، وعلى هذا أنشد من سمعهم ينشدون هذا البيت:

وَبَنُو نُويْجِيَةَ اللَّذُونَ كَأَنَّهُمْ ... مُعْطٌ مُخَدَّمَةٌ مِنَ الْخِزَّانِ ( )

الخزّان: جمع الخُزز، وهو ذكر الأرانب، والمُعْطُ: جمع الأمْعَط، وهو الذى سقط شعره، والمخدّم: الأبيض الأطراف، ومنهم من يأتي بالجمع بلفظ الواحد، كما قال:

وإنَّ الَّذِي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ ... هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خالِدِ( )

وقيل في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾( ). إنه بهذه اللغة"( ).

وقال كذلك: "ومنهم من قال في جمع الذي: الألى، وهذه اللغة تلي الّذين في الفصاحة"( ).

ويظهر من كلام ابن الشجريّ أن في جمع (الذي) لهجات ثلاث:

الأولى: (الذينَ)، وهي اعلى هذه اللهجات وأفصحها.

الثانية: (الّذون) وهي لهجة هذيل( )، وممن سبق ابن الشجريّ في عدها لهجة الأخفش إذ قال: "إنّ ناسا من العرب يقولون: (هم اللّذون يقولون كذا وكذا)، جعلوا له في الجمع علامة للرفع؛ لأن الجمع لا بد له من علامة، واو في الرفع، وياء في النصب والجرّ وهي ساكنة"( ).

ونسبها ابن عقيل إلى طَيِّئ وعقيل كذلك إذ قال: "وهذا مشهور في لغة طَيِّئ فيقولون: نصر الذون آمنوا على الذين كفروا، وهي لغة هذيل وعقيل أيضًا( ).

الثالثة: (الذي) تستعمل مكان (الذين)، قال الفراء في قوله تعالى: "﴿وَالَّذِي جاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾( ). (الَّذِي) غير موقّت، فكأنه فِي مذهب جماع فِي المعنى، وَفِي قراءة عبد الله ﴿وَالَّذِي جاء بالصدق وصَدّقوا بِهِ﴾( ). فهذا دليل أنّ (الَّذِي) فِي تأويل جَمْع"( ).

وقال النحّاس:" وبعض أهل اللغة يقول حذف من (الذين) النون لطول الاسم وبعضهم يقول (الذي) بمعنى (الذين)، وبعضهم يقول (الذي) واحد يؤدي عن معنى الجماعة قال أبو جعفر وهذا القول أصحها"( ).

الرابعة: (الألى) وهو اسم موصول بمعنى (الذينَ)، فهو جمع (الذي) من غير لفظه ووزنه (العُلى)( ) "وهو اسم جمع، لأنه لا واحد له من لفظه، و(الذين) كذلك؛ لأنه مخصوص بمن يعقل، و(الذي) عام له ولغيره، فلو كان (الذين) جمعًا له لساواه في العموم، لأن دلالة الجمع كدلالة التكرار بالعطف"( ). ويستعمل الألى للمؤنث وهو قليل( ).

رابعاً: جمع (التي):

احتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجات العرب في مسالة جمع (التي) إذ قال: "وفي جمعها لغات، أحدها: اللاّتي، وفى التنزيل: ﴿وَاللاّتِي يَأْتِينَ الْفاحِشَةَ مِنْ نِسائِكُمْ﴾( ).

والثانية: اللاّت، بحذف الياء وإبقاء الكسرة، قال الأسود بن يعفر:

اللاّتِ كالبَيضِ لمّا تَعْدُ أَن دَرَسَتْ....صُفْرُ الأَنامِلِ من نقْف القَوارِير( )

واللغة الثالثة: اللاّئي، بالهمزة وإثبات الياء.

والرابعة: اللاّء، بكسر الهمزة وحذف الياء، وقد قرئ: ﴿وَاللاّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسائِكُمْ﴾( ). بهاتين اللّغتين( )، وقال الشاعر:

من اللاء لم يَحْجُجْنَ يَبْغينَ حِسْبةً...وَلَكِن لِيقْتُلْن البَريءَ المُغَفَّلا ( )

وقد قرأ بعض القرّاء بتخفيف الهمزة من اللاّء( )، وقياسها أن تجعل بين بين.

والخامسة: اللاّ"( ).

ونستخلص مما قاله ابن الشجريّ وما تيسر الاطلاع عليه من أقوال اللغويين في جمع (التي) إلى ما يلي:-

أولاً: أن ابن الشجريّ ذكر في جمع الاسم الموصول (التي) خمس لهجات، ويظهر من نصه كذلك أنه رتب هذه اللهجات على وفق شيوعها.

ثانياً: أن اكثر اللغويين ذكروا أن فيهما لهجتين مشهورتين هما: (اللاتي) و(اللائي)، وتتفرع منهما لهجة حذف الياء (الاتِ) و(اللاءِ)( ).

ثالثاً: إنّ إثبات الياء في (اللاتي) و(اللائي) أشهر من حذفها( )، وإنما وقع "حذفها تخفيفاً واجتناباً للإطالة، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من (اللاتي) و(اللوائي) فقالوا: (اللا واللوا)"( ).

رابعاً: حكى السيوطيّ(ت٩١١هـ) في لهجة حذف الياء في (اللاتي) و(اللائي) تسكين ما قبلها لهجة أخرى تضاف إلى لهجة البناء على الكسر( ). وفيه نظر؛ لأنه جيء بالكسرة مكان الياء فجاز الحذف، ولو لم يجتزأ بالكسرة لما صح الحذف( ).

خامساً: زاد ابن مالك(ت٦٧٢هـ) صيغتين أخريين في جمع (التي) وهي (اللاءاتِ)( )، و(اللواء) ويقصر فيقال فيها: (اللوا)( ).

سادساً: حكى ابن مالك في (اللاءاتِ) جواز إعرابها( ). وانكر أبو حيان إعرابها، وذكر أنه لم يسمع النحاة عن العرب غير البناء على الكسر( ).

سابعاً: قد يستعمل (اللاء) بمعنى (الذينَ) كذلك، وهو قليل( ).

ثامناً: ذكر ابن عقيل أنه تستعمل (ذوات) بمعنى (اللاتي) في لهجة طَيِّ( ).

المطلب الثاني: الاحتجاج باللهجات في التشديد والتخفيف:

لم يكن العرب على طريقة واحدة في نطق كلماتهم من جهة تشديدها وتخفيفها، مع أن للتشديد وظيفة معنوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب الدلالي على أساس أن الزيادة في المباني تؤدي إلى الزيادة في المعاني فإن للأمر علاقة بسلوك القبائل العربية الصوتي( )، فالتشديد يلائم القبائل البدوية خلافا لأهل الحواضر والأمصار الذين يميلون إلى التخفيف في نطق كلامهم( )، قال سيبويه: "تقول: كسرتها وقطعتها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسَّرته وقطَّعته، ...واعلم أن التخفيف في هذا جائز كله عربي، إلا أن فعّلت إدخالها ههنا لتبيين الكثير"( ). وقال ابن جني: "اعْلَم أَن اللَّفْظ الَّذِي يُدلُّ بِهِ على التكثير هُوَ تشديدُ عينِ الفعلِ فِي الفعلِ وَإِن كَانَ قد يَقَع التشديدُ لغير التكثير كَقَوْلِنَا حَرَّكته وَلَا تُرِيد تكثيراً"( ).

ويظهر أن التشديد في الأفعال أكثر منه حدوثا في الأسماء والحروف( ).

أولاً: تشديد وتخفيف (رُبَّ):

احتج ابن الشجريّ في أماليه بلهجات العرب في مسألة التشديد والتخفيف في كلمة (رُبَّ) إذ قال: "ومن أحكام (ربّ) تخفيفها في لغة بعض العرب، قال أبو كبير الهذلي:

أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فإنَّه ... رُبَ هَيْضَلٍ لجِبٍ لَفَفْتُ بهَيْضَلِ( )"( ).

"(رُبَّ): حَرْفُ جرٍّ، معناه: التّقليل، ويختصّ بدخوله على الظّاهر، وبالنّكرات دون المعارِف"( ). واجاز النحاة استعمالها في التكثير( )، وخصها ابن ناظر الجيش "في كل موضع استعملت فيه للمباهاة والافتخار؛ لأن الإنسان إنما يفتخر بما يقل نظيره من غيره ويكثر منه"( ). وعليه قول الشاعر:

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا ... أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُودِ وفُود( )

وفيه نظر، بدليل قوله (صلى الله عليه وسلم): "ربَّ كاسيةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِية يَوْم الْقِيَامَة"( ). أي "الصنف المتصف بهذا من النساء كثير"( ). وهو ليس موضع فخر ولا مباهاة.

وظاهر نص ابن الشجريّ أنه يجوز في (رب) تخفيفها، وهو لهجة، فهم "حذفوا إحدى البائين تخفيفًا كراهيةَ التضعيف، وكان القياس إذا خُفّفت تسكين آخرها؛ لأنه لم يلتقِ فيها ساكنان، كما فعلوا بـ (أنَّ) ونظائرها حين خفّفوها، إلَّا أنّ المسموع (رُبَ)"( )، وقد قرئ في قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾( ). بتشديد (رُبَّما)( ). وهي لهجة (أسَد)، و(تميم)، أما التخفيف فهي لهجة (الحجاز) و(قيس)( ). "كأنّهم أبقوا الفتحة مع التخفيف دلالةً وأمارةً على أنها كانت مثقّلة مفتوحةً"( )، وقال الطبريّ في وصف قراءة التشديد والتخفيف: "اختلفت القراء في قراءة قوله (رُبَمَا) فقرأت ذلك عامة قرّاء أهل المدينة وبعض الكوفيين (رُبَمَا) بتخفيف الباء، وقرأته عامة قرّاء الكوفة والبصرة بتشديدها، والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان، ولغتان معروفتان بمعنى واحد، قد قرأ بكلّ واحدة منهما أئمة من القرّاء، فبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيب"( ).

وفيها إلى جانب اللهجتين اللتين ذكرهما ابن الشجري لهجات أخرى هي: (رُبُ)، و(رُبْ)، و(رَبَّ)، و(رَبَ) و(رُبَّتْ)( )، "ومن النحويينَ من يقولُ: لو سكنت جازَ: ورُبْتِ"( ).

وأوصل المراديّ لهجات (رُبَّ) إلى سبع عشرة لهجة إذا قال: "واعلم أن (رُبَّ) فيه لغات وله أحكام وخصائص ينفرد بها عن سائر حروف الجر، ولا بد من ذكر ذلك، على وجه الإيجاز،

وفيه مسائل: الأولى: في لغات (رُبَّ)، وهي سبع عشرة لغة، وهي: (رُبَّ) بضم الراء، وفتحها، كلاهما مع تخفيف الباء، وتشديدها، مفتوحة، فهذه أربع، و(ربتْ) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة و(ربتِ) بالأوجه الأربعة، مع تاء التأنيث المتحركة، و(ربْ) بضم الراء، وفتحها، مع إسكان الباء، و(رُبُ) بضم الراء والباء معاً، مشددة، ومخففة، و(ربتا)"( ).

ثانياً: تشديد وتخفيف (كأيِّنْ):

وقد ذكر ابن الشجريّ اللغات الواردة في تشديد وتخفيف كلمة (كأيِّنْ) إذ قال: "قالوا في معنى (كم) الخبريّة: (كأيِّنْ) و(كائن)، مثل (كاعِنْ)، لغتان كثر استعمالهما، إلا أن الخفيفة أكثر في الشعر، والثقيلة أكثر في القراءة، ولم يقرأ من السبعة بالخفيفة إلا ابنُ كثير وحده، ووافقه من غير السبعة يزيدُ بن القعقاع المدنيّ، وأصل الثقيلة: أيّ، دخلت عليها كاف التشبيه، فعملت فيها الجرّ، وأزيلتا عن معنييهما، فجعلتا كلمة واحدة مضمّنة معنى «كم» التي للتكثير، ووصل التنوين بها في الوقف، وجعلت له صورة في الخطّ، وصار كأنه حرف من الأصل، فلذلك وقف القراء عليها بالنون، اتّباعا لخطّ المصحف، إلا أبا عمرو، فإنه أسقطها؛ لأنها في الأصل تنوين، ووافقه من غير السبعة يعقوب بن إسحاق الحضرميّ، وأما الخفيفة فأصلها: كأيِّنْ، فقدّموا الياء على الهمزة، وحرّكوا كلّ واحدة منهما بحركة الأخرى، كما يفعلون فيما يقدّمون بعض حروفه على بعض، كقولهم في جمع بئر: آبار، والأصل: أبْآر فصارت (كَيَّئِنْ) مثل (كَيَّعِنْ)، فخفّفوها كما خفّفوا نحو (ميِّت) فصار (كَيْئِنْ) مثل (كَيْعِنْ)، فأبدلوا الياء وهى ساكنة ألفاً فصارت كائن"( ) (كَأَيِّنْ) "اسمٌ معناه معنى (كم) في الخبر، يكثُر به عدّةُ ما يضاف إليه"( ). وهي "مركبة من كاف التشبيه و(أي) الاستفهامية"( )، والنُّون فيها عوض عن التنوين الَّذِي فِي (أَي) ، بيد أنه كتبت في المصحف نونا في هذا الحرف فقط( ).

و"لكونهما صارا كلمةً واحدةً، لم تتعلّق الكافُ بشيء قبلها من فعلٍ، ولا معنى فعل، كما لا تتعلَّق في (كَأَنْ) و(كَذَا) بشيء مع كونها عاملةً فيما دخلتْ عليه؛ لأنّ حرف الجرّ لا يُعلَّق عن العمل، ألا ترى أنّ (مِنْ) في قولك: (ما جاءني من أحد) زائدةٌ لا تتعلّق بشيء، وهي مع ذلك عاملةٌ"( ).

واحتمل ابن عقيل أنها قد تكون بسيطة غير مركبة( )، ويظهر أنه "حصل من مجموعهما معنى ثالثٌ، لم يكن لكلّ واحد منهما في حال الإفراد"( )، وتفيد (كأيِّن) ما تفيده (كم) "من تكثير مبهم الجنس، والمقدار، والافتقار إلى مميز"( )، لكن مميز (كأين) يكون منصوبا، أو مجروراً

بـ(مِن) ظاهرة( )، وبه ورد القرآن نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾( ). و"أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (مِن)"( ). ولعل مرد ذلك إلى "أنها لم تقو على نصب التمييز قوة (كم) فألزمت (مِن) لضعفها عن العمل"( ).

فإن "حذفت (مِن) فالكلام عربي جيد"( ).

وقد ذكر ابن الشجريّ لهجتين في (كَأَيِّنْ)، التشديد وهي لهجة قُرَيْشٍ( )، والتخفيف وهي لهجة تميم( )، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾( ). قرئت (كَأَيِّنْ) بتشديد الياء بوزن (كَعَيِّن)، وقرئت (وكائِن) بوزن (كاعِن)( )، وهما لهجتان فصيحتان معناهما واحد وهو (كم) ، والقارئ بأيهما قرأ فهو مصيب( ). والأكثر في شعر العرب وكلامهم (كائن)( )، قال الشاعر:

وكائِنٍ بالَأبَاطِح مِنْ صَدِيقٍ ... يَرَاني لوأُصِبْتُ هو المُصَابَا( )

ويرى ابن الجوزيّ أن "الأفصح تخفيفها"( ). خلافا لأبي حيان وابن عقيل، فالأفصح عندهما (كأيِّن) وهي الأصل، ثم تليها (كائن) في الفصاحة، وإن كانت أكثر من سابقتها في شعر العرب وكلامهم( )، وكلام ابن الجوزيّ فيه نظر، لأن القرآن الكريم نزل بأفصح اللهجات وهي لهجة قريش.

واللهجتان اللتان ذكرهما ابن الشجريّ هما أكثر اللهجات في (كأين)، لذا اكتفى بهما هو ومن سبقه من النحاة ومنهم الزجّاجي( ) والجوهريّ( )، أما اللهجات التي فات ابن الشجريّ ذكرها فهي ثلاث هي:

الأولى: (كَيْءٍ) على زنة (كيْعٍ) بياء ساكنة بعد الكاف وهمزة مكسورة منونة.

الثانية: (كَأْي) على زنة (كعي)، وهي مقلوبة من كيءٍ المذكورة أولاً بعد الأصلية التي هي (كأيِّن).

الثالثة: (كإٍ) على زنة (كع) بحذف الألف، وهمزة مكسورة منونة بعد الكاف( ). وهذه اللهجات "لم يقرأ بشيء منها في السبع"( ).

المطلب الثالث: الاحتجاج باللهجات في التذكير والتأنيث:

الأسماء في العربية قسمان، أسماء مذكّرة وأخرى مؤنّثة، ويشمل هذا التقسيم كلَّ واحدٍ من المذكَّر والمؤنث من الجنس الحي أو الجمادات، لكنّ التأنيث في الجنس الحي على وجه

الحقيقة، كـ (امرأة، وفرس)، وفي غيره على سبيل المواضعة والمجاز، كـ (دار)، و(شمس)( )، "وليس تحت تأنيثه معنًى يُقصد"( )، ويفرّق العلماء بين ألفاظ التذكير والتأنيث بعلامات ينماز بها المؤنث من المذكّر، وما يعنينا هنا هو ما يكون بلا علامة ويُدرَك سماعاً، نحو: (شمس، وبئر، ونار)( )، وهو محل الخلاف بين الناطقين باللغة، لذا أولاه القدماء عناية بالغة؛ لأن عندهم "من تَمام معرفةِ النحو والإعرابِ معرفة المذكّر والمؤنث؛ لأنَّ مَن ذكّر مؤنثاً أو أنّث مذكّراً كان العيبُ لازماً له كلزومهِ من نصبَ مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخفوضاً"( ). واحتج ابن الشجريّ بلهجات العرب في أماليه في تذكير وتأنيث كلمة (الحال) وذلك في معرض شرحه بيت عدي بن زيد العبادي:

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورٌ ... أَنْتَ فَانْظُرْ لأَيِّ حالٍ تَصِيرُ( )

إذ قال: "وأما قوله: (لأيّ حال) ولم يقل: لأية حال، فيجوز أن يكون على لغة من ذكّر الحال، ويجوز أن يكون على لغة من أنّثها، لأن تأنيثها غير حقيقي، ويجوز أن يكون حمل الحال على الشأن؛ لأنهما في المعنى متقاربان"( ). وقال ابن دعامة الأنباريّ (ت٣٢٨هـ):" و(الحالُ) حالُ الإنسان: أنثى، وأهل الحجاز يُذكرونها، وربما قالوا: حالة بالهاء"( ). ويظهر أن أكثر القدامى على أن الحال عندهم (يذكَّر وَيُؤَنث)( ). وأن التأنيث لهجة أهل الحجاز، والتذكير لهجة سواهم من العرب( )، وشاهدهم على تأنيث (الحال) قول الشاعر:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ حَالَهُ وَاللَّيَالِيَا( )

واختار بعضهم أن يكون تذكيره وتأنيثه على السواء "قال السجستانيّ (ت٢٤٨هـ): كان أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) يقول كثيراً: في الجسد أربعةُ أشياء تُذكر وتؤنث: الذراع، واللسان، والعُنُق، والقفا"( ).

وجاء في لسان العرب: " والحَالُ: كِينَةُ الإنسان وَهُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ أَو شَرٍّ، يُذَكَّر ويُؤَنَّث، وَالْجَمْعُ أَحْوَال وأَحْوِلَة؛ الأَخيرة عَنِ اللِّحْيَانِيِّ (ت٢٢٠هـ)( )، ...يُقَالُ حَالُ فُلَانٍ حسَنة وحسَنٌ، وَالْوَاحِدَةُ حَالَةٌ، يقال: هو بحَالَة سوءٍ، فَمَنْ ذَكَّر الحَال جَمَعَهُ أَحْوَالًا، وَمَنْ أَنَّثَها جَمَعَه حَالات"( ). و"ألفها منقلبة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة، واشتقاقها من التحول"( ). ذهب العكبريّ (ت٦١٦هـ) أن الحال مؤنثة بدلالة أنها تصغّر فتكون حويلة: "الحالُ مُؤَنّثَة لِقَوْلِك فِي تصغيرها (حويلة)"( ).

واختار ابن هشام التأنيث، ووصفه بالأفصح بقوله: "السَّابِع من المنصوبات الْحَال وَهُوَ يذكر وَيُؤَنث وَهُوَ الْأَفْصَح ، يُقَال حَال حسن وَحَال حَسَنَة وَقد يؤنث لَفظهَا فَيُقَال حَالَة"( ). فيما ذهب الصبان إلى أن (الحال) يختلف تذكيره وتأنيثه باختلاف دلالته فقال: "يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر، ... قوله: (يذكر ويؤنث) أي لفظه وضميره ووصفه وغيرها، لكن الأرجح في الأول التذكير بأن يقال : حال بلا تاء وفي غيره التأنيث"( ).

ويظهر لي أن الراجح أن الحال تذكر وتؤنث ، وأن تأنيثها لهجة أهل الحجاز، ونحو هذا كثير، وليس من المعقول أن يعمد الناطق فيذكر أو يؤنث بلا سبب موجب لذلك وإنما يتبع لهجة قوم بأعيانهم.

الخاتمـة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، إذ أنعم عليَّ بإنجاز هذا البحث، وبإمكان القارئ أن يقف بنفسه على ما خلصت إليه من نتائج، وما رأيت منها مهماً فأسجله على النحو الآتي:

١- إنَّ مصطلح (لهجة) بدلالته الحالية لم يكن معروفا عند المتقدمين ولكن مصطلح (لغة) للدلالة على اللهجة، كان هو المستعمل.

٢- يرفض الباحث عد اللهجة انحداراً أو انحطاطاً لغوياً من اللغة الفصحى، وأثبت أنَّ اللهجات هي تطور وتقدم لغويّ، فرضته قوانين تتحكم بمصير كل لغة، تتصل بالأساس ببيئة المتكلم، وأدّت هذه القوانين إلى اختلاف اللهجات في اللغة الواحدة.

٣- أظهر البحث السمات الخاصة في منهج ابن الشجريّ ، فكان منها اعتماده على القرآن الكريم وقراءاته وشعر العرب وأقوالهم في الاحتجاج للهجات التي كان يذكرها.

٤- ظهر في البحث أنَّ ابن الشجريّ لم يخرج في توجيهه للمسائل اللغوية والنحوية عمّا اختطه السابقون، ولا سيما سيبويه، إذ ردد أقواله في كثير من المواضع.

٥- اتخذ ابن الشجريّ موقف الراوي الأمين في عرض اللهجات ، وقد تميّز بالأمانة العلمية في رواية الاستعمال اللهجي ونسبته إن ذكرها، وكان يبين رأيه أحياناً، أو يكتفي بعرض الخلاف القائم بين النحاة.

٦- فَاضلَ ابن الشجريّ في مواضع كثيرة بين اللهجات التي ذكرها، وكثيراً ما يكون التفاضل عن طريق تعبيرات وردت في كتابه توحي إلى ذلك، ومنها: (الأفصح)، و(اللغة العليا)، و(لغة رديئة)، و(مرذولة).

٧- لم ينسبْ ابن الشجريّ بعض اللهجات إلى القبائل التي تستعملها، بل كان يكتفي بقوله: (لغة)، وقد ظهر ذلك بوضوح في المستوى الصرفي، إذ كان يرجع البناء الصرفي إلى أنّه لغة من دون عزوها إلى أهلها، وقد وجدنا أن اللهجة التي لا ينسبها إلى أهلها لا تنسبها كتب النحويين واللغويين كذلك، ولا تزيد شيئاً على ما ذكره إلاّ في القليل النادر.

٨- أظهر البحث الجهود التي تضمنها كتاب الأمالي، إذ بذل ابن الشجريّ جهداً علمياً واضحاً في الوقوف على اللهجات بنيةً، ونحواً، وكذلك توثيقه للسمات اللهجيّة التي رصدها في كتابه،

وتقييمها على مجموعة من المقومات اللغوية والنحوية كقربها من لغة القرآن، وقبولها القياس اللغوي.

٩- أظهر البحث أن لغة القرآن الكريم هي اللغة المثلى في الدراسات اللغوية واللهجية بقراءاته المتواترة، إذ هي اللغة المشتركة بين القبائل العربية جمعاء، ولا نقصد بما تقدم أنّها القياس الوحيد وما خالفها ليس بلغة أو ليس بلهجة، ولكنها القياس الأول الذي اعتمده النحاة.

١٠- وقف البحث على اختلاف نحاة المدرسة البصرية والكوفية، وعَرَض آراءهم في اللهجات، وأحكامهم عليها، وكيفية المفاضلة بينها.

١١- إنَّ ما اصطلح عليه النحويون واللغويون القدامى بالضرورة والشاذ، والنادر، والقليل، ما هو إلا استعمالاً لهجي، وإن كثيراً من هذه الاستعمالات، جاءت منسوبة إلى قبائل معروفة، لكن بعض النحاة رفضوا هذه الاستعمالات بذرائع مختلفة، وهذا مما يؤكد تفاوت اللغويين في السماع عن العرب وفي التعامل مع هذا السماع.

١٢- إنَّ في اللغة العربية سعة توافرت لها عن طريق لهجاتها، ومن الممكن الإفادة من هذه السعة في معالجة جانبٍ من جوانب الخطأ في الاستعمال اللغوي وهو ما يصطلح عليه بـ (اللحن)، وأنَّ قول ابن جني الذي تقدم أول هذا البحث: إنَّ كل لغات العرب حجة، وأنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ينبغي أنْ يكون المعيار الذي نعتمده في نقد كلام العرب.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين

الباحث

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة بعد القرآن الكريم:

١. الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، أحمد بن سعيد قشاش، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط السنة (٣٤) – العدد (١١٧)، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

٢. ابن الشجريّ ومنهجه في النحو، عبدالمنعم أحمد التكريتي ، إشراف الأستاذ إبراهيم الوائلي الاستاذ المشارك بكلية الآداب – جامعة بغداد ،١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م .

٣. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الشيخ أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبنّاء (ت١١١٧هـ)، رواه وصححه وعلّق عليه: علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت. د.ت.

٤. أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، ط/١، بيروت، ١٩٨٢م.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

٦. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط/١، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

٧. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت .

٨. إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط/٤، ١٩٨٧م.

٩. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/٤، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.

١٠. الأضداد ، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري ،(ت : ٣٢٨هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت / لبنان ، المكتبة العصرية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١١. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط/٣، ١٤٠٩هـ . ١٩٨٨م.

١٢. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، دار التربية، بغداد، د.ت.

١٣. الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي ، (ت ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، ط/ ١٥ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .

١٤. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ،(ت٩١١هـ) تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

١٥. الإقناع في القراءات السبع، احمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش (ت٥٤٠هـ)، حققه وقدم له: د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط/١، ١٤٠٣هـ.

١٦. ألفية ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين بن محمد بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، ضبطه وعلق عليه، د. محمد عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م.

١٧. أمالي ابن الشجريّ، أبو السعادات هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط/١، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.

١٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ط/ الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

١٩. الانتصار لسيبويه على المبرِّد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد التميمي (ت٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/١، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م.

٢٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ،(ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط/١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، وبذيله، مصباح السالك إلى أوضح المسالك: د. بركات يوسف، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط/١، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.

٢٢. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف والترجمة، القاهرة، ط/١، ١٩٦٩م.

٢٣. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس الهجري)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.

٢٤. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.

٢٥ . البحر المحيط، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي ،(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م.

٢٦. بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٢٧. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٢٨. البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، (ت٧٩٤هـ)،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه ، ط/١ ، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م .

٢٩. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط/١، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٦م.

٣٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،(ت ٩١١هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا .

٣١. البُلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنث، أبو البركات الأنباري، حققه وقدّم له وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٢، ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.

٣٢. البهجة المرضيَّة على ألفية ابن مالك لجلال الدين السيوطي : بتعليقة مصطفى الحسيني الدَّشتي، ط/١٣ ، مط /سرور ، قُمْ ، إنتشارات اسماعيليان، ١٤٢٤هـ .

٣٣. البيان والتبيين ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م .

٣٤. تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت، د.ت.

٣٥. تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت ١٣٥٦هـ) ، دار الكتاب العربي . د.ت ، د.ط

٣٦. التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ت٣٨٦هـ)، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أمِّ القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢م.

٣٧. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري،(ت٦١٦هـ)، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة، ط/١، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

٣٨. التبيين عن مذاهب النحويين: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط/١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٣٩. تحبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط/١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٤٠. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٤١. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق: د. عباس مصطفى الصالح، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤٢. تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ، المملكة العربية السعودية – عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط / ١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

٤٣. التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التّسهيل، أبو حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/١، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.

٤٤. تصحيح الفصيح وشرحه، أبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط/١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٤٥. التطور اللغوي التاريخي: إبراهيم السامرائيّ ، معهد البحوث والدراسات العربية، د. م.١٤١٦ هـ– ١٩٩٦م

٤٦. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، د.م، ط/١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

٤٧. التكملة والذيل والصلة، لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت٦٥٠ هـ)، حققه: عبد العليم الطحاوي وآخرون، راجعه: عبد الحميد حسن وأخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة ط/١، من ١٩٧٠ الى ١٩٧٧م.

٤٨. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: محمد علي فاخر وآخرينَ، دار السلام، القاهرة، ط/١، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.

٤٩. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/١، ٢٠٠١م.

٥٠. توجيه اللمع، أبو العباس أحمد بن الحسين بن أبي المعالي الإربلي الموصلي المعروف بابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. فائز أحمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط/١، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.

٥١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أم قاسم المراديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط/١، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.

٥٢. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ت٤٤٤هـ)، تصحيح: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/٢، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م.

٥٣. جامع البيان في القراءات السبع ،عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)،جامعة الشارقة – الإمارات، ط/١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

٥٤. جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

٥٥. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الشعب، القاهرة، د.ت.

٥٦. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، حققه وقدم له: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٦م.

٥٧. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط/١،١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٨. الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين الحسن بن أم قاسم المراديّ(ت٧٤٩هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.

٥٩. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الخضري (ت١٢٨٧هـ)، شرحها وعلّق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.

٦٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط/١، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٢م.

٦١. حجة القراءات، أبو زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة توفي بعد (٤٠٠هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط/٢ ، ١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م.

٦٢. الحجة في القراءات السّبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط/٤، ١٤٠١هـ. ١٩٨١م.

٦٣. الحُجّة للقرّاء السّبعة، أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتّراث، دمشق، ط/١، ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.

٦٤. حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٦٥. الحماسة للبحتري ، أبو عُبَادة الوَلِيد بن عُبَيد البُحتري (ت ٢٨٤ هـ) ،تحقيق: د. محمَّد إبراهيم حُوَّر – أحمد محمد عبيد ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

٦٦. الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت: ٦٥٩هـ)، المحقق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت، د.ت.

٦٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٤، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٦٨. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م.

٦٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ت.

٧٠. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، ط/١، ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م.

٧١. دراسة الصوت اللغوي : د.أحمد مختار عمر ،عالم الكتب، القاهرة،١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

٧٢. ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٧٣. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط/٧، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧٤. ديوان العجاج عبد الله بن رؤبة، رواية عبد الملك بن قريب، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، د.ت.

٧٥. ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر، بيروت، د.ت.

٧٦. ديوان القطامي :تحقيق الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور أحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ط/١،١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م .

٧٧. ديوان المتنبي، احمد بن الحسين، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ط ، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٧٨. ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط/، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م،

٧٩. ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه، وحققه، د. سجيع جميل الجبيلي، دار صارد، بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٨٠. ديوان جرير بن عطية، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط/٣،١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.

٨١. ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٨٢. ديوان رؤبة بن العجَّاج ، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي ، مكتبة المثنى – بغداد، د.ت ، د. ط

٨٣. ديوان زيد بن عدي العبادي، تحقيق: محمد عبد الجبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والارشاد، جمهورية العراق، سلسلة كتب التراث، بغداد، د.ط، د.ت .

٨٤. ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٩م .

٨٥. ديوان عنترة بن شداد العبسي، تحقيق ودراسة: محمد سعيد المولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.

٨٦. ديوان كثيِّر عَزَّة، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ط/١،١٣٨٩هـ- ١٩٧١م.

٨٧. ديوان لبيد بن ربيعة العامري. دار صادر –بيروت– ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٨٨. رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالَقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط/٣، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٢م.

٨٩. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط/٣، ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.

٩٠. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط/٢، ١٤٠٧هـ. ١٩٨٧م.

٩١. السَّبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط/٢، ١٤٠٠هـ. ١٩٨٠م.

٩٢. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني،(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/١، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.

٩٣ . سير أعلام النبلاء ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، دار الحديث– القاهرة ، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م .

٩٤. شرح ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م.

٩٥ . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٩٦ . شرح أبيات سيبويه ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي ،(ت: ٣٨٥هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد علي الريح هاشم ، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة – مصر ، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٩٧ . شرح الأشموني على ألفية بن مالك (منهج السالك على ألفية ابن مالك)، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٢٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٩هـ . ١٩٩٨م.

٩٨. شرح التسهيل، أبو عبد الله ابن مالك، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

٩٩ . شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط/٢، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م.

١٠٠. شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط/١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٠١. شرح ألفية ابن معطي، أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلي (ت٦٩٦هـ)، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط/١، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

١٠٢. شرح الكافية الشافية، ابن مالك،(ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: علي محمد عوض، و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.

١٠٣. شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١ ، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

١٠٤. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط/١،١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١٠٥. شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (ت٨٠٧هـ)، ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١٠٦. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي الأندلسي (ت٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.

١٠٧. شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت٤٢١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١٠٨. شرح ديوان الحماسة، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت٥٠٢هـ)، دار القلم – بيروت، د.ت.

١٠٩. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١هـ)، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م

١١٠. شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي، ركن الدين (ت٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط/١، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.

١١١. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين بن هشام الأنصاري،(ت٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.

١١٢. شرح شذور الذهب، محمد عبد المنعم الجوجري، (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط/١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

١١٣. شرح شواهد المغني، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

١١٤. شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام الأنصاري،(ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، انتشارات لقاء، قم، ط/١، ١٣٧٧هـ . ١٩٥٨م.

١١٥٤. شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ط/ ١، ١٤٢٩– ٢٠٠٨ م .

١١٦. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين ابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

١١٧. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧هـ . ١٩٧٧م.

١١٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/٤، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١١٩. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، تقديم: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

١٢٠. ضرائر الشعر، ابن عصفور، (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط/١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١٢١. ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي،(ت٣٦٨هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

١٢٢. الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، صاحب جعفر أبو جناح، مطبعة جامعة البصرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، د.ط .

١٢٣ـ طبقات الحفاظ للذهبي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: الشيخ زكريا عميرات ،الناشر: دار الكتب العلمية د.ط

١٢٤. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، منشورات بيت الحكمة، بغداد،١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م، د.ط .

١٢٥. علم اللغة العام/الأصوات: د. كمال بشر، دار المعارف، مصر، د. ط ،١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.

١٢٦. علم اللغة العربية، د. محمود فهمى حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهر د.ط ، د.ت.

١٢٧. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ،أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت:٤٦٣ هـ) ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دارالجيل، ط/٥ ،١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م

١٢٨. عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط/١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

١٢٩. العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (ت٤٥٥هـ)، تحقيق: د. زهير زاهد–الدكتور خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م.

١٣٠. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، يقع في (٨) أجزاء وقد طبعت أجزاؤه في أكثر من مطبعة في العراق وبيروت والأردن والكويت من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م.

١٣١. الغُرَّة المَخْفيّة في شرح الدُّرَّة الألفيّة لابن معط ، (ت٦٢٨هـ)، أبو العباس أحمد بن الحسين بن أبي المعالي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ط/١، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.

١٣٢. غريب الحديث ،أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني – بغداد ،ط/ ١، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٩م .

١٣٣. غريب الحديث ، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي ، (ت: ٣٨٨ هـ) ، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي ، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي ، دمشق – دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

١٣٤. غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ–١٩٦٤م.

١٣٥. غيث النفع في القراءات السبع، السيد علي النوري بن محمد الصفاقسي (ت١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.

١٣٦. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.

١٣٧. فصول في فقه اللغة : د. رمضان عبد التواب، ط/٢ ، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

١٣٨. فقه اللغة وسر العربية ، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي ، ت: ٤٢٩هـ ، تح: عبد الرزاق المهدي ، إحياء التراث العربي ، ط : ١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

١٣٩. الفن ومذاهبه في الشعر العربي ، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ) ، دار المعارف بمصر ، ط/: ١٢ .

١٤٠. فوات الوفيات ، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين ، (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت ،ط/ ١.

١٤١. في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط/٤، ١٣٧٩هـ . ١٩٧٣م.

١٤٢. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، دمشق، ط/١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٤٣. الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط/٣، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

١٤٤. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م.

١٤٥. الكتاب بين المعيارية والوصفية، احمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط/١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩ م.

١٤٦. كتاب فيه لغات القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، دار الريان، د.ط، ١٤٣٥هـ -٢٠١٤م.

١٤٧. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ،(ت : ٥٣٨هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، بيروت – دار إحياء التراث العربي ، د.ط ،د.ت .

١٤٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: ١٠٦٧هـ) ، مكتبة المثنى – بغداد: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، د.ط ١٣٦٠هـ- ١٩٤١م

١٤٩. الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت٧٣٢ هـ)، دراسة

وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

١٥٠. الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي (ت٧٤٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. خالد أحمد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط/١، ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤.

١٥١. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري،(ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط/١، ١٤١٦هـ. ١٩٩٥م.

١٥٢. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ط د.ت.

١٥٣. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط/١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٥٤. اللمع في العربية، ابن جني، (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت ،د.ط ،١٣٩٢هـ- ١٩٧٢.

١٥٥. اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي ،الدار العربية للكتاب، طرابلس الغرب د.ط ، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .

١٥٦. اللهجات العربية نشأةً وتطوراً، عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط/٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

١٥٧. اللهجات العربية وأسلوب دراستها، د. أنيس فريحة، دار الجيل، بيروت، ط/١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

١٥٨. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد ، د.ط ، ١٣٩٨هـ. ١٩٧٨م.

١٥٩. لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب، مطابع دار الشؤون الثقافية، ط/١، بغداد، ١٩٨٩م.

١٦٠. ليس في كلام العرب ، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط/٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م

١٦١. ما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقى (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي، دار الفكر– د.ط، دمشق، د.ت.

١٦٢. المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت٣٨١هـ)، تحقيق: سُبَيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جَدّة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط/٢، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.

١٦٣. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)، عارضه بأصوله وعلّق عليه، د. محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/٢، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م.

١٦٤. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، (ت: ٥١٨هـ) تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان ، د.ط ، د.ت .

١٦٥. مجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي ، (ت٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٦٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني،(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م.

١٦٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م.

١٦٨. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، د.م. ط/١، من ١٩٥٨م إلى ١٩٧٧م.

١٦٩. مختصر في شواذ القراءات الذي طبع بعنوان (مختصر في شواذ القرآن) من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره: ج . براجشتراسر، دار الهجرة، د.ط، د.ت.

١٧٠. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده ، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/١، ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.

١٧١. المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ) دار المعارف .

١٧٢. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

١٧٣. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط/٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.

١٧٤. المذكر والمؤنث، ابن التستري الكاتب (ت٣٦١هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط/١، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م.

١٧٥. المذكّر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، ط/٢، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

١٧٦. المرتجل في شرح الجمل (شرح جمل الزجّاجي)، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة:علي حيدر، دمشق، ط/١، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

١٧٧. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ ،(ت٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٧٨. المساعد في تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل،(٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م.

١٧٩. المسائل البصريات، أبو علي الفارسي،(ت٣٧٧هـ) ، تحقيق ودراسة: د.محمد الشاطر وأحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط/١، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

١٨٠. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي ، (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.

١٨١. المسائل العضديات، أبو علي الفارسي،(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط/١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٨٢. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي،(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م.

١٨٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، حققه، شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

١٨٤. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/٢، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٤م.

١٨٥. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

١٨٦. المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصَّرف والخطِّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ ،(ت٩١١هـ)، تحقيق: د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد،١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

١٨٧. معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ، أبو منصور ، (ت٣٧٠هـ)، حققه وعلق عليه: الشيخ أحمد فريد المزيدي، قدَّم له وقرظه: الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٨٨. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٢، ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م.

١٨٩. معاني القرآن، أبو جعفر أحمد بن النحّاس،(ت٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/١، ١٤٠٩هـ. ١٩٨٨م.

١٩٠. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرَين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط/٢، ١٤٠٠هـ. ١٩٨٠م.

١٩١. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن الزجّاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، د.ت.

١٩٢. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، (ت: ٦٢٦هـ) ،تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .

١٩٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري،(ت٧٦١هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط/٦، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٩٤. المغني في النحو، تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠هـ)، تحقيق: د.عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط/١ ، ج١و٢ ١٩٩٩م، ج٣ ٢٠٠٠م.

١٩٥. المغني في تصريف الأفعال، محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ عليٍّ بنِ عضيمةَ (ت ١٤٠٣هـ) الناشر: دار الحديث– القاهرة الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

١٩٦. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري ، (ت: ٦٠٦هـ) ، بيروت – دار إحياء التراث العربي ، ط : ٣ ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .

١٩٧. المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري،(ت٥٣٨هـ) تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط/١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٩٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٩٧٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرينَ، دار ابن كثير، دمشق، ط/٢، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٩٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، محمود بن أحمد العيني، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.

٢٠٠. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط/٣، ١٤٠٢هـ . ١٩٨١م.

٢٠١. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس ،(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٢٠٢. المُقرِّب، ابن عصفور الإشبيلي،(٦٦٩هـ) تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد،١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٠٣. الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي،(٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط/١،١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٠٤. مناهل العرفان في علوم القرآن ، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: ١٣٦٧هـ) ،مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ،ط/ ٣ .

٢٠٥. المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني (ت٢٤٩هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط/ ١،١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٢٠٦. المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف ، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي ، بيروت – لبنان ، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٣، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .

٢٠٧. المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط/١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٢٠٨. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت١٤١٧هـ)، دار الفكر – بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

٢٠٩. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد،١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٢١٠. نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط/٢،١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م.

٢١١. النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب – القاهرة، ط/١، ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م.

٢١٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري،(ت: ٥٧٧هـ) ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن ، ط/ ٣، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٢١٣. النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجَزَري (ت٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٢١٤. النوادر في اللغة، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي الأنصاري البصري (ت٢١٥هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط/١، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٢١٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

٢١٦. الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)
تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث – بيروت ، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م .

٢١٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر – بيروت .

ثانيا: الأطاريح والرسائل والبحوث:

١. اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في الأمالي عرض ودراسة ، اطروحة دكتوراه سعيد بن علي بن عبدان الغامدي ، إشراف الاستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، جامعة أم القرى _ كلية اللغة العربية ، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م .

٢. أفصحية لهجة قريش :عبد الجبار يعلوان، مجلة آداب الرافدين، العدد (٨)، بغداد،١٩٩٧هـ - آب ١٩٧٧م.

٣. الترادف بين صيغتي (فعل) و(أفعل) في العربية، جزاء محمد المصاروة، حوليات آداب عين شمس، المجلد (٣٧)، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٩م.

٤. التشديد والتخفيف في القراءات القرآنية للتابعيين البصريين، أ.م.د. صلاح كاظم داود، وم. رياض حمود حاتم المالكي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد (٢١)،١٤٣٥هـ- حزيران ٢٠١٥م.

٥. حركة حروف المضارعة، عبد الله بن ناصر القرني، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٩) – السنة ٣٥ – ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.

٦. الخلاف النحوي في أمالي ابن الشجري ، رسالة ماجستير عائدة بنت سعيدالعريبي، إشراف الاستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل ، جامعة مؤته ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م .

٧. دراسة في صيغتي فعل وأفعل، أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، عدد (٣١)، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٨. اللغة العربية ودورها في التواصل الحضاري بين الشعوب، أحمد محمود زناتي، دورية كان التاريخية، العدد الثالث عشر، سبتمر، د.م،١٤٣١هـ- ٢٠١١م.

٩. لهجات العرب الواردة في الصحيحين دراسة نحوية تحليلية، أثير طارق نعمان، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، العدد (٨)، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

١٠. المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن المُلقِّن، داود بن سليمان الهويمل، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية (قسم اللغة العربية وآدابها)، جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية، العام الجامعي: ١٤٣٧/ ١٤٣٨ هـ .

١١. مظاهر موافقة ابن الشجري لآراء نحاة الكوفة ، رجب عب السلام الحمصاني ، مجلة البحث العلمي في الآداب ، العدد١٩ ، ٢٠١٨ م ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ص٢ .

١٢. معايير الشاهد الشعري في الترجيح النحوي، سامي رفقي عوض، ويوسف راتب عبّود، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد (٣)، العدد (١)، ٢٠١٧م.

١٣. مكانة النثر العربي في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر (بحث)، محمد رضا عياض، وأحمد جلايلي، مجلة الأثر، العدد ٢٢ سنة ٢٠١٥ جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر.

١٤. النحو في اللهجات العربية القديمة: جمهور كريم الخماس أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة البصرة ١٩٩٥م.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Anabr

College of Education for Humanities

Dept. of Qur'anic Sciences and Islamic Education

The Dialects used as objections by ibn al-Shujairy in his Book Al-Amali: A linguistic and Grammatical study.

A Thesis Submitted to the Council of the College of Education for humanities- Dept. of Arabic - University of Anbar- as a Partial fulfillment of the Requirements for Master's Degree in Arabic Language / Linguistics field.

Submitted by:

Haitham Ali Mikhlif Hachim al-Jumaily

Supervised by:

Assist. Prof. Dr. Atheer Tarirq Nuaman al-Jabary

A.D. ٢٠١٩

. 1440 A.H

Abstract

The thesis aims at studying the objections in dialects by ibn al-Shujairy in his book al-Amali a linguistic and grammatical study to show the importance of the objections in dialects. I hve dealt, in the introduction, with the translation of ibn al-Shujairy briefly due to the presence many studies that hahve preceded me in studying his translation. The thesis consists of three chapters: in the first chapter I have studied the analysis of the methodological phenomena related to dialects objections of ibn al-Shujairy as well as his sources of the objections in presenting the dialects. The second chapter I studied the dialects objections in the morphological sections. As for the third chapter I studied dialects objections in the grammatical sections.

I have studied his efforts of objections in the Arabic dialects in his book of al-Amali which is a grammatical study principally he possesses a wide varied scientific culture and an open mindedness and a scientific knowledge of the ancient Arabic dialects. Such a thing helps to support the Arabic library with a research source that is able to give the reader what he looks to.

Via studying this topic I showed the importance of studying the dialects science and their objections as it leads to a wider and more comprehensive understanding for the stages of the language rising, developing and its history. Besides the study of the Arabic dialects helps to decrease the gap between the standard language and the used language, broaden our perceptions in understanding the texts principally the Qura'nic texts accurately purify the Arabic grammar from the misunderstanding, interpretation and guessing.

Through the study of the book of al-Amali and the life of al-Shujairy I have come to know that he is Basri in his sect but not Baghdadi because of his bigotry and for the Basries viewes and his agreement with them in most of the issues.

It was clear, according to the linguistic and grammatical materials available in my hands that those who have taken from ibn al-Shujairy in some issues did not refer to his openly like ibn Yaish, Ustrabathy, ibn Husham that the persom who looks at those writings will find out that those writings will find out that this book of al-Amali by ibn al-Shujairy is their major source. Also I found out that ibn al-Shujairy transferred most of his materials from his first grammatical source Sebauayh in his famous book. Al-Shujairy has verified with post objection poets like al-Mutanaby and mentioned more that eights positions to the extent that he is considered onwe of al-Mutanaby's explicators.